دور السياسات الاقتصادية في الحد من التضخم المستورد (دراسة حالة على جمهورية مصر العربية خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠٢٣)

The role of economic policies in reducing imported inflation (A case study on the Arab Republic of Egypt in the period (2002-2023)

إعداد

د/ أيمـن أحمد على عبد الغفـار

وكيل كلية الحقوق لشؤن التعليم والطلاب

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد

كلية الحقوق- جامعة أسوان

Dr. Ayman Ahmed Ali Abd el Ghafar

vice dean of faculty of law

for Education and Students' Affairs

Assistant Professor of Economics and Public Finance

Head of Economics and Finance department

Faculty of Law - Aswan University

دور السياسات الاقتصادية في الحد من التضخم المستورد (دراسة حالة على جمهورية مصر العربية خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠٢٣)

الملخص:

يعد التضخم من أهم المشاكل الاقتصادية، وعلى الرغم من أن الجدل لا يزال قائماً حول أسبابه والسياسات المناسبة للسيطرة على التضخم، إلا أنه يمكن القول إن التضخم يتأثر عموماً بعوامل داخلية وخارجية. وتختلف أهمية العوامل الداخلية والخارجية باختلاف طبيعة الاقتصاد ودرجة الانفتاح الخارجي. وتُعد العوامل الخارجية من أهم أسباب التضخم، لا سيما في البلدان النامية، وتعرف بظاهرة التضخم المستورد.

ويتأثر التضخم المستورد بعدد من العوامل أهمها اعتماد الدول على السلع والخدمات المستوردة من الخارج لدفع عجلة التنمية فيها، من خلال الصادرات التي توفر النقد الأجنبي اللازم لتمويل وارداتها المتنوعة من السلع الاستهلاكية والرأسمالية التي تحتاجها لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، حيث تغطي هذه الواردات جزء كبير من الطلب المحلي بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي، ونتيجة للتقلبات في الأسعار العالمية للعديد من السلع التي تصدرها وتستوردها، فضلا عن الانخفاض في قيمة عملاتها الأمر الذي ينتج عنه تسرب ضغوط تضخمية من الخارج إلى داخل الاقتصاد من خلال العديد من القنوات.

يتناول هذا البحث تحليل ظاهرة التضخم المستورد وقياس وتقدير معدل التضخم المستورد في الاقتصاد المصري، وتحديد أهم العوامل التي تؤثر في ظاهرة التضخم المستورد في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢٣).

الكلمات المفتاحية: السياسات الاقتصادية، التضخم المستورد، الفجوة التضخمية، مصر

Abstract:

Inflation is one of the most important economic problems, and although there is still debate about its causes and appropriate policies to control inflation, it can be said that inflation is generally affected by internal and external factors. The importance of internal and external factors varies depending on the nature of the economy and the degree of external openness. External factors are one of the most important causes of inflation, especially in developing countries, and are known as the phenomenon of imported inflation.

Imported inflation is affected by a number of factors, the most important of which is the dependence of countries on goods and services imported from abroad to advance their development, through exports that provide the necessary foreign exchange to finance their various imports of consumer and capital goods that they need for the economic and social development process in them, as these imports cover a large part of domestic demand due to the weakness of the productive apparatus, and as a result of fluctuations in global prices for many of the goods they export and import, as well as the decline in the value of their currencies, which results in Inflationary pressures from abroad leak into the economy through many channels.

This research deals with analyzing the phenomenon of imported inflation, measuring and estimating the imported inflation rate in the Egyptian economy, and identifying the most important factors affecting the phenomenon of imported inflation in the Egyptian economy during the period (2002-2023).

Keywords: Economic policies, Imported inflation, Inflation gap, Egypt.

مقدمة

أولا: موضوع البحث وأهميته

يعد التضخم المستورد من المشاكل الاقتصادية الأساسية التى تعانى منها اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء ، وهو أحد المصادر الرئيسة للتضخم المحلى في معظم دول العالم، حيث يعبر عن ارتفاع في نفقات السلع والخدمات المنتجة في الدول الصناعية المتقدمة والمصدرة الى الدول التى يحدث فيه التضخم ، والتى لا يمكن لها الاستغناء عن بعض السلع الرأسمالية والوسيطة اللازمة لدعم الانتاج المحلي، وان ارتفاع هذه السلع عالميًا سوف ينعكس على مستوى اسعار المنتجات المحلية ، والتي عادة ما يكون المحتوى الاستيرادي لها مرتفعا وخاصة في الدول النامية، حيث أن الارتفاع في الاسعار فى الدول الصناعية ينعكس بالارتفاع على أسعار المنتجات المحلية. ونتيجة ارتباط اقتصاديات الدول ببعضها البعض بسبب انتشار العولمة الاقتصادية ، وفى ظل محيط اقتصادى عالمى متداخل تذيد فيه درجة حساسية الدول للتطورات الاقتصادية ظهر مفهوم التضخم المستورد، ولقد ساهمت الأزمات الاقتصادية العالمية في تعزيز فكرة التضخم المستورد سواء فيما تعلق بزيادة أسعار الغذاء في سنة ٢٠٠٨ أو تقلبات أسعار العملات القيادية أو التدفقات الدولية لرؤوس الأموال خاصة في دول أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا.

وتتعاظم ظاهرة التضخم المستورد في الاقتصاديات الأكثر انفتاحا ، حيث تعتمد على حجم ونسبة الواردات الى الناتج أو الطلب المحلي ومعدل التضخم العالمي ، فاذا ارتفعت نسبة الواردات الى الناتج أو الطلب الكلي زاد معدل التضخم المستورد ، كما انه كلما زاد معدل التضخم العالمي فان أسعار الواردات ترتفع مما يؤدي الى زيادة معدل

التضخم المستورد و يمكن قياس التضخم المستورد باستخدام مجموعة من الأساليب كما يلي:

التضخم المستورد = قيمة الواردات÷ قيمة الطلب المحلي× معدل التضخم العالمي

التضخم المستورد = قيمة الواردات÷ قيمة الناتج المحلي الإجمالي× التضخم العالمي

الفرق بين الأسلوب الأول والثاني هو أن الأسلوب الأول يعتمد على الانفاق المحلي الذي يكون أكثر ارتباطًا مع مؤشر سعر المستهلك منه مع الناتج المحلي الإجمالي.

ويتأثر التضخم المستورد بعدد من العوامل أهمها اعتماد الدولة على السلع والخدمات المستوردة من الخارج، ومن ثم عندما تكون الدولة المصدرة لهذه السلع والخدمات تعاني أصلا من التضخم، فينتقل هذا التضخم إلى الاقتصاد المحلي عن طريق السلع والخدمات المستوردة.

وتزداد معدلات التضخم بسبب عدة عوامل يؤثر كل منها على الأخر، ومن هذه العوامل ما هو ذو طابع محلي يرتبط بالظروف الداخلية للاقتصاد المحلى كعرض النقود وسعر الفائدة والطلب الفعال للأفراد والعرض الحقيقي من السلع والخدمات . ومنها ما هو ذو طابع دولى يتصل بظروف التجارة الدولية ومستويات الأسعار الخارجية التي قد تحدث في الأسواق الدولية . وفي ضوء ذلك فقد رأينا أهمية دراسة التضخم المستورد كأحد الروافد الرئيسة للتضخم بالاقتصاد المحلى . وتتبع أهمية الدراسة من كونها تلقي الضوء على مفهوم التضخم المستورد ومؤشراته ومدى تأثيره على الاقتصاد القومي ، وذلك من خلال دراسة حالة على جمهورية مصر العربية في الفترة ٢٠٠٢- ٢٠٢٣.كما تركز أهمية هذا البحث في التعرف على دور السياسات الاقتصادية في تقييد حجم

التضخم المستورد ، والسياسات التي نهجتها الدولة المصرية للحد من أثار التضخم المستورد على المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.

ثانيا: إشكالية البحث

تتمثل إشكالية موضوع البحث في الإجابة على السؤال الرئيسى التالى : ما هو دور السياسات الاقتصادية في تقييد حجم التضخم المستورد فى مصر . ويتفرع عن هذا السؤال الإجابة على الأسئلة التالية :

١- ما المقصود بالتضخم المستورد ؟

٢- ما هى أسباب التضخم المستورد ؟

٣- ماهي طبيعة العلاقة التي تربط التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية فى مصر؟

ثالثا: الحدود المكانية والزمنية للبحث

الحدود المكانية للبحث : جمهورية مصر العربية

الحدود الزمنية للبحث: الفترة من سنة(٢٠٠٢ - ٢٠٢٣)

أهمية سبب اختيار فترة دراسة البحث:

تم اختيار فترة دراسة البحث من سنة(٢٠٠٢ - ٢٠٢٣) للأسباب الآتية :

١- التذبذب الذى شهدته الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٢٣ فى معدلات التضخم بين الانخفاض والارتفاع .

٢- الإجراءات التصحيحية التي اتخذتها الدولة المصرية ، وقرار تحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦.

٣- تداعيات فيروس كورونا فى نهاية ديسمبر ٢٠١٩، وما ترتب عليها من تدهور حاد وحدوث حالة من الركود فى الأسواق العالمية وبالتبعية السوق المصري ، وانقطاع سلاسل الإمداد ، وما يترتب على ذلك من آثار في ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة .

٤- الحرب الروسية الأوكرانية فى فبراير سنة ٢٠٢٢والتى تأثرت بها معظم دول العالم وصدمات إمدادات الطاقة والغذاء ، حيث تسببت الحرب فى ارتفاع أسعار السلع والخدمات وخاصة السلع الغذائية والاستراتيجية وأسعار الطاقة ، مما أثر بشكل ظاهر في ارتفاع معدل التضخم العالمى .

رابعا: منهج البحث

استخدام المنهج الإستنباطى بهدف توضيح الإطار النظري لظاهرة التضخم المستورد من حيث مفهوم التضخم المستورد وأسبابه ، تطور معدل التضخم فى مصر وعلاقته بأهم المتغيرات الاقتصادية، وذلك خلال الفترة من (٢٠٠٢-٢٠٢٣). كما اعتمد الباحث على الأسلوب التحليلى بجمع البيانات والمعلومات المتاحة الصادرة من الهيئات والمصالح الحكومية، مثل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بيانات البنك الدولي ، بيانات البنك المركزي المصري ، بالإضافة الي كافة المراجع المتخصصة ذات الصلة بموضوع البحث، وذلك لتوضيح اثر السياسات الاقتصادية في الحد من التضخم المستورد .

خامسا : الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: دراسة قامت بها د. رانيا عبد المنعم المشاط (٢٠١٢) السياسة النقدية والمجال لتبني اطار استهداف التضخم، بنوك واعمال، المعهد المصري المصرفي.

وقد عالجت الباحثة إشكالية عدم تطبيق سياسة استهداف التضخم كإطار رسمي للسياسة النقدية في مصر، حيث أرجعت السبب إلى الصدمات المحلية والعالمية التي أدَّت إلى عدم السيطرة على الأسعار بالأدوات النقدية التقليدية بسبب الممارسات الاحتكارية، ونقص في عرض السلع إما بسبب نقص الإنتاج أو زيادة الصادرات على حساب السوق المحلي، أو قصور في قنوات التوزيع وبالتالي؛ أدَّت إلى ارتفاع معدلات التضخم في مصر خاصة والدول الناشئة عامة لاعتمادها على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين (CPI) والذي يتسم بنفس المكونات، كما قامت بتقييم مدى استعداد مصر لتبني إطار استهداف التضخم بالمقارنة مع بلدان أخرى، وخلص التحليل إلى أن الاقتصاد المصري لا يعاني من أي عوائق تجعله غير مؤهل لتبني إطار استهداف التضخم، إلا أن الاقتصاد المصري لا يعاني من أي عوائق تجعله غير مؤهل لتبني إطار استهداف التضخم، إلا أن ذلك يتطلب اتخاذ مجموعة من الإصلاحات منها: الحد من الممارسات الاحتكارية، تلبية حاجات السوق المحلي أولا، التنسيق بين الجهات الفعالة من أجل التنبؤ بالصدمات قبل حدوثها، تحسين أوضاع المالية العامة وتطوير قاعدت بيانات الاقتصاد الكلي، وخلصت في الأخير إلى أن السيطرة على التضخم هو هدف قومي يتطلب تكاثف جهود القائمين على إدارة الاقتصاد الكلي.

الدراسة الثانية: بينما أشارت دراسة (Bilal others، ٢٠٢٠) إلى تحسن الاقتصاد العراقي وانخفاض الواردات أدي إلي خفض معدل التضخم المستورد، وقد شهدت الموازنة العامة العراقية تقلبات كبيرة بين الفائض والعجز، نتيجة الاعتماد الكبير علي الخارج في القروض، فضلاً عن زيادة الفساد وانخفاض أسعار النفط.

الدراسة الثالثة: وفي دراسة (Summers، ٢٠٢١) وجهت تحذيرات تجاه التدابير التنشيطية الكبيرة المصحوبة بتسهيل وإتباع السياسة النقدية التوسعية لمكافحة

جائحة كورونا حيث تم الإعلان عالمياً عن تسهيلات قدرت بحوالي ١٦،٩ تريليون دولار أمريكي لمكافحة الجائحة، وكان الدعم المقدم أكبر نسبياً في الاقتصادات المتقدمة.

الدراسة الرابعة: خلصت دراسة(John Varadarajan، ٢٠٢٢) إلى أن رفع أسعار الفائدة لمكافحة التضخم ليس إلا أداة عقيمة.

الدراسة الخامسة: دراسة قام بها د. مسعد محمد الغايش مدى فعالية سعر الفائدة في كبح جماح التضخم المستورد في مصر خلال فتره من ١٩٩٠ الى ٢٠٢٢.

تناولت الدراسة بحث مدى فعالية سعر الفائدة في كبح جماح التضخم المستورد في مصر خلال فتره من ١٩٩٠ الى ٢٠٢٢، حيث وضع الباحث سؤالاً بحثياً لمناقشة المشكلة التي فرضت نفسها ليس فقط على الاقتصاد المصري بل على الاقتصاد العالمي أيضًا، وتحديد مدى تأثير الزيادات المتتالية في أسعار الفائدة على معدل التضخم في مصر.

الدراسة السادسة: علي عبد السلام الجروشي، علي محمد الأخطل، صلاح علي الجعيدي، تحليل ظاهرة التضخم المستورد ومؤشراته في الاقتصاد الليبي خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١٣.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس ظاهرة تضخم الواردات ومؤشراتها في الاقتصاد الليبي في الفترة من ١٩٧٠-٢٠١٣ باستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية. وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الليبي يعاني من ظاهرة تضخم الواردات نتيجة الانكشاف الخارجي المرتفع، كما تشير إلى ذلك مؤشرات الانفتاح التجاري المرتفعة. فقد بلغت حصة التجارة الخارجية والصادرات والواردات من إجمالي الإنتاج ٦٦,٦٤ ٤٧,٦٧% و١٨,٩٧% على التوالي، بينما بلغت حصة الواردات من الطلب المحلي ٢٦,٥٤%. وهذا يدل على أن الأهمية النسبية لقطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد

الليبي عالية جدًا وأن التغيرات في هذا القطاع تنعكس إلى حد كبير على الوضع الاقتصادي المحلي. وقد ترتب على هذا الانفتاح تأثير العوامل الخارجية على الأوضاع الاقتصادية داخل الاقتصاد الإقليمي، خاصة من حيث تسرب الضغوط التضخمية الخارجية ووجود ظاهرة التضخم الاستيرادي رغم أن التضخم الاستيرادي لم يسجل معدلات مرتفعة في الاقتصاد الليبي نتيجة التدخل الحكومي وسياسات الدعم والقيود التجارية وسعر الصرف، لذا فإن كانت المساهمة في التضخم المحلي منخفضة.

التعليق علي الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية

أظهرت الدراسات السابقة عوامل مختلفة مؤثرة في معدلات التضخم، مع تباين الآراء حول أهمية أسعار الفائدة في علاج ارتفاع معدلات التضخم، كما أظهرت بعض الدراسات أهمية اتباع سعر صرف ثابت لعلاج التضخم، مما يؤثر سلباً على جذب الاستثمار وخاصة الاستثمار الأجنبي كما تؤكد بعض الدراسات على أهمية التحكم في عرض النقود، حيث تنعكس الزيادة في إصدار النقود بشكل مباشر على الأسعار. ويحاول الباحثون تحديد مدى تأثير أسعار الفائدة على التضخم في مصر وما إذا كان من الضروري تبني سياسات مالية ونقدية بالتوازي للسيطرة على معدلات التضخم المرتفعة، خاصة في مصر التي ستتبع سياسة سعر الصرف المرن في عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٢. كما لم تتناول الدراسات السابقة دراسة موضوع دور السياسات الاقتصادية في الحد من التضخم المستورد فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠٢٣) ، وما يتناوله الباحث بالدراسة فى هذا البحث.

سادسا: خطة البحث

المبحث الأول : ماهية التضخم المستورد

المطلب الأول: مفهوم التضخم المستورد.

المطلب الثاني: أسباب التضخم المستورد .

المبحث الثانى : تطور معدل التضخم فى مصر وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠٢٣).

المطلب الأول: تطور معدل التضخم فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢٣).

المطلب الثانى : تطور أهم المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة بالتضخم فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠٢٣).

المبحث الثالث : دور السياسات الاقتصادية في معالجة الفجوة التضخمية في مصر للحد من التضخم المستورد **خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠٢٣)**

المطب الأول: اثر الإصلاحات المالية في الحد من التضخم المستورد في ظل الموجة التضخمية في مصر .

المطب الثاني: دور السياسة النقدية في الحد من التضخم المستورد.

المبحث الأول

ماهية التضخم المستورد

تمهيد وتقسيم:

يحدث التضخم المستورد عادة نتيجة لارتفاع معدلات التضخم في الدول المتقدمة، ومن ثمً فإن أسعار صادراتها لدول العالم خاصة الدول النامية تحمل في طياتها معدلات التضخم السائدة بها(١). وينتقل التضخم المستورد عبر عدة قنوات : القناة المباشرة للأسعار، حيث يتأثر التضخم المحلى بقناة الأسعار العالمية والتى تؤثر على أسعار الواردات ، كما ينتقل التضخم المستورد عن طريق قناة التكاليف، حيث تعتمد قناة التكاليف على درجة مرونة الواردات الخاصة بالدولة ومدى قدرة الدولة على توفير البديل في حالة ارتفاع اسعار الواردات، حيث تزيد تكاليف الاسعار النسبية متأثرة بالأسعار العالمية مما يفاقم من مشكلة عجز الميزان التجاري ، وأخيرا ينتقل التضخم المستورد عبر قناة الدخول، حيث تربط قناة الدخول بين العرض النقدي والدخل المحلي بميزان المدفوعات الوطنى(٢).

ومع ذلك فانه ينبغي القول بأن الآثار التضخمية الداخلية لعمليات(التضخم المستورد) تتفاوت فيما بين البلدان العربية وفق تركيب سلة الاستيراد. فعند استيراد السلع الغذائية وسلع الاستهلاك الضرورية تكون وطأة التضخم بالدرجة الأولى على

(١) د. فايز بن ابراهيم الحبيب، مبادئ الاقتصاد الكلي، العبيكان للنشر، ٢٠٢٢، ص٣.

(٢) د. مسعد محمد الغايش ، مدى فاعلية سعر الفائدة فى كبح جماح التضخم المستورد فى مصر خلال الفترة (من ١٩٩٠-٢٠٢٢) ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، العدد الثامن عشر – ابريل ٢٠٢٣، ص٤٢.

كاسبي الأجور، ومن ثم يمكن أن تؤدي الى نوع من تضخم التكاليف Cost - push من خلال آلية Wage - price spiral، بافتراض درجة - كافية - مرونة الأجور النقدية في اتجاه الارتفاع . وفي حال استيراد السلع الوسيطة والاستثمارية على نطاق واسع فان عبء التضخم المستورد ، يقع بصفة أساسية على برامج التنمية من خلال تضخم قيمة كافة الاستثمارات وبالتالي تخفيض معدلات الانجاز والاستثمار الحقيقي في ظل الموازنات النقدية والمالية المرصودة[١].

وعليه يتم تقسيم هذا المبحث الى المطالب الاتية:

المطلب الأول: مفهوم التضخم المستورد

المطلب الثاني: أسباب التضخم المستورد

المطلب الأول

مفهوم التضخم المستورد

أولا: تعريف التضخم

تباينت التعريفات الاقتصادية حول تحديد مفهوم التضخم، ويعود السبب في ذلك إلي أن نظرية التضخم مرت بتطورات عديدة تبعًا لتطور الفكر الاقتصادي، لذلك وجدت تعاريف متعددة للتضخم وذلك على النحو التالى :

(١) د. محمود عبد الفضيل، مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي الجذور والمسببات-- والأبعاد والسياسات، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢،ص٤٧.

يعرف التضخم على أنه ذلك الارتفاع في المستوى العام للأسعار الناجم عن الزيادة في عرض النقود هذا من منظور كلاسيكي، ومن المنظور الكينزي فإنه يعبر عن ارتفاع المستوى العام للأسعار كنتيجة لفائض الطلب الكلي، أما فريدمان فيرى أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة وهى تقترب من تحليل النظرية الكلاسيكية ، حيث يعرفه على انه ذلك الارتفاع في المستوى العام للأسعار بسبب زيادة عرض النقود عن الطلب على النقود ، كما أن رواد اقتصاديات العرض عرفوا التضخم على انه تلك الزيادة في أسعار السلع والخدمات التي سببها ارتفاع تكاليف الإنتاج كالزيادة في أجور العمال، وغيرها من التفسيرات لمصطلح التضخم(١).

ثانيًا: تعريف التضخم المستورد

يعرف التضخم المستورد بأنه التضخم الذي يوجد في دولة ما والناجم عن ارتفاع الأسعار في الأسواق الخارجية التي تعتمد عليها الدولة المعنية في وارداتها (٢). كما يقصد بالتضخم المستورد مدى تأثير ارتفاع اسعار الدولية على المستوى العام للأسعار المحلية ، وبالتالى فإن التضخم المستورد ناشئ عن زيادة فى أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج وإذا مثلت السلع والخدمات المستوردة جزءا كبيرا من إجمالى السلع والخدمات المستهلكة فى الداخل ، فإن هذه الزيادة تنعكس فى شكل ارتفاع

(١) أنظر فى تعريف التضخم:

د. محمد أحمد عيد ، السياسات الاقتصادية ودورها في معالجة مشكلة التضخم في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠٢٢، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الحادي والعشرون، يناير ٢٠٢٤، ص ص ٣٢٩ -٣٣١.

د. مسعد محمد الغايش، مدى فاعلية سعر الفائدة في كبح جماح التضخم المستورد في مصر(خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٢٢)، مرجع سابق، ص ٣٢ ، ص٣٦.

(٢) يوسف فالح الحنيطي، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الأردن، دراسة قياسية ١٩٦٩ ١٩٩٣، رسالة ماجستير قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك،١٩٩٦، ص ٧٠.

فى المستوى العام للأسعار فى الدولة محل الاستيراد ، وبالتبعية ارتفاع فى معدلات الضغوط التضخمية المحلية[١]، كما يعرف التضخم المستورد بأنه ذلك الارتفاع فى الأسعار العالمية للسلع والخدمات المستوردة من السوق الدولية سواء سلع وسيطة ، نهائية ، مواد أولية ، والتى تؤدى إلى ارتفاع فى مستوى الأسعار المحلية [٢] . وعرفه البعض الآخر من الفقه بأنه الزيادة المتسارعة والمستمرة فى أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج [٣].

كما يعرف التضخم المستورد بأنه شكل مستقل من أشكال التضخم والذي ينتج عن تغير في العلاقات الاقتصادية الدولية لمصلحة أو لغير، حيث إن لكل دولة ميزان مدفوعاتها الخاص بها، و تبادل العلاقات الاقتصادية الدولية للدولة المعنية مع باقي دول العالم والتي تظهر في شكل فائض أو عجز في ميزان مدفوعاتها قد تكون سببا رئيسا في حدوث ما يسمى بالتضخم المستورد[٤].ومع تعاظم اندماج الاقتصاديات في الاقتصاد العالمي زادت تأثيرات الدول بوقائع الاقتصاد العالمي. يحكم انفتاح الاقتصاديات على الاقتصاد العالمي وزيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي أصبحت هذه الاقتصاديات تؤثر وتتأثر بالوقائع الاقتصادية العالمية، وعليه فإن مستويات التضخم في هذه الاقتصاديات

(١) عبدالسلام أبوزيد أحمد عبدالغنى ، العلاقة بين معدلات التضخم المحلى و التضخم المستورد ، دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبى خلال الفترة ٢٠٠-٢٠١٦ ، جامعة أفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية ، مجلة البحوث العلمية ، العدد ١٢من النصف الثانى من السنة السادسة ٢٠٢١م، ٢٠٢١، ص ٦٦.

(٢) سليمة فضل ، فاطمة دحمانى ، التضخم المستورد والتبعية للخارج ، دراسة قياسية لأثر العوامل الخارجية فى إحداث الظاهرة التضخمية فى الاقتصاد الجزائرى ، مرجع سابق، ص ٣٧٦.

(٣) د. محمد منير الطوخى ، جلال مفتاح سعد ،عمرو سليمان ، أثر عرض النقود والتضخم المستورد على التضخم المحلى فى ليبيا ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية – جامعة حلوان ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، ٢٠١٤، ص ٤٢١.

(٤) مركز أضواء للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١٣، ص ١٦ متاح على الرابط التالي: org.adhwaa.www

سوف يتأثر بعوامل خارج النطاق الجغرافي لهذه الاقتصاديات كما يتأثر بعوامل محلية التي تؤثر على سوق السلع والخدمات، ومن هنا فإنه يمكن للتضخم أن يكون مصدره خارجه وبالتالي يكون مستوردًا من الخارج.

وترى بعض الدراسات أن التضخم المستورد يحدث عندما يكون اقتصاد الدولة معتمدا وبشكل كبير على السلع والخدمات المستوردة والتي تجعله أكثر عرضة لهذا النوع من التضخم ويزاد التأثر به عندما تكون الدولة المصدرة تعاني أصلا من ارتفا ع معدلات التضخم بها[١] .

في حين ترى بعض الدراسات الأخرى أن التضخم المستورد يعد أحد المصادر الرئيسة لتغذية العملية التضخمية في الدول النامية وخصوصا الدول المصدرة للنفط منها. وهو يعتمد على الأهمية النسبية للواردات في الاقتصاد القومي وطبيعة التركيب الهيكلى لهذه الواردات وكذلك طبيعة التوجه الجغرافي لها. فعندما تكون نسبة الواردات إلى مجموع السلع المعروضة في السوق عالية فإن تغير أسعار السلع المستوردة في الدول المصدرة يتم نقله إلى المستهلك في الدول المصدرة وهو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وزيادتها في الدولة المستوردة . ويظهر هذا التأثر بشكل أكثر وضوحا في الدول النفطية والتي تمتاز بضعف مرونة الجهاز الإنتاجي[٢] .

ويعتبر أول من أشار إلي ظاهرة التضخم المستورد هو jean bodin سنة١٥٦٨ حيث أشار إلي أن الارتفاع العام للأسعار في أوروبا كان مصدره

(١) د. طارق توفيق الخطيب، التضخم المستورد فى المملكة العربية السعودية ، بحث منشور بالمجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس – كلية التجارة ، ٢٠١٤، ص ٥٥ وما بعدها.

(٢) آزاد أحمد سعدون الدوسكي، سمير فخري نعمة الوائلي، عبدالرازق عزيز حسين، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد ٧٠،العدد ٢٠١١،٢٣، ص١٠٢.

الرئيسي زيادة المعروض من الذهب والفضة المستورد من أمريكا، ثم جاءت المدرسة المركنتيلية mercantiliste literature في القرن السابع عشر والثمن عشر، ومن أمثال R. cantillon و D. hume اللذان اعطيا أهمية بالغة للمعروض النقدي، مستويات الأسعار المحلية، والموازين الخارجية، وإضافات الكلاسيك حول العلاقة السابقة ricardo . mill في القرن التاسع عشر في إطار قاعدة الذهب عن طريق التعديل الآلي للموازين الخارجية (دخول / خروج) المعادن المصحوب بتغير في الأسعار المحلية[1].

رأى الباحث:

يرى الباحث أن ظاهرة التضخم المستورد هي تلك الظاهرة التي تؤدي إلي ارتفاع المستوى العام للأسعار والمستمر بسبب الانفتاح على الأسواق العالمية وارتباطها بارتفاع الأسعار العالمية وانعكاس ذلك على أسعار الواردات، إما نتيجة زيادة في الطلب المترتب عن الزيادة في أسعار الواردات أو نتيجة تقلب سعر الصرف للعملة المحلية تجاه عملات الدول الأخرى محل التبادل التجارى الدولى ، وكل ذلك له آثار سلبية على زيادة معدلات الضغوط التضخمية المحلية .

(1) Frank Mayerlen and others , THE MONETARY PRESENTATION OF THE EURO AREA BALANCE OF PAYMENTS , occasional paper series no 96, September 2008. European central bank.

المطلب الثاني

أسباب التضخم المستورد

يحدث التضخم المستورد في البلدان التي تعتمد كثيراً على الاستيراد، بحيث تكون نسبة الاستيراد إلى مجموع الدخل القومي عالية فيها، فإذا حصلت زيادات في أسعار السلع المستوردة في بلدانها الأصلية فإن هذه الزيادات تنعكس بشكل ارتفاع في الأسعار داخل البلد، مما يدفع المعدل العام للأسعار إلى الارتفاع[١].وقد تكون الدولة المصدرة لهذه السلع والخدمات تعاني اصلًا من التضخم المستورد فينتقل هذا التضخم الى الاقتصاد المحلي عن طريق السلع والخدمات المستوردة[٢].وتعاني مصر دائماً من وجود عجز في الميزان التجاري، الأمر الذي يوثر بشكل واضح على العجز في ميزان المدفوعات، وعلى سبيل المثال فقد زاد عجز ميزان المدفوعات من ٤٥٦,٧ مليون دولار عام ٢٠٠١ إلى ٩,٨ مليار دولار عام ٢٠١٠، مما يدفع الحكومات المصرية للاقتراض من الخارج، وعند الاقتراض يحدث زيادة في المعروض النقدي. وتتدخل العملات الأجنبية الجديدة إلى الدولة الجديدة، فيؤدي ذلك لزيادة الطلب، وحدوث موجة تضخمية، كما يؤثر الاقتراض الخارجي على التضخم بشكل واضح، بسبب كثرة الاقتراض الخارجي حتى وصل الدين الخارجي المصري إلى ٨٨مليار دولار عام٢٠١٧[٣].

(١) د. محمد بن عبد الله، الأحكام الفقهية المتعلقة بخلو البلاد من الحاكم وتطبيقاتها المعاصرة - النوازل الفقهية في مناطق الصراع، دار الكتب العلمية، ٢٠٢٠،ص٢٨٨.

(٢) سلام عبد الكريم مهدي آل سميسم، التوازن الاقتصادي العام في النظام الاقتصادي الوعي والنظام الاقتصادي الاسلامي، مرجع سابق، ص٢١٥.

(٣) د. علي سعيد علي، طريقك للعمل في القطاع المصرفي، ببلومانيا للنشر والتوزيع، ٢٠٢١،ص٩٠.

وإجمالا يرجع التضخم المستورد إلى عدة أسباب من أهمها :

١- الانفتاح التجاري: يؤدى الانفتاح التجاري إلى زيادة معدل التضخم من خلال ارتفاع أسعار السلع المستوردة بسبب انخفاض مرونة الطلب عليها [١]، حيث تؤدى زيادة الواردات من السلع الأساسية والاستراتيجية بنقل التضخم المستورد من دول المنشأ المستورد منها إلى الاقتصاد المحلى، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال ما يعرف بمرونة الطلب الداخلية على الواردات حيث ان ارتفاع هذه النسبة يعكس درجة الانفتاح الاقتصادي للاقتصاد المحلى على الاقتصاد الدولي، كما أن نوعية الواردات وتركيبها لها دور هام في نقل مستويات التضخم، حيث وجد أن الدول التي تستورد مختلف السلع الغذائية والاستهلاكية وسلع التجهيز والآلات والسلع الوسيطة تكون أكثر عرضة من غيرها للتضخم المستورد خاصة إذا كانت هذه الواردات من السلع الاستراتيجية التى لا يمكن العيش بدونها [٢].

٢- زيادة الأسعار في دولة المنشأ بسب ارتفاع نفقات الإنتاج أو زيادة الطلب عليها خاصة من السلع الأولية والمواد الخام والطاقة والموارد البشرية[٣].

---

(١) د. خالد إبراهيم سيد أحمد ، د. محمد محمد السيد راضى ، أثر الانفتاح التجارى على التضخم ، اختبار تحقق فرضية romer فى الاقتصاد المصرى ، بحث منشور بمجلة التجارة والتمويل كلية التجارة جامعة طنطا ، ٢٠٢١، ص ٢٢٦.

(2) Company. 2. Boylan, T.A. and Cuddy, M.P. (1987). Elasticities of Import demand Economic Development. Journal of Development Economic 26, Pp 301 .

(3) Jonjmoo, J.C.(1985). International Trade and Transmission of Inflation, University Press of America.

٣- اختيار بعض الدول لنظام سعر الصرف الثابت وربط سعر صرف العملة المحلية بسعر صرف العملة الأجنبية في تعاملاتها وهو ما لوحظ أخيرا من انخفاض قيمة سعر صرف الجنيه المصري، و الريال السعودي تجاه معظم العملات الرئيسة الأجنبية [١]، حيث تم ربط قيمة العملة المحلية بسعر صرف العملات الأجنبية الرئيسية، وهو ما يترتب عليه أن أى تغيير في سعر صرف العملة الأجنبية يترتب عليه حدوث تغير في قيمة العملة المحلية بالنسبة لهذه العملات في نفس الاتجاه، وهو ما يمكننا القول بأن العلاقة بين سعر صرف العملة الأجنبية و سعر صرف العملة المحلية علاقة طردية.

٤- إتباع الولايات المتحدة الأمريكية سياسة خفض قيمة الدولار من اجل معالجة العجز المستمر والمتزايد في ميزانها التجاري وهو الأمر الدي ترتب عليه ارتفاع قيمة صادراتها للعالم الخارجي [٢].

٥- التقوقع في الاستيراد من الدول الصناعية المتقدمة: فمن المعلوم إن الدول الصناعية (الولايات المتحدة - أوروبا الغربية - اليابان) ، وهي من أكثر الدول في العالم إنتاجا للسلع الكمالية والمعدات والتقنيات وهذه الدول هي أيضا من أكثر دول العالم ارتفاعا في مستويات التضخم وهو الأمر الذي من شأنه رفع مستوى الأسعار على المستويات المحلية حيث أن ارتفاع الأسعار في هذه الدول سيرفع الأسعار في الدولة المستوردة منها، وبالتالي سينتقل التضخم من هذه

(١) خالد عبدالرحمن البسام، المصادر الداخلية والخارجية للتضخم في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز للاقتصاد والإدارة، المجلد ١٣، العدد ١٩٩٩،١م/١٤١٩ه، ص ٣٠.

(٢) خالد بن نهار الرويس، ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي. ندوة الأمن الغذائي العربي، جامعة الخرطوم، السودان، مارس٢٠٠٩، ص(١٧ - ١٩).

الدول الصناعية إلى الدولة المستوردة [١] .

٦- كما أثرت الأزمات العالمية على زيادة كمية وقيمة الواردات، وهذا من شانه أن يؤثر بالإيجاب على مستويات التضخم المستورد في ظل ارتفاع مستوى الأسعار العالمية خاصة إذا كان عرض هذه السلع غير مرن في السوق العالمي، ولقد أحدثت هذه الأزمات تأثير متفاوت على كافة الدول ليست الدول المسئولة عن اندلاع هذه الأزمة فقط ، بل تأثرت الدول النامية بصورة أكثر شدة، فالجميع تحمل ثمن هذه الأزمات، فأزمة الحرب الروسية الأوكرانية تأثرت بها معظم دول العالم، حيث أدت إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات وخاصة السلع الغذائية والاستراتيجية، وعند نشوب أزمة اقتصادية في الدول المتقدمة فإن الحكومات تتدخل بضخ الأموال لتوفير السيولة تلبية احتياجات السوق المحلى، مما يساعد على زيادة الاستيراد من السلع الاستراتيجية وهو ما يؤدى إلى زيادة معدلات التضخم المستورد[٢].

٧- تساهم الزيادة فى أسعار النفط فى زيادة تضخم النفقات في الدول المستوردة له، وهو ما يعرف بإعادة تصدير التضخم[٣] .

(١) خالد عبدالرحمن البسام، التضخم في المملكة العربية السعودية: أسبابه احتوائه. تقرير مقدم إلى مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية، جدة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٧، ص١٠.

(٢) د. محرم صالح الحداد، ظريف توفيق جيد، دور الدولة في معالجة التداعيات الاقتصادية لأزمة كورونا، مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد٢٩،العدد٨٢،السنة ٢٧، نوفمبر ٢٠٢٠، ص ٢٠.

(٣) محمد بوزان، عبدالحميد الخديمى، تغيرات سعر النفط والاستقرار العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية الجزائر، ٢٠١٢، ص١٩٠.

المبحث الثانى

تطور معدل التضخم فى مصر وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية

خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠٢٣)

على الرغم من الأزمات الاقتصادية العالمية التي مرت بها معظم دول العالم وخاصة تداعيات تفشى فيروس كورونا، وتوقعات تراجع حاد في النشاط الاقتصادي المصرى إلا أن ثبات وصلابة الاقتصاد المصري وقدرته على التعامل مع الأزمات العالمية، وبسبب الإصلاحات الاقتصادية التى نهجتها السلطات المصرية من خلال تبنى مصر لأجندة وطنية تعكس الخطة الاستراتيجية طويلة المدى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في كل المجالات من خلال إطلاق رؤيتها ٢٠٣٠، وهى تستند على مبادئ التنمية المستدامة الشاملة والتنمية الإقليمية المتوازنة،والتي يمكن أن تستمر للأبد أو لأطول فترة ممكنة [١] . وتعكس هذه الرؤية الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهى البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئى[٢]، ولقد عاني الاقتصاد المصري من أوجه قصور واختلالات كبيرة خلال الفترة ما بعد يناير ٢٠١١، وحتي نوفمبر ٢٠١٦، كما واجه ضغوطًا متنامية جراء بطء النمو الاقتصادي وارتفعا مستويات البطالة، حيث تراجعت معدلات النمو الاقتصادي المصري لتبلغ متوسط نحو ٢% خلال الفترة ٢٠١٠ إلي ٢٠١٤، هذا المعدل الذي لم تشهده مصر منذ أوائل التسعينات من القرن الماضي،

(1) Report of the joint UNECE/OECD/Eurostat Working Group on Statistics for Sustainable Development " Measuring Sustainable Development " United Nation, New York and Geneva, 2008, p. 20.

(٢) د. أحمد عبدالعليم العجمى، دور جائحة كورونا في تعزيز الشمول المالى في مصر، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٥٤٢، السنة المائة وأثنى عشرة ، أبريل ٢٠٢١،ص ٩.

كما ارتفعت معدلات البطالة من ٩% عام ٢٠١٠ لنبلغ نحو ١٣,٣% عام ٢٠١٤/ ولعل السبب في ذلك هو نقص الاستثمار الخاص، المحلي والاجنبي على حد سواء، حيث تزايدت الفجوة بين الادخار والاستثمار، وبلغت معدلات الاستثمار كنسبة من الناتج نحو ١٣,٨% عام ٢٠١٤[١] ، كما أن تجاوز مصر كل الصدمات الناتجة عن الأزمات العالمية أدى إلى استمرار ثقة المؤسسات الدولية خاصة مؤسسات التصنيف الائتماني، على عكس الواقع الذى شهده الاستثمار الأجنبى في مصر من انخفاض بعد ثورة يناير حيث تدنت الاستثمارات الأجنبية في عام ٢٠١١/٢٠١٠ إلى ٢,١ مليار دولار بما يمثل ٠,٩% من الناتج المحلى الإجمالى[٢]، حيث أنه لأول مرة في تاريخ مصر وفي ظل أزمة عالمية متمثلة في فيروس كورونا بلغ صافي الاحتياطيات الدولية ٤٥,٥ مليار دولار في نهاية فبراير ٢٠٢٠ واستطاع أن يستوعب صدمة الأسواق العالمية في ظل هذه الأزمة العالمية حيث تمكنت مصر من خلال الإصلاحات الشاملة التى نفذتها خلال فترة الأزمات بدء من أزمة كورونا ومرورا بالأزمة الروسية الأوكرانية في الفترة الأخيرة، حيث زيادة حصة مصر من الاستثمار الأجنبى المباشر عالميا بنسبة ٤% على الرغم من تباطؤ الاقتصاد العالمي[٣] .

(١) د. الشيماء حامد محمود حجاج ، سياسات التقشف المالي وانعكاساتها علي معدلات التضخم في مصر، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، المجلد الثالث والعشرون ، العدد الرابع ، أكتوبر ٢٠٢٢، ص٦٠.

(٢) هانم محمود فهيم، أثر الاستثمار الأجنبى المباشر على ميزان المدفوعات خلال الفترة من ٢٠٠١/٢٠٠حتى ٢٠١٤/٢٠١٣، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات العربية جامعة الدول العربية، ٢٠١٥،ص٢٢.

(٣) ممدوح مرغنى محمد، الإصلاحات الاقتصادية ودورها فى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر، حالة مصر، رسالة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ٢٠٢١، ص٧٧.

وعليه وبناء على ما سبق سوف نقسم الحديث عن تطور معدل التضخم فى مصر وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠٢٣) فى المطلبين التاليين :

المطلب الأول: تطور معدل التضخم فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢٣).

المطلب الثانى : تطور أهم المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة بالتضخم فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠٢٣).

المطلب الأول
تطور معدل التضخم فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢٣)

نوجز فيما يلى متوسط معدلات التضخم بجمهورية مصر العربية، لمعرفة أثر تغير قيمة العملة على معدل الصادرات والواردات ، وما يترتب على ذلك من انتقال التضخم المستورد إلى الاقتصاد المصرى نتيجة الزيادة فى الأسعار العالمية منذ بداية فترة برنامج الإصلاح الاقتصادى وتحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦ حتى عام ٢٠٢٣ وذلك من خلال الجدول التالى :

جدول رقم (١) يوضح متوسط معدلات التضخم بجمهورية مصر العربية خلال الفترة من (٢٠١٦-٢٠٢٣)

السنة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
%	١٣،٨	٢٩,٥	١٤,٥	٩,٢	٥	٢١,٥	٢٥,٨	٣٥,٩

المصدر: إعداد الباحث باعتماد على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري بيانات منشورة عن الفترة من (٢٠١٦ حتى ٢٠٢٣) .

ملاحظات على الجدول السابق رقم (١) :

توضح الأرقام الواردة بالجدول رقم (١) السابق ارتفاع متوسط معدلات التضخم عام ٢٠١٦ / ٢٠١٧ وذلك العام الذي تم تحرير سعر الصرف فيه ، ثم انخفاضه واستقراره ، ويلاحظ أن انخفاض قيمة العملة يؤثر على معدل الصادرات بالزيادة ويترتب على هذا الانخفاض زيادة الطلب على السلع المحلية ، وتحدث هذه الزيادة في الطلب نقصان في المعروض ، وتعاود الارتفاع في الأسعار مرة أخرى [(١)] . وفى عام ٢٠٢١ زاد معدل سعر الصرف ليصل إلى ٢١,٣، واستمر فى الزيادة حتى وصل عام ٢٠٢٢ الى ٢٥,٨ % وعام ٢٠٢٣ وصل الى ٣٥,٩ %، بسب ارتفاع الأسعار العالمية وزيادة درجة الانفتاح الاقتصادي وما يترتب على ذلك من انتقال التضخم المستورد إلى الاقتصاد المصرى نتيجة الزيادة فى الأسعار العالمية ، وتبعية ذلك على التجارة الخارجية للاقتصاد المصرى .حيث يتأثر التضخم المحلى بقناة الأسعار العالمية والتى تؤثر على أسعار الواردات .حيث أن التضخم المحلى يتأثر بتغيرات سعر الصرف سواء تلك المحددة من قبل البنك السلطات النقدية أو على أساس توجهات السوق بغية الوصول تحقيق استقرار فى المستوى العام للأسعار ، ويظهر هذا الأثر فى الاقتصاديات الأكثر انفتاحا على الاقتصاد العالمى . وعلى الرغم من تعافي النشاط الاقتصادي، وارتفاع معدلات النمو عام ٢٠١٤، إلا أن معدلات التضخم بلغت ١٠,١% خلال هذا العام، وقد انعكست هذه المؤشرات السالبة للاقتصاد على معدلات الفقر، والتي ارتفعت خلال هذه الفترة، حيث انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من ٣,٧% عام ٢٠١٠ إلي ٠,٢% خلال الفترة ما بين ٢٠١١ إلي ٢٠١٦، كما أدي ارتفاع مستويات التضخم ومزاحمة القطاع الخاص نتيجة السياسة المالية التوسعية إلي زيادة العجز في الميزانية الممولة بشكل متزايد ومباشر من البنك المركزي المصري، والنظام المصرفي المحلي

(١) د. خالد إبراهيم سيد أحمد ، د. محمد محمد السيد راضى ، أثر الانفتاح التجارى على التضخم ، مرجع سابق ، ص ٢٤٥.

في شكل سياسة نقدية استيعابية[١] . ويبين الجدول رقم (٢) تطور معدل التضخم فى مصر خلال الفترة من ٢٠٠٢حتى عام ٢٠٢٣، متأثراً بتعويم سعر الصرف وذلك على النحو التالى :

جدول رقم (٢) يوضح تطور معدل التضخم فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٢ -٢٠٢٣)

السنوات	معدل التضخم(%)	معدل التطور (%)
٢٠٠٢	٢,٧٠	١٠٠
٢٠٠٣	٢,٥٠	٦٦,٧
٢٠٠٤	١١,٣	١٥١,١
٢٠٠٥	٤,٩٠	٥٦,٦
٢٠٠٦	٧,٦٠	٥٥,١
٢٠٠٧	٩,٣٠	٢٢,٤
٢٠٠٨	١٨,٣	٩٦,٨
٢٠٠٩	١١,٨	٣٥,٥
٢٠١٠	١١,٣	٤,٢٤
٢٠١١	١٠,١	١٠,٦
٢٠١٢	٧,١٠	٢٩,٧
٢٠١٣	٩,٥٠	٣٣,٨
٢٠١٤	١٠,١	٦,٣٢
٢٠١٥	١٠,٤	٢,٩٧
٢٠١٦	١٣,٨	٣٢,٧
٢٠١٧	٢٩,٥	١٣٣,٨
٢٠١٨	١٤,٤	٥١,٢
٢٠١٩	٩,٢٠	٣٦,١
٢٠٢٠	٥,٠٠	٤٥,٧
٢٠٢١	٥,٢٠	٤,٠٠
٢٠٢٢	١٣,٩	١٦٧,٣
٢٠٢٣	٣٣,٩	١٤٣,٩
المتوسط	١١,٥٤	
الحد الأدني	٢,٧٠	
الحد الأقصى	٣٣,٩	

المصدر: إعداد الباحث باعتماد على بيانات البنك الدولى خلال الفترة (٢٠٠٢ حتى ٢٠٢٣).

(١) د. الشيماء حامد محمود حجاج، سياسات التقشف المالي وانعكاساتها علي معدلات التضخم في مصر، مرجع سابق ، ص٦٠ .

يتضح من خلال عرض البيانات الواردة بالجدول رقم (٢) مايلى :

١- توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (٢) أن معدل التضخم فى مصر، قد بلغ نحو ٢,٧% عام ٢٠٠٢ ، وبلغ **٢,٥% عام** ٢٠٠٣ ، فى حين ارتفع الي أن بلغ نحو ١١,٣٠% عام ٢٠١٠، بنسبة تطور بلغت نحو ٤,٢٤%، وارتفع معدل التضخم من نحو ١١,٣٠% عام ٢٠١٠ الى نحو ٢٩,٥٠% عام ٢٠١٧، ثم تزايد معدل التضخم الي أن بلغ حده الأقصى نحو ٣٣,٩٠% عام ٢٠٢٣، متأثراً بتعويم سعر الصرف.

٢- تبنت الدولة المصرية سياسة نقدية خلال الفترة (٢٠٠٢- ٢٠٢٣) تهدف إلى خفض معدلات التضخم ، وتحقيق الاستقرار فى سعر الصرف ولذلك أصدرت الحكومة المصرية سندات الخزانة لامتصاص السيولة النقدية من السوق بالإضافة إلى استخدام البنك المركزي لأدوات للرقابة على الائتمان بعيدا عن الإصدار النقدى وامتصاص السيولة النقدية لدى الأشخاص الاقتصادية من خلال شهادات الاستثمار.

٣- المتوسط العام لمعدل التضخم فى مصر وصل إلى نحو ١١,٥٤%، خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠٢٣).

المطلب الثانى

تطور أهم المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة بالتضخم فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠٢٣)

نظرا لأن ظاهرة التضخم تنعكس في غالب الأحوال في الارتفاع الذي يطرأ على أسعار السلع والخدمات، وهو الارتفاع في مستوى الأسعار، ويتم التعبير عن هذا المستوى بالرقم القياسي للأسعار[١] ، كما يعبر التضخم عن التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود بالنسبة للمستهلك، فهو يقيس مدى التغير في السلع والخدمات الاستهلاكية الأساسية، ويتم قياس التضخم من خلال مؤشر أسعار المستهلك [٢]. كما أدي ارتفاع مستويات التضخم ومزاحمة القطاع الخاص نتيجة السياسة المالية التوسعية ، إلي زيادة العجز في الميزانية الممولة بشكل متزايد ومباشر من البنك المركزي المصري، والنظام المصرفي المحلي في شكل سياسة نقدية استيعابية ، ولذلك لجأت الحكومة المصرية إلي تفعيل خطة إصلاحات طموحة، ركزت من خلالها على استعادة التوازنات الاقتصادية، وتضمنت هذه الخطة إصلاحات هيكلية في قطاع الطاقة، وتحسين البنية

(١) د. محمد أحمد عيد ، السياسات الاقتصادية ودورها في معالجة مشكلة التضخم في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٣- ٢٠٢٢، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، العدد الحادى والعشرون ، يناير ٢٠٢٤، ص٣٣١.

(٢) مؤشر أسعار المستهلك هو مؤشر يقيس المعدل الذي تتغير به أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية، وتتمثل الطريقة المتعارف عليها في أخذ متوسط تغيرات الأسعار من فترة إلى أخرى للمنتجات المختلفة، وبالنسبة للحكومة المصرية في ظل ما اتبعته من سياسات مالية استهدفت من خالها معالجة العديد من المشكلات الاقتصادية، من خلال خفض معدلات الإنفاق على بعض بنود الموازنة العامة، وتوسيع القاعدة الضريبية، بالإضافة إلى التوسع في الاقتراض لتمويل عملية التنمية، وما يستتبع ذلك من رفع معدلات خدمة الدين، وانعكست هذه السياسات على معدلات الطلب الكلي، ومن ثم معدلات التضخم . **د.** الشيماء حامد حجاج ، سياسات التقشف المالي وانعكاساتها على معدلات التضخم في مصر، مرجع سابق ، **ص ٣٣١.**

التحتيـة، ومنـاخ الاسـتثمار [١]، كمـا أن القـرارات التـى تـم اتخاذهـا مـن قبـل الحكومـة المصرية لحماية المجتمع من الفقر منذ عام ٢٠١٦ وخاصة سياسة تحرير سعر الصرف وسياسـات ترشـيد الـدعم الـسلعى والنقـدى كـان لهـا دور كبيـر فـى زيـادة معـدلات النمـو الإقتصادى [٢] .

وعليه وبناء على ما سبق سوف نتناول فى هذا المطلب تطور أهم المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة بالتضخم فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢٣) ،وذلك على النحو التالى :

أولا: تطور حجم الكتلة النقدية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢٣)

ويوضـح الجـدول رقـم (٣) تطـور حجـم الكتلـة النقديـة فـى مـصر خـلال الفتـرة (٢٠٠٢-٢٠٢٣) وذلك على النحو التالى :

(١) د. الشيماء حامد محمود حجاج ، سياسات التقشف المالي وانعكاساتها علي معدلات التضخم في مصر، المرجع السابق ، ص٦٣ .

(٢) د. إيمان محمد عبداللطيف مصطفى ، العلاقة بين الفقر والنمو الإقتصادى بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة ١٩٩-٢٠٠، ٢٠١٧-٢٠١٨، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس – كلية التجارة ، أكتوبر ٢٠٢٠، ص٥٢٧، ص ٥٣٨-٥٣٩.

جدول رقم (٣)

يوضح تطور حجم الكتلة النقدية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢٣)

السنوات	إجمالى السيولة المحلية عرض النقود M2	معدل التطور %	معدل نمو إجمالى السيولة المحلية عرض النقودM2
٢٠٠٢	٣٣٢,٨	١٠٠	١٣,٢
٢٠٠٣	٤٠٣,٦	٢١,٢٨	١٢,٦
٢٠٠٤	٤٦٩,٢	١٦,٢٤	٢١,٣
٢٠٠٥	٥٢٣,١	١١,٤٩	١٦,٢
٢٠٠٦	٦٠١,٦	١٥,٠٠	١١,٥
٢٠٠٧	٧١٦,٦	١٩,١١	١٥
٢٠٠٨	٧٩١,٧	١٠,٤٨	١٩,١
٢٠٠٩	٨٦٦,٧	٩,٤٧	١٠,٥
٢٠١٠	٩٧٤,٣	١٢,٤٢	٩,٥
٢٠١١	١٠٣٩,٢	٦,٦٦	١٢,٤
٢٠١٢	١١٦٧,٥	١٢,٣٥	٦,٧
٢٠١٣	١٣٨٨,١	١٨,٨٩	١٢,٣
٢٠١٤	١٦٠٦,٩	١٥,٧٧	١٨,٩
٢٠١٥	١٩٠٥,٩	١٨,٦٠	١٥,٨
٢٠١٦	٢٦٥٨,٩	٣٩,٥١	١٨,٦
٢٠١٧	٣٢٠٢,٧	٢٠,٤٥	٣٩,٥
٢٠١٨	٣٦٢٨,٧	١٣,٣٠	٢٠,٥
٢٠١٩	٤١١٠,٥	١٣,٢٨	١٣,٣
٢٠٢٠	٤٩٢٠,٥	١٩,٧١	١٣,٣
٢٠٢١	٥٨٢٢,٧	١٨,٣٣	١٩,٧
٢٠٢٢	٥٥٧٤,٧	٤,٢٦	١٨,٧٦
٢٠٢٣	٥٨٢٦,٦	٤,٥٢	١٩,٠٩
المتوسط	٢٢٠٦,٠١	١٨,٧٦	**١٦,٢٦**
الحد الأدني	٣٣٢,٨١	٤,٢٦	**٦,٧٠**
الحد الأقصى	٥٨٢٦,٦	١٠٠	**٣٩,٥٠**

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك الدولى عن السنوات (٢٠٠٢-٢٠٢٣).

ملاحظات على الجدول رقم (٣) السابق:

١- يتضح من الجدول رقم (٣) أن عرض النقود فى مصر، قد بلغ حده الأدني حوالي ٣٣٢,٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٢، فى حين بلغ حده الأقصى حوالي ٥٨٢٦,٦ مليار جنيه بمعدل نمو بلغ نحو ٤,٥٢% عام ٢٠٢٣.

٢- ارتفع معدل نمو عرض النقود من نحو ١٣,٢% عام ٢٠٠٢ الى نحو ٢١,٣% عام ٢٠٠٤ متأثراً بتعويم سعر الصرف، ونجحت السياسة النقدية فى تحقيق استقرار الأسعار وخفض معدل نمو عرض النقود ليسجل نحو ١١,٥% عام ٢٠٠٦، وفى عام ٢٠٠٨ ارتفع معدل نمو عرض النقود مرة أخرى ليسجل نحو ١٩,١% متأثراً بالأزمة المالية العالمية، وفى عام ٢٠١٧ ارتفع معدل نمو عرض النقود الى نحو ٣٩,٥% متأثراً بتعويم سعر الصرف فى عام ٢٠١٦، ثم تراجع بصورة حادة عام ٢٠٢٠ ليسجل نحو ١٣,٣%، ثم ارتفع الي نحو ١٩,١% عام ٢٠٢٣.

٣- بلغ المتوسط العام لإجمالي عرض النقود فى مصر حوالي ٢٢٠٦ مليار جنيه، بمتوسط معدل نمو بلغ نحو ١٦,٢٦% خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠٢٣).

٤- زادت نسبة الفجوة التضخمية من ١٢,٦٧٪ إلى ٨٠,٩٠٪ خلال السنوات ٢٠٢٢/٢٠١٧ على التوالي، وبمعدل نسبي للفجوة التضخمية ٥٠,١٪، ومن أسباب اتساع الفجوة التضخمية الناتجة عن زيادة فائض الطلب الكلي، زيادة حجم الإنفاق الوطني بشكل مضاعف عن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مما أدى الى زيادة الفائض في الطلب الكلي بشكل متزايد .كما أن قوى الطلب الكلي على السلع والخدمات زادت في متوسطها خلال السنوات ٢٠١٧-٢٠٢٢ عن الحجم الكلي للسلع والخدمات المنتجة فى الداخل والمستوردة، وترتب على هذه الزيادة فى معدلات الطلب زيادة الضغوط التضخمية الناجمة عن الزيادة السنوية فى

صافى فائض الطلب ، وهو ما ترتب عليه زيادة فى أسعار السلع والخدمات المحلية [١] .

٥- حدثت الكثير من التغيرات في الاقتصاد الكلي خلال السنوات ٢٠١٧-٢٠٢٢ ، والتي لعبت دورا كبيرا في التأثير على الفجوة التضخمية فى مصر ، وذلك بسبب ارتفاع في فائض الطلب الكلي نتيجة زيادة الإنفاق الوطني ، مما كان له تأثير على زيادة نسبة الفجوة التضخمية ، مع تزايد حجم الإنفاق الوطني بالأسعار الجارية ، نتيجة إلى اتباع الحكومة لتطبيق سياسة مالية توسعية. ولقد أثرت الإصلاحات الاقتصادية التى نهجتها السلطات المصرية من خلال تبنى مصر لأجندة وطنية تعكس خطة استراتيجية طويلة المدى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل إيجابى على تدفقات الاستثمار الأجنبى في كل المجالات من خلال إطلاق رؤيتها ٢٠٣٠[٢] ، وأظهر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء أن صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر شهد عام ٢٠٢٢ ارتفاعًا ملحوظًا. حيث أوضح تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٢٣ الصادر عن مؤسسة الأونكتاد "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية"، إلى ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر إلى ١١,٤ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٢٢، مقابل ٥,١٢ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٢١ محققًا بذلك معدل نمو يفوق الضعف (١٢٢%) [٣].

---

(١) د. محمد أحمد عيد، السياسات الاقتصادية ودورها في معالجة مشكلة التضخم في مصر، مرجع سابق، ص ص ٣٣٨- ٣٣٩ .

(٢) ممدوح مرغنى محمد ، الإصلاحات الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبى المباشر، حالة مصر ، مرجع سابق، ص ٨٠ .

(٣) نشر الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات التابع لرئاسة الجمهورية ، " الأونكتاد": أعلنت أن مصر الأولي إفريقيا في تدفقات الاستثمار الأجنبي للقارة خلال ٢٠٢٢، بتاريخ الأربعاء، ١٦ أغسطس ٢٠٢٣ - ١٢:٢٧م على الرابط التالى https://www.sis.gov.eg/?lang=ar تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٩/١٥.

٦- مرت الفجوة التضخمية في مصر بالعديد من الأزمات الاقتصادية والسياسية المحلية منها والعالمية، بداية من فترة الصالح الاقتصاد عام ٢٠١٦ ثم زادت الفجوة إلى أن بلغت نحو٨١٠ ،٩٠٠، ١٥٨٠ ،مليار جنيه خلال الأعوام ٢٠٢٠،٢٠٢١ ،٢٠٢٢ على التوالي، ويعزى ذلك إلى جائحة كورونا، والحرب الروسية - الأوكرانية وما نتج عن تلك الأسباب من تضاعف الفجوة التضخمية في مصر[١] .

٧- يستند معامل الاستقرار النقدي أو ما يسمى بمعدل الضغط التضخمي[٢] على النظرية الكمية للنقود، هذا المؤشر يبين وجود الضغط التضخمي في حالة زيادة العرض النقديM ٢ (إجمالي السيولة المحلية أو الكتلة النقدية)، والتي ال يقابلها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (العرض الحقيقي من السلع والخدمات)، وكذلك معامل الاستقرار النقدي[٣]. وتعد زيادة عرض النقود دون ارتباطها بالزيادة في إنتاجية المجتمع من السلع والخدمات (مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع. أي أنه في حالة زيادة كمية النقود المتداولة وبنسبة أكبر من الزيادة في الناتج المحلي الحقيقي أو (الناتج القومي)، فإن ذلك يشير إلى وجود فائض في الطلب، مما يؤدي إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار "التضخم". كما استمر تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مسجلا ٢,٢% في الربع الأول من عام ٢٠٢٤ مقابل ٢,٣% في الربع السابق، وهو ما قد يعكس التوترات الجيوسياسية والاضطرابات في قطاع التجارة ،كما توضح المؤشرات الأولية للربع الثاني من ٢٠٢٤ استمرار وتيرة تباطؤ النشاط الاقتصادي، وقد واصلت

(١) د. محمد أحمد عيد ، السياسات الاقتصادية ودورها في معالجة مشكلة التضخم في مصر ، مرجع سابق ، ص٣٤١.

(٢) إبراهيم العيسوى، الاقتصاد المصرى فى ثلاثين عاما، المكتبة الأكاديمية ، ٢٠٠٧، ص٧٧١.

(٣) محمد دعمي، أمال تباني، واقع التضخم في الجزائر من خلال معامل الاستقرار النقدي ومعيار فائض الطلب الكلي الداخلي خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٠٠، مجلة الميادين الاقتصادية، جامعة الجزائر، المجلد رقم ٣، العدد١، الجزائر،٢٠٢٠،ص١٧٣.

الضغوط التضخمية تراجعها، حيث انخفض كل من التضخم العام والأساسي للشهر الرابع على التوالي إلى ٢٧,٥% و٢٦,٦% في يونيو ٢٠٢٤، على الترتيب. وقد ساهم في تراجع معدلات التضخم عدة عوامل، منها الانحسار التدريجي لأثر الأزمات العالمية الأخيرة ، وسياسة التقييد النقدي من قبل البنك المركزي. ورغم عدم تراجع تضخم السلع غير الغذائية بشكل ملحوظ، فإن تباطؤ معدلات التضخم في الفترة الحالية يرجع إلى انحسار الضغوط التضخمية الناجمة عن صدمات العرض والذي ساهم بدوره في انخفاض تضخم السلع الغذائية من ذروته التي بلغت ٧٣,٦% في سبتمبر ٢٠٢٣ إلى ٣١,٩% في يونيو ٢٠٢٤. وعليه، يشير تراجع تضخم السلع الغذائية بجانب تحسن توقعات التضخم إلى استمرار معدل التضخم في مساره النزولي. وقد أفادت بعض الدراسات بأن التضخم سوف يظل مستقرا خلال عام ٢٠٢٤ حول مستوياته الحالية على الرغم من الضغوط التضخمية التي قد تنجم عن إجراءات ضبط المالية العامة المحتملة. ومن المتوقع أن ينخفض التضخم بشكل ملحوظ خلال النصف الأول من ٢٠٢٥ نتيجة لكل من التأثير التراكمي للتقييد النقدي، والأثر الإيجابي لفترة الأساس. ومع ذلك، لا تزال هناك مخاطر صعودية تحيط بالمسار النزولي المتوقع للتضخم، بسبب الظروف غير المواتية على الصعيدين المحلي والعالمي، واحتمالية أن يكون لإجراءات ضبط المالية العامة تأثير يتجاوز التوقعات[١].

٨- التضخم المستورد ينتج وينتقل من خلال الزيادات في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج ، حيث توجد علاقة بين قطاعات التجارة الخارجية للدولة والسوق الدولية التى من خلالها يتم استيراد مدخلات الإنتاج

(١) الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري على الانترنت، لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ١٨ يوليو ٢٠٢٤، على الرابط التالي https://www.cbe.org.eg/news/publications-news/2024/07/18/mpc-06-14-release-press-18-july-2024 تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٩/١٦.

والسلع الوسيطة أو السلع النهائية، كما تؤثر درجة مرونة الواردات الخاصة بالدولة ومدى قدرة الدولة على توفير البديل في حالة إرتفاع أسعار الواردات ، حيث ترتفع الأسعار المحلية متأثرة بالأسعار العالمية [١] .

وبسبب إتباع سياسة غلق الأنشطة للحد من انتشار فيروس كورونا زادت الخسائر التى يتحملها القطاع الخاص بسبب توقف خطوط الإنتاج وعدم قدرة القطاع الخاص منفردا على مواجهة آثار هذه الأزمة حيث توقفت سلاسل الإمداد العالمية المختلفة [٢] وهو ما يتطلب مساندة الحكومة للقطاع الخاص للحد من خسائره ودعم بقائه في السوق عن طريق تقرير حوافز للمستثمرين ومنها الحوافز الضريبية حيث تعد الأخيرة إحدى أدوات السياسة الضريبية التي تساعد على قيام مشروعات تنموية ذات أصول رأسمالية كبيرة وطويلة الأمد، ولذلك يجب على الدول النامية أن تحسن اختيار الحوافز الضريبية التي تتلاءم واستراتيجيتها في التنمية الاقتصادية[٣]. حيث أن الإصلاح الضريبي الكفء يلعب دورا رئيسيا في تهيئة مناخ الاستثمار مع تحقيق أكبر قدر من العدالة الضريبية ويساعد في الوقت نفسه في توفير أكبر قدر من الحصيلة الضريبة المطلوبة للخزانة العامة واللازمة لتمويل النفقات العامة للدولة [٤]، كما يجب الاهتمام

(١) د. مسعد محمد الغايش ،مدى فاعلية سعر الفائدة فى كبح جماح التضخم المستورد فى مصر خلال الفترة (من ١٩٩٠-٢٠٢٢) ، مرجع سابق ، ص٤٢.

(٢) د. محرم صالح الحداد، دور الدولة فى معالجة التداعيات الاقتصادية لأزمة كورونا، مرجع سابق ، ص١٥.

(٣) د. حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، الطبعة الثانية، عام ٢٠٠٠م، ص ٢٥٤ .

(٤) د. جمال الدين أبوبكر محمد حامد، دور السياسة الضريبية في التوزيع القطاعى للاستثمارات في مصر ، رسالة دكتوراه ،كلية الحقوق، جامعة القاهرة ، العام الجامعى ٢٠٠٨/٢٠٠٩م، ص ٢٤٠ .

بالصناعات التحويلية وهى عبارة عن صناعات ينطوى نشاطها على تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية أو منتجات وسيطة [١].

وفي إطار هذه الإشكاليات اتبعت الدولة مجموعة من الإصلاحات في السياسات المالية منذ عام ٢٠١٦ بغرض تحسين الأوضاع الاقتصادية، ومن هذه الإصلاحات ما يلي[٢]:

- رفع أسعار الطاقة بانتظام لتحقيق استرداد كامل تكلفة الوقود قبل خصم الضرائب بحلول ٢٠١٩/٢٠١٨.
- إلغاء دعم الكهرباء على مدى فترة خمس سنوات.
- زيادة المخصصات المالية الموجهة للإنفاق على الاستثمارات، الصيانة، دعم الصادرات والبنية التحتية بهدف تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- زيادة الإيرادات الضريبية من خلال ضريبة القيمة المضافة، والضريبة العقارية، بالإضافة إلي الإصلاحات الأخرى في التشريع الضريبي كتوسيع القاعدة الضريبية، وزيادة التحصيل الضريبي، بالإضافة إلي تطبيق إجراءات ميكنة المنظومة الضريبية.

وعلي الرغم من انتهاء تنفيذ هذه الخطة الإصلاحية للاقتصاد المصري في نوفمبر ٢٠١٩ بتحسن كبير مكن من معالجة بعض القضايا الهيكلية، إلا أن هذه الإصلاحات صاحبها تغيرات في معدلات التضخم ،وظهور الفجوة التضخمية . وتعرف

(١) د. إيناس محمد الجعفراوى، أهم محددات الاستثمار للصناعات التحويلية فى مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، السنة ٢٧العدد ٨٢- نوفمبر ٢٠٢٠، ص١٦٧.

(٢) دليل مبسط عن انفاق الموازنة العامة لعام ٢١/٢٠ متضمن انفاق الموازنة على جائحة الكوفيد ١٩ بالشراكة مع اليونيسف، اليونسيف، مصر، ٢٠٢٠/ ص ٦.

الفجوة التضخمية طبقًا لمفهوم عرض النقود حسب السيولة المحلية الخاصة بـ(M2) ، وتتكون حسب المفهوم الواسع من مجموعة وسائل الدفع بالإضافة إلى أشباه النقود، وتشمل الودائع غير العادية بالعملة المحلية ومنها ودائع القطاع العام والخاص والعائلي مضاف إليها الودائع الجارية بالعملة الأجنبية. وفي حال وجود قيم موجبة للفجوة التضخمية تعني وجود فجوة تضخمية والعكس تكون فجوة انكماشية، أي أن الأرقام الموجبة لفائض عرض النقود تدل على وجود (الفجوة التضخمية)، مما تعني أن الزيادة في عرض النقود كانت أكبر من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وبالتالي تؤدي إلى زيادة الأسعار (التضخم).

ثانيا: تطور الديون الخارجية والمحلية

فى ظل الظروف الدولية والتحديات والأزمات الاقتصادية العالمية والمحلية ، لم تعد التنمية الاقتصادية مقتصرة على رفع معدلات النمو الاقتصادي السنوي فحسب وانما يقصد بها أيضا التغلب على مشكلة المديونية المتفاقمة التى تواجهها معظم الدول النامية [١] ، وبسبب الأزمات العالمية وانقطاع سلاسل الإمداد انخفضت المعدلات الإنتاجية من السلع والخدمات ، ونتيجة لارتفاع أسعار السلع الاستراتيجية والأساسية المستوردة زادت الديون الخارجية وهوما أدى الى إضعاف القدرة على الاستيراد، وهو ما يتطلب مساندة الحكومة للقطاع الخاص عن طريق تقرير حوافز للمستثمرين ومنها الحوافز الضريبية حيث تعد الأخيرة إحدى أدوات السياسة الضريبية التي تساعد على

(١) عدنان مناتي صالح ، دور الاستثمار الاجنبي المباشر فى التنمية الاقتصادية للدول النامية مع اشارة خاصة للتجربة الصينية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد الخاص بمؤتمر الكلية ، ٢٠١٣، ص ٣٤٦

قيام مشروعات تنموية ذات أصول رأسمالية كبيرة وطويلة الأمد، حيث أن الإصلاح الضريبى مع تحقيق أكبر قدر من العدالة الضريبية يلعب دورا رئيسيا في تهيئة مناخ الاستثمار ، ويساعد في الوقت نفسه في توفير أكبر قدر من الحصيلة الضريبة المطلوبة للخزانة العامة واللازمة لتمويل النفقات العامة للدولة [١] ، ونوضح في هذا البند تطور الديون الخارجية والمحلية خلال الفترة (٢٠٠٢ -٢٠٢٣) وذلك على النحو التالى :

١- تطور حجم الديون الخارجية :

توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (٤) تطور حجم الديون الخارجية المصرية خلال الفترة (٢٠٠٢ -٢٠٢٣) ، وذلك على النحو التالى :

(١) جمال الدين أبوبكر محمد حامد ، دور السياسة الضريبية في التوزيع القطاعى للاستثمارات في مصر ، رسالة دكتوراه ،كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، العام الجامعى ٢٠٠٨/٢٠٠٩م، ص ٢٤٠ .

جدول رقم (٤)

يوضح تطور حجم الديون الخارجية المصرية خلال الفترة (٢٠٠٢ -٢٠٢٣)

السنوات	الدين الخارجي (مليار دولار)	التطور (%)
٢٠٠٢	٢٨,٦	١٠٠
٢٠٠٣	٣٠,٤	٦,٢٩
٢٠٠٤	٣١,٤	٣,٢٩
٢٠٠٥	٣٠,٥	٢,٨٧
٢٠٠٦	٢٩,٥	٣,٢٨
٢٠٠٧	٣٤,٦	١٧,٣
٢٠٠٨	٣٣,٩	٢,٠٢
٢٠٠٩	٣٥,٤	٤,٤٢
٢٠١٠	٣٣,٦	٥,٠٨
٢٠١١	٣٥,١	٤,١٧
٢٠١٢	٣٦,١	٢,٨٦
٢٠١٣	٤٣,٣	٢٠,٣
٢٠١٤	٤٦,١	٦,٤٧
٢٠١٥	٤٨,٦	٥,٤٢
٢٠١٦	٥٥,٨	١٤,٨
٢٠١٧	٨٢,٨	٤٨,٤
٢٠١٨	٩٦,٦	١٦,٧
٢٠١٩	١٠٨,٨	١٢,٦
٢٠٢٠	١٢٣,٥	١٣,٥
٢٠٢١	١٣٧,٨	١١,٦
٢٠٢٢	١٦٢,٩	١٨,٢
٢٠٢٣	١٦٨,٨	٣,٦٢
المتوسط	٦٥,١٨	١٣,٤٨
الحد الأدني	٢٨,٦	
الحد الأقصى	١٦٨,٨	

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك الدولى عن السنوات (٢٠٠٢-٢٠٢٣).

يلاحظ على الجدول السابق رقم (٤) ما يلى :

أ- أوضحت البيانات الواردة بالجدول رقم (٤) تطور حجم الديون الخارجية المصرية، حيث بلغت حدها الأدني حوالي ٢٨,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٢، وتزايدت في عام ٢٠٠٣ حتى وصلت إلى نحو ٣٠,٤ مليار دولار، واستمرت في الزيادة حتى وصلت إلى نحو ٥٥,٨ مليار دولار، وبلغت نحو ١٦٢,٩

مليار دولار في عام ٢٠٢٢، فى حين بلغت حدها الأقصى حوالي ١٦٨,٨ مليار دولار بنسبة تطور بلغت نحو ٣,٦٢% عام ٢٠٢٣.

ب- بلغ المتوسط العام لحجم الديون الخارجية المصرية حوالي ٦٥,١٨ مليار جنيه، خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢٣).

٢- تزايد أعباء الديون المحلية

توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (٥) حجم الدين المحلى المصري وذلك على النحو التالى :

جدول رقم (٥) تطور حجم الدين المحلى خلال الفترة (٢٠٠٢ -٢٠٢٣)

السنوات	الدين المحلى (مليار جنيه)	التطور (%)
٢٠٠٢	٤٥٥	١٠٠
٢٠٠٣	٤٧١	٣,٥٢
٢٠٠٤	٤٨٩	٣,٨٢
٢٠٠٥	٥٠٤	٣,٠٧
٢٠٠٦	٥٨٧	١٦,٥
٢٠٠٧	٦٣٠	٧,٣٣
٢٠٠٨	٦٥٨	٤,٤٤
٢٠٠٩	٧٥٥	١٤,٧
٢٠١٠	٨٨٨	١٧,٦
٢٠١١	١٠٤٤	١٧,٦
٢٠١٢	١٢٣٨	١٨,٦
٢٠١٣	١٥٢٧	٢٣,٣
٢٠١٤	١٨١٦	١٨,٩
٢٠١٥	٢١١٦	١٦,٥
٢٠١٦	٢٦٢٠	٢٣,٨
٢٠١٧	٣١٦٠	٢٠,٦
٢٠١٨	٣٦٩٦	١٦,٩
٢٠١٩	٤٢٨٢	١٥,٩
٢٠٢٠	٤٧٤٢	١٠,٧
٢٠٢١	٥٤٨٦	١٥,٧
٢٠٢٢	٦٣٥٢	١٥,٨
٢٠٢٣	٨١٦٠	٢٨,٥
المتوسط	**٢٣٤٨,٩**	٤٠٨,٤
الحد الادني	**٤٥٥**	
الحد الأقصى	**٨١٦٠**	

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك الدولى عن السنوات (٢٠٠٢-٢٠٢٣).

يلاحظ على الجدول السابق رقم (٥) ما يلى :

أ- بلغ الحد الأدني لحجم الدين المحلي المصري حوالي ٤٥٥ مليار جنيه عام٢٠٠٢، ووصل إلى نحو ٤٧١ مليار جنيه عام٢٠٠٣، وبلغ حوالي ٦٣٥٢مليار جنيه عام ٢٠٢٢، بنسبة تطور بلغت نحو ١٥,٨% ، إلى أن وصل الحد الأقصى لحجم الدين المحلي المصري حوالي ٨١٦٠ مليار جنيه عام ٢٠٢٣، بنسبة تطور بلغت نحو ٢٨,٥%.

ب- وصل المتوسط العام لحجم الدين المحلي المصري إلى نحو ٢٣٤٨,٩ مليار جنيه، خلال الفترة (٢٠٠٢–٢٠٢٣).

ت- وللتغلب على مشكلة تزايد الديون المحلية والخارجية يجب الاهتمام بالاستثمار المحلى والأجنبى ، حيث تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الوسائل المرغوب فيها فى تمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتسريعها، والحقيقة أن ما يحتاجه المستثمرون قبل أي شيء هو البيئة الاقتصادية العادلة والثقة الراسخة في تطبيق القانون بصورة عادلة ، ولما كانت السياسة الاقتصادية فى مصر علقت الكثير من الآمال على تلك الاستثمارات كمدخل رئيسى للتنمية ، فقد قامت بسن الكثير من التشريعات ، واتخذت العديد من الإجراءات التى تمهد وتشجع استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ، ونتيجة لذلك أصدر المشرع المصرى عدة قوانين لحماية وتشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية والمحلية فى مصر ، وقد كان أول هذه التشريعات هو القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ ، ثم صدر القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ ، ثم القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، ثم صدر القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ الذى

ألغى بقانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧م[١] ، وأخيرا قانون الاستثماررقم ٧٢لسنة ٢٠١٧ .

ث- كما يجب الاهتمام بالصناعات التحويلية وهى عبارة عن صناعات ينطوى نشاطها على تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية أو منتجات وسيطة [٢].

ثالثا: أثر الزيادة فى الأجور على الضغوط التضخمية خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢٣)

تلعب الأجور دوراً هاماً فى إحداث الضغوط التضخمية، وتسعى الدولة تحت تأثير هذه الضغوط الى رفع الأجور سعياً منها لتحسين القدرة الشرائية للمواطنين دون مراعاة للأثار التضخمية الناتجة عن هذه الزيادة ، وخاصة وأن هذه الزيادة فى الأجور لا تقابلها زيادة فى معدلات الإنتاج ، حيث أن ارتفاع الأسعار يؤدى الى انخفاض القوة الشرائية لدى المواطنين فينخفض الدخل الحقيقى بالمقارنة بالدخل النقدى، وبالتالى تزداد طلبات الأفراد بزيادة الدخل النقدى مع ثبات عرض الكميات المنتجة مما يؤدى الى حدوث الفجوة التضخمية بين العرض والطلب .ويوضح الجدول التالى تطور إجمالى قيمة الأجور ومتوسط أجر العامل خلال الفترة (٢٠٠٢- ٢٠٢٣) وذلك على النحو التالى:

(١) د. عدنان غانم ، لبنى حسين صالح المسيبلى ، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى التنمية الاقتصادية فى الجمهورية اليمنية ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد ١٩ ، سنة ٢٠٠٣م ، ص ١٦٨-١٦٩.

(٢) د. إيناس محمد الجعفراوى ،أهم محددات الاستثمار للصناعات التحويلية فى مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، السنة ٢٧العدد ٨٢- نوفمبر ٢٠٢٠، ص١٦٧.

جدول رقم (٦)

يوضح تطور إجمالى قيمة الأجور ومتوسط أجر العامل خلال الفترة(٢٠٠٢ -٢٠٢٣)

السنوات	جملة الاجور (مليار جنية)	التطور %	متوسط اجر العامل (ألف جنية)	التطور %
٢٠٠٢	٩٧,٢	١٠٠	٤٨٨٤	١٠٠
٢٠٠٣	١٠١,٧	٤,٦٣	٤٩٨٥	٢,٠٧
٢٠٠٤	١١٧,٥	١٥,٥	٥٦٢٢	١٢,٨
٢٠٠٥	١٢٤,٧	٦,١٣	٥٦٤٣	٠,٣٧
٢٠٠٦	١٣٠	٤,٢٥	٥٦٠٣	٠,٧١
٢٠٠٧	١٣٨,٢	٦,٣١	٥٧١١	١,٩٣
٢٠٠٨	١٤٣	٣,٤٧	٥٨١٣	١,٧٩
٢٠٠٩	١٥٤,٥	٨,٠٤	٦١٠٧	٥,٠٦
٢٠١٠	١٥٥,٢	٠,٤٥	٥٩٢٤	٣,٠٠
٢٠١١	١٦٩,١	٨,٩٦	٦٣٨١	٧,٧١
٢٠١٢	١٧٥,٦	٣,٨٤	٦٥٠٤	١,٩٣
٢٠١٣	١٨١,٢	٣,١٩	٦٥٦٥	٠,٩٤
٢٠١٤	١٩٦,٩	٨,٦٦	٧٠٥٧	٧,٤٩
٢٠١٥	٢٠٧,٤	٥,٣٣	٧٤٠٧	٤,٩٦
٢٠١٦	٢١٨,٧	٥,٤٥	٧٧٠١	٣,٩٧
٢٠١٧	٢٢٨,٧	٤,٥٧	٧٩٦٩	٣,٤٨
٢٠١٨	٢٣٩,٩	٤,٩٠	٧٨٩١	٠,٩٨
٢٠١٩	٢٦٥,٢	١٠,٦	٧٩١٠	٠,٢٤
٢٠٢٠	٢٩٠,٣	٩,٤٦	٨٠٥٠	١,٧٧
٢٠٢١	٣١٥,٣	٨,٦١	٨١٩٠	١,٧٤
٢٠٢٢	٢٩٠,٠	٨,٠١	٤٨٧١	٤٠,٥
٢٠٢٣	٣٠٠,٣	٣,٥٣	٤٨٧١	٠,٠
المتوسط	١٩٢,٨		٦٤٣٩	
الحد الادني	٩٧,٢		٤٨٧١	
الحد الأقصى	٣١٥,٣		٨١٩٠	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي المصري، نشرة الموازنة العامة للدولة، أعداد متتالية.

ملاحظات على الجدول رقم (٦) السابق:

نستنتج من الجدول السابق ما يلى :

١- توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (٦) أن جملة الأجور في مصر، قد بلغت حدها الأدني حوالي ٩٧,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٢، فى حين بلغت حدها الأقصى حوالي ٣١٥,٣ مليار جنيه بنسبة تطور بلغت نحو ٨,٦١% عام ٢٠٢١،

وتناقصت جملة الأجور الي أن بلغن حوالي ٣٠٠,٣ مليار جنيه عام ٢٠٢٣.

٢- بلغ المتوسط العام لجملة الأجور في مصر حوالي ١٩٢,٨ مليار جنيه، خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠٢٣).

٣- كما توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (٦) أن متوسط أجر العامل، قد بلغت حدها الأدني حوالي ٤٨٨٤ ألف جنيه عام ٢٠٠٢، وبلغت حدها الأقصى حوالي ٨١٩٠ ألف جنيه بنسبة تطور بلغت نحو ١,٧٤% عام ٢٠٢١، ثم أخذ في التناقص متوسط أجر العامل الي أن وصل حوالي ٤٨٧١ ألف جنيه عام ٢٠٢٣.

٤- بلغ المتوسط العام لمتوسط اجر العامل حوالي ٦٤٣٩ ألف جنيه، خلال الفترة (٢٠٠٢–٢٠٢٣).

رابعا : أثر التضخم على ميزان المدفوعات المصرى

أثرت الأزمات الاقتصادية العالمية تأثيرا سلبيا على تحركات رؤوس الأموال ، وخاصة مع ظهور فيروس كورونا فى نهاية ديسمبر ٢٠١٩[١]، وما ترتب عليها من تدهور حاد وحدوث حالة من الركود فى الأسواق العالمية وبالتبعية السوق المصري، كما ترتب على استراتيجية التباعد الإجتماعى للحد من انتشار فيروس كورونا تباطؤ عجلة الإنتاج بداية من إنتاج المواد الخام والمستلزمات الإنتاجية المختلفة ، وانقطاع سلاسل الإمداد ، وما يترتب على ذلك من آثار من ارتفاع في الأسعار لمستلزمات الإنتاج المستوردة ، ، كما إن زيادة الطلب الكلى والتى لا تقابلها زيادة فى الإنتاج سوف تؤدى الى زيادة الإستيراد وزيادة إستهلاك السلع التى كانت موجهة للتصدير، وبالتالى فإن

(١) فى نهاية ديسمبر ٢٠١٩تم الإعلان من قبل منظمة الصحة العالمية عن ظهور فيروس كورونا والذى ظهر فى الصين ومنها انتشر على المستوى الدولى ، وبدأت دول العالم فى اتخاذ العديد من التدابير الاحترازية للتغلب على هذه الأزمة و للحد من انتشار هذا الفيروس الأمر الذى أدى إلى تراجع معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة وتراجع معدلات الإنتاج وكل ذلك أثر بالسلب على الاقتصاد الداخلى للدول وبالتبعية على الاقتصاد العالمى.
د. أحمد عبدالعليم العجمى ، دور جائحة كورنا في تعزيز الشمول المالى في مصر ، مصر المعاصرة، أبريل ٢٠٢١ ، العدد ٥٤٢، السنة المائة وأثنى عشرة ، القاهرة ، ص ٣٨.

زيادة الواردات ونقص الصادرات سوف يحدث عجزاً فى ميزان المدفوعات. ويوضح الجدول التالى تطور عجز ميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢٣) وذلك على النحو التالى :

جدول رقم (٧)

يوضح تطور عجز ميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢٣)

السنوات	قيمة الصادرات القومية بالأسعار الثابتة (مليار جنية)	قيمة الواردات القومية بالأسعار الثابتة (مليار جنية)	عجز ميزان المدفوعات
٢٠٠٢	٧٤٠,٨	٨٢٧,٢	(٨٦,٤)
٢٠٠٣	٩٩٦,٢٦	١٠٤٤,٧	(٤٨,٤)
٢٠٠٤	١١٢٠,٨	١٢٠٤,٣	(٨٣,٥)
٢٠٠٥	١١٨٢,٨	١٢٤٨,٧	(٦٥,٩)
٢٠٠٦	١٢٧٧,٥	١٤٧٢,١	(١٩٤,٦)
٢٠٠٧	١٤٩٦,١	١٧٤٩,٥	(٢٥٣,٤)
٢٠٠٨	١١٧٨,٥	١٤٩٤,٤	(٣١٥,٩)
٢٠٠٩	١٠٦٤,٢	١٣٢٣,٩	(٢٥٩,٧)
٢٠١٠	١٠٤٣,٢	١٢٥١,٨	(٢٠٨,٦)
٢٠١١	٨٤٩,٣	١٢٦٠,٨	(٤١١,٥)
٢٠١٢	٩٠٢,٢	١٢٣٨,١	(٣٣٥,٩)
٢٠١٣	٧٧٨,٤	١٢٣٩,٧	(٤٦١,٣)
٢٠١٤	٧٤٩,٣	١٢٣٤,٤	(٤٨٥,١)
٢٠١٥	٦١٥,١	١١٨٤,١	(٥٦٩)
٢٠١٦	٩٢١,٣	١٧٠٨,٣	(٧٨٧)
٢٠١٧	١٢٢٢	١٨٤٣,٣	(٦٢١,٣)
٢٠١٨	١١٩٢,٢	١٦٨٥,٣	(٤٩٣,١)
٢٠١٩	٩١٢,٦	١٣٧١,٦	(٤٥٩)
٢٠٢٠	٧٨٠,١٩	١٣٧١,٢	(٥٩١,٠١)
٢٠٢١	١١٨٣,٢	١٧١٧,٢	(٥٣٤)
٢٠٢٢	٩٢٨,٩	١٦٢٣,٦	(٦٩٤,٧)
٢٠٢٣	٩٢١,١	١٦٤٧,٤	(٧٢٦,٣)
المتوسط	١٠٠٢,٥	١٣٩٧,٣	(٧٢٦,٣)
الحد الأدني	٦١٥,١	٨٢٧,٢	(٧٨٧)
الحد الأقصى	١٤٩٦,١	١٨٤٣,٣	(٤٨,٤٤)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي المصري، نشرة الموازنة العامة للدولة، أعداد متتالية.

ملاحظات على الجدول السابق رقم (٧) :

١- أوضحت البيانات الواردة بالجدول رقم (٧) أن عجز ميزان المدفوعات المصري، قد بلغ حده الأدني حوالي ٤٨,٤٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٣، فى حين بلغ حده الأقصى حوالي ٧٨٧ مليار جنيه عام ٢٠١٦، وبسبب سياسة الإصلاح الإقتصادى التى اتخذتها الحكومة المصرية تناقص هذا العجز الي أن وصل حوالي ٦٩٤,٧ مليار جنيه عام ٢٠٢٢، وبلغ حوالي ٧٢٦,٣ مليار جنيه عام ٢٠٢٣، وهو ما يعكس أثر الإجراءات والإصلاحات الهيكلية في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي المطبق، والسياسات الاستباقية لمواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية. وقد جاءت تلك النتيجة على خلاف التوقعات التي أجمعت على حدوث صدمة قوية لحساب المعاملات الجارية في أغلب دول العالم وليس في مصر فقط ، وهذا الأثر السلبى يعود إلى إجراءات الغلق وتعليق الأنشطة والذى ساهم فى ضمور تدفق السلع والخدمات بين دول العالم وتوقفت سلاسل الإمداد العالمية المختلفة وكل ذلك أثر بالسلب على الاستثمار بأشكاله المختلفة ، إلا أن الإجراءات والإصلاحات الهيكلية التى طبقتها الحكومة المصرية قد ساهمت في تخفيف حدة هذه الصدمة على الاقتصاد المصري.

٢- بلغ المتوسط العام لعجز ميزان المدفوعات المصري نحو ٣٩٤,٨ مليار جنيه، خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢٣).

خامسا: تطور قيمة الناتج المحلى الإجمالى المصري بالأسعار الجارية والحقيقية

يوضح الجدول رقم (٨) تطور قيمة الناتج المحلى الإجمالى المصري بالأسعار الجارية والحقيقية (الثابتة) خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢٣)، وذلك على النحو التالى:

جدول رقم (٨)

قيمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة في مصر

خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢٣)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي (مليار جنيه)			
	بالأسعار الجارية	التطور (%)	بالأسعار الثابتة	التطور (%)
٢٠٠٢	٤١٧,٥	١٠٠	٣٣٩٤,٧	١٠٠
٢٠٠٣	٤٨٥,٣	١٦,٢	٣٥٣٣,٥	٤,٠٩
٢٠٠٤	٥٣٨,٥	١٠,٩	٣٦٩١,٩	٤,٤٨
٢٠٠٥	٦١٧,٧	١٤,٧	٣٩٤٥,٣	٦,٨٦
٢٠٠٦	٧٤٤,٨	٢٠,٦	٤٢٢٥,٢	٧,٠٩
٢٠٠٧	٨٩٥,٥	٢٠,٢	٤٥٢٧,٨	٧,١٦
٢٠٠٨	١٠٤٢,٢	١٦,٤	٤٧٣٩	٤,٦٦
٢٠٠٩	١٢٠٦,٦	١٥,٨	٤٩٨٣,١	٥,١٥
٢٠١٠	١٣٧١,١	١٣,٦	٥٠٧٠,١	١,٧٥
٢٠١١	١٦٧٤,٦	٢٢,١	٥١٨٣,٤	٢,٢٣
٢٠١٢	١٨٦٠,٤	١١,١	٥٢٩٦,٣	٢,١٨
٢٠١٣	٢١٣٠	١٤,٥	٥٤٥١,٦	٢,٩٣
٢٠١٤	٢٤٤٣,٩	١٤,٧	٥٦٨٩,٢	٤,٣٦
٢٠١٥	٢٧٠٩,٤	١٠,٩	٥٩٣٦,١	٤,٣٤
٢٠١٦	٣٦٥٥,٩	٣٤,٩	٦١٨٤,٨	٤,١٩
٢٠١٧	٤٦٦٦,٢	٢٧,٦	٦٥١٤,٤	٥,٣٣
٢٠١٨	٥٥٩٦	١٩,٩	٦٨٧٥,٨	٥,٥٥
٢٠١٩	٦١٥٢,٦	٩,٩٥	٧١٢١,٦	٣,٥٧
٢٠٢٠	٦٦٦٣,١	٨,٣٠	٧٣٥٣,٢	٣,٢٥
٢٠٢١	٧٨٤٢,٥	١٧,٧	٧٨٤٢,٥	٦,٦٥
٢٠٢٢	٨٨١١,٥	١٢,٤	٧٦٨٥,٢	٢,٠١-
٢٠٢٣	١٠٠٧٣,٩	١٤,٣	٧٩٠٤,٩	٢,٨٦
المتوسط	٣٢٥٤,٥	٢٠,٣	٥٥٩٧,٧	٨,٤٩
الحد الأدني	٤١٧,٥		٣٣٩٤,٧	
الحد الأقصى	١٠٠٧٣,٩		٧٩٠٤,٩	

*سنة الاساس ٢٠٢١

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ملاحظات على الجدول السابق:

١- توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (٨) السابق الإشارة إليه أن قيمة الناتج المحلى الإجمالى المصري بالأسعار الحقيقية، قد بلغت حدها الأدني حوالي ٣٣٩٤,٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٢، فى حين بلغت حدها الأقصى حوالي ٧٩٠٤,٩ مليار جنيه عام ٢٠٢٣، بمتوسط عام بلغ حوالي ٥٥٩٧,٧ مليار جنيه، خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠٢٣).

٢- توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (٨) أن قيمة الناتج المحلى الإجمالى المصري بالأسعار الجارية، قد بلغت حدها الأدني حوالي ٤١٧,٥ مليار جنيه عام ٢٠٠٢، فى حين بلغت حدها الأقصى حوالي ١٠٠٧٣,٩ مليار جنيه عام ٢٠٢٣.

٣- بلغ المتوسط العام لقيمة الناتج المحلى الإجمالى المصري بالأسعار الجارية، حوالي ٣٢٥٤,٥ مليار جنيه، خلال الفترة (٢٠٠٢–٢٠٢٣).

المبحث الثالث

دور السياسات الاقتصادية في معالجة الفجوة التضخمية في مصر للحد من التضخم المستورد (٢٠٠٢-٢٠٢٣)

تمهيد وتقسيم :

يزداد تأثير التضخم المستورد على اقتصاديات الدول التى تتوفر لها البيئة الملائمة لتنامى الضغوط التضخمية فى الاقتصاد ، والتى تعتمد فى تأثيرها على مجموعة من العوامل التى تساعد فى تغذية الضغوط التضخمية ، ودفع المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع [١] . لذلك تحاول الدول الحد من التضخم المستورد من خلال السياسات الاقتصادية، حيث تلعب السياسة المالية والنقدية دورا هاما في إدارة الفجوة التضخمية بهدف تقليل حجمها من خلال التقليل من المعدل الإجمالى للنقود المتداولة في الاقتصاد، ويتم تحقيق ذلك من خلال سياسة دعم أسعار السلع الغذائية، والمنتجات البترولية التي يتم استيرادها من الخارج ، ودعم أسعار الطاقة. كما تلعب السياسة النقدية دورا هاما في الحد من التضخم المستورد من خلال تعقيم التدفقات المالية المستوردة عن طريق أدوات البنك المركزى.

(١) د. محمد صالح الكبيسى ، تحسين محمود مثنى ، قياس العلاقة بين التضخم المستورد والتجارة الخارجية في الاقتصاد العراقى للمدة (١٩٩٠- ٢٠١٥) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد ١٠٧ المجلد ٢٤لسنة ٢٠١٨ ، ص٤١٦.

وعليه فإنه سوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية :

المطب الأول: اثر الإصلاحات المالية في الحد من التضخم المستورد في ظل الموجة التضخمية في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٢ -٢٠٢٣.

المطب الثاني: دور السياسة النقدية في الحد من التضخم المستورد.

المطب الأول

اثر الإصلاحات المالية في الحد من التضخم المستورد في ظل الموجة التضخمية في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٢ -٢٠٢٣

اتخذت الحكومة المصرية العديد من السياسات المالية والنقدية لمواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية والتى أثرت على المؤشرات الاقتصادية الرئيسة في الاقتصاد المصرى وبصفة خاصة التضخم المحلى ، ويتأثر التضخم المحلى بمعدلات الأسعار العالمية والتى تؤثر على أسعار الواردات ، حيث توجد علاقة مباشرة بين قطاعات التجارة الخارجية للدولة والأسواق الخارجية التي من خلالها يتم الاستيراد للسلع والخدمات من الأسواق الدولية ، والتى تؤثر على رفع معدلات الأسعار المحلية. ويمكن توضيح أثر الإصلاحات المالية في الحد من التضخم المستورد ، وذلك من خلال الحديث في الفروع التالية :

الفرع الأول : دور سياسة الدعم الحكومي للأسعار فى الحد من التضخم المستورد.

الفرع الثانى : أثر الإصلاحات المالية على الإيرادات الحكومية والنفقات وعجز الموازنة في ظل الموجة التضخمية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٢ - ٢٠٢٣).

الفرع الأول

دور سياسة الدعم الحكومي للأسعار فى الحد من التضخم المستورد

أولا: المقصود بالدعم الحكومي

تقوم العديد من الدول المتقدمة منها و النامية على حد السواء بدعم أسعار السلع عند ارتفاع معدلات التضخم في محاولة منها للتخفيف من ارتفاع أسعارها، حتى تتمكن الفئات ذات الدخل المحدود من الحصول على السلع الضرورية ، حيث تخصص هذه الدول مبالغ مالية كبيرة من مواردها لدعم دخول الأفراد سواء كان ذلك على شكل على شكل دفعات نقدية أو سلع مخفضة الثمن أو خدمات كالتأمين الاجتماعي و الصحي، غير أن الدول المتقدمة لها سياسات دعم سلعي متحركة تتلاءم مع معدل التضخم النقدي لاقتصادها [١].وقد عرف فريدريك ريوس الدعم الحكومى [٢] بأنه الأموال المدفوعة بدون مقابل أو بمقابل يقل عن ما تم تحويله لتحقيق أهداف معينة، كماعرفه كينث بولدنغ[٣] أن الدعم الحكومي يعتبر عنصرًا هامًا في الحياة الاجتماعية وأن هذه الأهمية في تزايد مستمر بسبب الحاجة إلى استقرار الأسعار الذي يؤدي الى الاستقرار السياسي. كما عرف ريتشارد ستون الدعم بأنه عبء مالي يقع على عاتق الحكومة بغرض تمكن الأفراد و المنشآت من شراء سلع وخدمات بسعر أقل من السعر الذي تباع به في السوق الحرة[٤].

(1) Regional economic outlook, middle east and central assia , October 2011 , IMF . page 41.

(2) Fredrick Reuss, Fiscal Policy for Growth without Inflation: The General Experment (Baltimore, MA: Johns Hopkins University, 1963), p. 188.

(3) Kenneth Boulding, Economy of Love and Fear (California: Wadsworth Publishing Publishing Company, 1973), p. 2.

(4) Richard Stone, Definition, Measurement of National Income and Construction of Social Accounts (Geneva: United Nation, 1947), p. 33.

ثالثا: آليات الدعم الحكومي في مصر

توجد ثلاث أنواع من الدعم الحكومي هي[١]:

١- الدعم المباشر الخاص بالمبالغ التي يتم تخصيصها سنويًا في الموازنة العامة للدولة من أجل توفير السلع والخدمات الضرورية للمواطنين بأسعار تقل عن تكلفة الإنتاج أو الاستيراد
٢- الدعم غير المباشر الخاص بأسعار بيع بعض السلع التي ينتجها القطاع العام .
٣- الدعم الضمني المتمثل بالفرق بين أسعار بيع بعض السلع المنتجة محليًا وأسعار بيعها في الأسواق العالمية.

كما ينقسم الدعم الاقتصادي الحكومي إلى دعم حكومي نقدي ودعم حكومي عيني، ويعرف الدعم الحكومي العيني بأنه تقديم المنتجات الاستهلاكية للمواطنين بسعر أقل من نفقته مثل السلع الغذائية الرئيسية. وفي حال الصناعة يكون هدف الدعم هو تنمية تلك الصناعة أو جعلها ذات تنافسية أعلى من الأسواق العالمية حتى تحد من التضخم المستورد الناتج من استيراد هذه السلع بأعلى الأسعار، ومن أشكال الدعم الحكومي للصناعات: الإعفاء من الضرائب، وتقديم تحفيزات مادية للمستهلك لشراء منتجات تلك الصناعات ، تقديم المنتجات الاستهلاكية للمواطنين بسعر أقل من نفقته مثل السلع الغذائية الرئيسية وتقرير تخفيضات على أسعار المواد الخام، ويعرف الدعم الحكومي النقدي بأنه تقديم الأموال السائلة إلى للفقراء ومحدودى الدخل أو تقديمه لتشجيع الاستثمار تحت ما يسمى بالحوافز التشجيعية للمستثمرين والمصدرين [٢] ، ويمكن تقسيم الدعم من حيث العبء المالي للميزانية العامة للدولة إلى دعم صريح أو مباشر من خلال إدراج اعتمادات مالية في الميزانية بشكل أدق في النفقات لدعم سلع وخدمات معينة ودعم غير

(١) ديفيد ليبتون، إصلاح الدعم على أسعار الطاقة: المسار المستقبلي، صندوق النقد الدولي ٢٧ ، مارس ٢٠١٣، ص ٣.

(٢) زينب توفيق السيد عليوة ، تقييم اثر الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠١٤، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان ٧٤- ٧٥ ربيع، صيف ٢٠١٦، ص ٨

مباشر أو ضمني ويتمثل في تنازل الدولة عن جزء من حقوقها أو إيراداتها للسلع محل الدعم مثل الضرائب والرسوم الجمركية [١].ونوضح فيما يلي أهم آليات الدعم الحكومي في مصر من خلال الجدول رقم (٩) التالى:

الجدول رقم (٩)

يوضح آليات الدعم الحكومى حسب السلع والخدمات

أشكال الدعم	تخفيض الأسعار	خفض الضرائب والرسوم الجمركية	دعم فوائد القروض	الدعم المباشر من الموازنة العامة للدولة
مصر	- الديزل والبنزين والكيروسين وغاز الطبخ	/	- قروض الإسكان وتمويل الأسر الفقيرة - قروض الإنتاج الزراعي	- المنتجات النفطية والطاقة الكهربائية - القمح ومشتقاته، الأرز والسكر والحليب الأطفال والحليب وزيت الطعام - الإسكان ومياه الشرب والنقل والأدوية البشرية بالإضافة إلى تغطية التأمين التامين الصحي. - إنتاج وصادرات القطاع الصناعي والزراعي.

المصدر : طارق إسماعيل، سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية، دراسات اقتصادية العدد ٤٤، صندوق النقد العربي، ٢٠١٨، ص ١٧ .

(١) أمنية حلمي، كفاءة وعدالة سياسة الدعم في مصر، ورقة عمل رقم١٠٥ ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية . نوفمبر ٢٠٠٥ ، ص ٤.

ولقد اتسع نطاق السلع والخدمات التي يشملها الدعم الحكومي خلال السنوات الأخيرة بسبب الأزمات الاقتصادية العالمية المستجدة وأثارها على الارتفاع المستمر لأسعار السلع الأساسية، واتجاه الدول للتصدي لهذه التحديات عن طريق التوسع في دعم السلع والخدمات الأساسية، خاصة منتجات الطاقة وبعض السلع الغذائية الأساسية، كما تراجع حجم الدعم النقدي في جمهورية مصر العربة، التي يشكل فيها الدعم النقدي نسبة كبيرة من إجمالي النفقات العامة في العام ٢٠١٣ إلي حوالي ١٧% من إجمالي النفقات العامة في العام ٢٠١٦[١]، ويعود هذا التراجع إلي التراجع الطفيف في حجم الدعم النقدي الموجه للمواد التموينية والغذائية بسبب الإجراءات الإصلاحية التي اتخذت في عدد من الدول ، كما تراجع حجم الدعم المقدم لخدمات الكهرباء. وارتفع حجم الدعم الموجه للمؤسسات والهيئات الحكومية العامة فى مصر ، حيث بلغت هذه النسبة من ٣,١ % من إجمالي النفقات العامة في العام ٢٠١٣ إلي ٥,٥ % في العام ٢٠١٦. ويشمل الدعم غير النقدي، جميع السلع والخدمات التي تتنازل فيها الدولة عن جزء من الموارد العامة المستحقة من أجل خفض النفقات المالية إلي أقل من نفقة الإمداد والتوزيع ([٢]).

رابعا: أثر دعم أسعار الطاقة في مصر في الحد من التضخم المستورد:

نظرا لأن ارتفاع أسعار الطاقة ينعكس على كل السلع الإنتاجية والاستهلاكية، فتتسبب أسعار الوقود العالية إلى إحداث تغيير في تكلفة الصناعات فيحدث ارتفاع في تكلفة الإنتاج و يؤدي الى زيادات في أسعار السلع التي تصل الى المستهلك وتؤدى إلى

---

(١) **طارق إسماعيل ، سياسات الدعم الحكومى في الدول العربية، صندوق النقد العربي ، الدائرة الاقتصادية والفنية ، أبوظبى ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠١٨**، ص ٢ .

(2) 3 Sdralevich, C. et al, Subsidy Reform in the Middle East and North Africa: Recent Progress and Challenges Ahead, IMF, Washington, D.C(2014)

مشار إليه لدى : طارق إسماعيل ، سياسات الدعم الحكومى في الدول العربية، المرجع السابق، ص٧.

ضغوط تضخمية. ويتم في برامج دعم الطاقة تسعير الطاقة بأقل من قيمتها الحقيقية بالنسبة للفئات محدودة الدخل ، وتستمر مصر في دعم منتجات الطاقة ، مثل دعم الكهرباء لشرائح الاستهلاك المنخفضة، نظرا للأهمية البالغة لهذه المنتجات في النشاط الاقتصادي سواء فيما تعلق بالمستهلك النهائي أو المنتج[١] .

ويمثل قطاع الطاقة في مصر بما في ذلك استخراج النفط والغاز الطبيعي، بالإضافة إلي الكهرباء، واحدًا من أهم القطاعات الاقتصادية، حيث يمثل ١٨% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠١٣ /٢٠١٤، وإن كانت مساهمة القطاع في الناتج المحلي قد انخفضت من ٢٨٢,٤ مليار جنية عام ٢٠١٢/٢٠١١ إلي نحو ٢٢٤,٦ مليار جنية عام ٢٠١٦/٢٠١٥ في حين مثلت مساهمات القطاع بنهاية عام ٢٠١٨ حوالي ١٥% من إجمالي الناتج المحلي، ويرجع ذلك لانخفاض قيمة مساهمة كل من البترول والغاز الطبيعي نظرًا لطبيعتهما كموارد غير متجددة قابلة للنفاذ، وإن كانت مصر قد استطاعت تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي بنهاية سبتمبر ٢٠١٨ [٢] .

وتمثل الطاقة شريان الحياة لاقتصاد أي دولة من دول العالم وبصفة خاصة قطاع الصناعة ونتيجة استمرار الارتفاع في الطلب العالمى على الطاقة خاصة في الإقتصاديات الناشئة والتى تنامت بشكل سريع في التصنيع ، ولذلك أصبحت مسألة توفير الطاقة وأمنها مسألة هامة وعنصرا رئيسيا لجميع الإقتصاديات سواء المتقدمة أو

(١) زينب توفيق السيد عليوة، تقييم أثر الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠١٤ مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان ٧٤- ٧٥ ربيع، صيف ٢٠١٦، ص ١٢.

(٢) د. الشيماء حامد حجاج، أثر إصلاحات دعم الطاقة على الاقتصاد المصري مع الإشارة لتجارب بعض الدول ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، المجلد رقم٢١ ، العدد الرابع، أكتوبر ٢٠٢٠، ص٥٦.

النامية هذا من ناحية [١] . ومن ناحية أخرى يساهم هذا الدعم فى خفض أسعار منتجات الطاقة .حيث تؤثر الزيادة العالمية للأسعار المواد الخام على السعر النهائى للمنتج .ولكن نجد أن زيادة أسعار الطاقة قد تنخفض فى الأجل المتوسط ، حيث تعتبر إصلاحات الدعم بمثابة زيادة فى الضرائب غير المباشرة ، فالزيادة فى أسعار الطاقة من وقود وكهرباء ستؤدى فى البداية رفع معدلات التضخم ، إلا أن هذه الزيادة ستتراجع فى الأجل المتوسط نتيجة تراجع الطلب على السلع بسب انخفاض معدلات الاستهلاك [٢] . ومن حيث استهلاك الطاقة فقد زاد إجمالي كمية الطاقة المستهلكة في مصر من ٨٦,٦ مليون طن بترول مكافئ عام ٢٠١٢ إلي نحو ١٣,٣ مليار طن بترول مكافئ عام ٢٠١٦، بنسبة زيادة نحو ٥,٢%، في حين لم تتغير نسبة الطاقة المستهلكة في مصر إلي إجمالي الطاقة المستهلكة بالعالم عامي ٢٠١٢ – ٢٠١٦، إلا تغيرًا طفيفًا، وتعتمد كلا من (مصر- الامارات-البحرين- الجزائر-السعودية – سورية- العراق- قطر- الكويت – ليبيا) بصورة شبه كاملة على مصادر النفط والغاز الطبيعي لسد احتياجاتها من الطاقة حيث بلغت حصة هذين المصدرين حوالي ٩٧,٢% في عام ٢٠٢١، ومن المقدر أن تستقر عند نفس المستوى في عام ٢٠٢٢. كما يقدر أن تصل مساهمة مصادر الطاقة المختلفة في إجمالي استهلاك الطاقة في الدول محل العينة عام ٢٠٢٢ عند النسب التالية: الغاز الطبيعي (٥٦,٤%)، النفط (٤٠,٨%)، الفحم (٢,١%)، والطاقة الكهرومائية (٠,٧%)[٣] . ويعتبر الغاز الطبيعي والبترول المصدرين الأساسيين لاستهلاك الطاقة في

(١) د. أحمد إبراهيم عبدالعال حسن ، الطاقة المتجددة والبديلة كمدخل للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة فى الدول النامية ، بحث منشور بمجلة روح القوانين، كلية القانون – جامعة أبوظبى (كلية إدارة الأعمال – جامعة شقراء سابقا) ، العدد الواحد والتسعون ، إصدار يوليو ٢٠٢٠، ص٤٣.

(٢) د. الشيماء حامد حجاج، أثر إصلاحات دعم الطاقة على الاقتصاد المصري مع الإشارة لتجارب بعض الدول ، مرجع سابق، ص٦٧.

(٣) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول " أوابك "، التقرير السنوي رقم ٤٩ لسنة ٢٠٢٢م، ص٦٩.

مصر حيث يمثلا نحو ٩٥,٢% من استهلاك الطاقة في مصر[١] . ومن حيث إجمالي الدعم فقد بلغ دعم الطاقة للموارد البترولية والكهرباء نحو ١٢٨,٦، ١٣٩,٥، ٩٧,٥ مليار جنية عن موازنات أعوام ٢٠١٣/٢٠١٢، ٢٠١٣ / ٢٠١٤، ٢٠١٥/٢٠١٤ على التوالي، نتيجة سياسات الإصلاح ففي عام ٢٠١٤ قامت الدولة بزيادة أسعار البنزين ٨٠ ، ٩٢ بنسبة بلغت ٧٨% ، ٤١% على التوالي في ظل توجهها لاصلاح منظومة الدعم، إلا أن فاتورة الدعم عاودت الارتفاع مرة أخرى منذ عام ٢٠١٧/٢٠١٦ لتبلغ حوالي ١٤٩,٤ مليار جنية عام ٢٠١٨/٢٠١٧، بما يمثل ٣,٤٥% من الناتج المحلي الإجمالي لهذا العام، وتراجعت في العام التالي لتبلغ ١٠٥ مليار جنية فقط [٢]، وبالنظر لدعم الكهرباء، فنلاحظ أن إعانات الكهرباء تشمل إعانات مباشرة وغير مباشرة، الإعانات المباشرة هي تلك التي يقدمها قطاع الكهرباء للمستهلكين، بينما الإعانات غير المباشرة هي تلك التي تقدمها الحكومة للمنتجات البترولية المستخدمة في توليد الكهرباء، حيث بلغت الإعانات المباشرة للكهرباء ٨,٥ مليار جنية في السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢، ويوضح الجدول التالي التغيرات السعرية التي طرأت علي شرائح الكهرباء للفترة من ٢٠١٤/ ٢٠٢٤ :

(١) منى عبدالقادر محمود ، أفاق الطاقة فى مصر ، بنك الاستثمار القومى ، قطاع الاستثمار والموارد ، الدعم الفنى للاستثمار ، تقارير قطاعية ، العدد السابع ، المجلد الثانى ، ديسمبر٢٠١٧، ص ص ١٤-١٦.

(٢) الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة أعداد متفرقة مشار إليه في : د. الشيماء حامد حجاج، أثر إصلاحات دعم الطاقة على الاقتصاد المصري مع الإشارة لتجارب بعض الدول ، مرجع سابق ، ص ٥٨ .

جدول رقم (١٠)

يوضح التغيرات السعرية التي طرأت علي شرائح الكهرباء للفترة من ٢٠١٤/ ٢٠٢٤

القيمة بالقرش

السنوات	قبل ٢٠١٤	٢٠١٤	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
الشريحة الاولي	٧,٥	٧,٥	٧,٥	١١	٢٢	٣٠	٣٨	٤٨	٥٨	٥٨	٦٨
%	---	%٠	%٠	%٤٧	%١٠٠	%٣٦	%٢٦	%٢٦	%٢١	%٠	%١٧
الشريحة الثانية	١٤,٥	١٤,٥	١٤,٥	١٩	٣٠	٤٠	٤٨	٥٨	٦٨	٦٨	٧٨
%	---	%٠	%٠	%٣١	%٥٧	%٣٣	%٢٠	%٢٠,٨	%١٧	%٠	%١٥
الشريحة الثالثة	١٦	١٦	١٦	٢١	٣٦	٥٠	٦٥	٧٧	٨٣	٩٠	٩٥
%	---	%٠	%٠	%٣١	%٧١	%٣٩	%٣٠	%١٨,٥	%٨	%٨,٤	%٥,٥
الشريحة الرابعة	٢٤	٢٩	٣٥	٤٢	٧٠	٨٢	٩٦	١٠٦	١١١	١٢٥	١٥٥
%	---	%٢٠,٨	%٢٠,٦	%٢٠	%٦٧	%١٧	%١٧	%١٠,٤	%٥	%١٣	%٢٤
الشريحة الخامسة	٣٤	٣٩	٤٤	٥٥	٩٠	١٠٠	١١٨	١٢٨	١٣١	١٤٠	١٩٥
%	---	%١٤,٧	%١٢,٨	%٢٥	%٦٣,٦	%١١	%١٨	%٨,٥	%٢,٣	%٧	%٣٩
الشريحة السادسة	٦٠	٦٨	٧١	٩٥	١٣٥	١٤٠	١١٨	١٢٨	١٣٦	١٤٠	٢١٠
%	---	%١٣	%٤,٤	%٣٤	%٤٢	%٤	%٠	%٠	%٦,٢٥	%٣	%٥٠
الشريحة السابعة	٧٤	٧٨	٨١	٩٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٦٥	٢٢٣
%	---	%٥,٤	%٤	%١٧	%٥٣	%٠	%٠	%٠	%٠	%١٤	%٣٥

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة الكهرباء، بيانات منشورة. جريدة المصري اليوم وفقا لأحدث التعديلات وذلك من خلال الرابط التالي:

https://www.almasryalyoum.com/news/details/3248692

- د. الشيماء حامد حجاج، أثر إصلاحات دعم الطاقة على الاقتصاد المصري مع الإشارة لتجارب بعض الدول ،مرجع سابق ، ص ٦٠.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد ترتب على الدعم الموجه لأسعار منتجات الطاقة تزايد حدة انخفاض أسعار الطاقة ، فقد انخفض المعدل السنوى للطاقة إلى ١,١ ٪ في

نهاية يونيو ٢٠٢٠ مقابل ٢,١ % في نهاية يونيو ٢٠١٩ [١] ،وذلك بسبب زيادة التقنيات الحديثة فى توليد الطاقة حيث تمكنت الصين من الحصول على التكنولوجيا المتطورة من طرف الدول الصناعية [٢]، ولذلك يجب على الدول النامية أن تستفيد من هذه التجارب لمواكبة التطور التكنولوجى فى مجال الطاقة وجميع المجالات الأخرى وتحقيق التنمية المستدامة .

رأى الباحث:

للحد من التضخم المستورد من خلال الدعم الحكومى للأسعار يجب مراعاة الآتى:

١- يجب خفض أسعار الطاقة من وقود وكهرباء ،حيث ينعكس هذا الانخفاض على كل أسعار السلع الإنتاجية والاستهلاكية المعتمدة على مصادر الطاقة فى التصنيع، فتتسبب أسعار الوقود المنخفضة إلى إحداث تغيير في نفقة الصناعات، فيحدث انخفاض في تكلفة الإنتاج، و يؤدي ذلك الدعم الى تراجع أسعار السلع التي تصل الى المستهلك النهائى وتحد من الضغوط التضخمية.

٢- العمل على دعم الصناعة الوطنية، وتشجيع المواطنين على شراء المنتجات الوطنية ،وعدم الاعتماد على الخارج في كل القطاعات الإنتاجية والخدمية ، وتقليل الاعتماد على السلع والخدمات الترفيهية من الأسواق الخارجية والاقتصار على استيراد السلع الهامة والاستراتيجية ، وتطبيق أحدث آليات التكنولوجيا للارتقاء بجودة المنتج المحلي للمساهمة فى إشباع احتياجات الأفراد الأساسية .

(١) البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ٢٠١٩ /٢٠٢٠ .

(٢) د.عبدالله نوار شعت ، الجهود الدولية فى الحد من انتشار السلاح النووى وتعزيز إقتصاديات الطاقة النووية ، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠١٨، ص ٢٠.

٣- زيادة الدعم الحكومى النقدى والعينى للسلع المستوردة خاصة السلع الأساسية منها ، وتخفيض الرسوم والضرائب الجمركية التي تفرضها الموانئ على السلع التي يتم استيرادها من الخارج .

الفرع الثانى

أثر الإصلاحات المالية على الإيرادات الحكومية والنفقات وعجز الموازنة في ظل الموجة التضخمية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٢ -٢٠٢٣)

تحتل السياسة المالية مكانة مهمة بين السياسات الاقتصادية الأخرى؛ ألنها تلعب دورًا كبيرًا في تحقيق الأهداف الاقتصادية التي يسعى إليها الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال أدواتها التي تعد من أهم الأدوات في تحقيق التنمية الاقتصادية وإمكانية القضاء على تحديات الاستقرار الاقتصاد. وكما تستخدم السياسة المالية كأحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية من خلال مجموعة من الوسائل، وذلك في حالة معالجة التضخم أو الركود الاقتصاد، ومن أهم أدواتها، الإنفاق العام، والإيرادات الضريبية ، والدين العام. حيث تقوم الدولة باتباع سياسة تخفيض الإنفاق العام أو زيادة الضرائب أو الاثنين معا من أجل التأثير على الفجوة التضخمية في الاقتصاد، ومن ثم التخفيض التدريجي للأسعار [١].

وبسبب انتهاج الدولة المصرية سياسات إصلاحية لخفض مخصصات الدعم وإعادة توزيعها على القطاعات الإنتاجية، وإن كان ذلك لم يتحقق في الواقع حيث لم تتزايد اتفاقات الدولة علي شراء الأصول غير المالية والسلع والخدمات سوى بمعدلات طفيفة، في حين كانت النسبة الأكبر من الزيادة في النفقات العامة موجهة لخدمة الدين العام. ويوضح الجدول التالى تطور إجمالى الإيرادات الحكومية والنفقات وعجز الموازنة خلال الفترة (٢٠٠٢ -٢٠٢٣):

(١) ياسر محمود أحمد، دور السياسة الضريبية في تحقيق معدلات النمو الاقتصاد في مصر" بالتطبيق على الإيرادات الضريبية خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٠٠، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة دمياط، العدد٧. ٢٠٢٣،ص٧٧٤.

جدول رقم (١١)

تطور إجمالى الإيرادات الحكومية والنفقات وعجز الموازنة

خلال الفترة (٢٠٠٢ -٢٠٢٣) بالمليار جنيه

السنوات	إجمالى الإيرادات	التطور %	إجمالى النفقات	التطور %	عجز الموازنة	التطور %
٢٠٠٢	١٥٩,٣	١٠٠	١٨٩,٣	١٠٠	٢٩,٩٤	١٠٠
٢٠٠٣	١٦٢,٩	٢,٣٠	١٩٣,٧	٢,٣٤	٣٠,٧١	٢٠,٣
٢٠٠٤	١٦٧,٥	٢,٧٤	١٩٨,٧	٢,٥٨	٣١,٢٣	١,٧١
٢٠٠٥	١٧٠,٣	١,٧١	٢٠٥,٩	٣,٦٦	٣٥,٦٤	١٤,١
٢٠٠٦	١٧٩,٦	٥,٤٢	٢١٣,٥	٣,٦٧	٣٣,٩٦	١٩٥,٣
٢٠٠٧	١٨٠,٢	٠,٣٦	٢٢٢	٣,٩٨	٤١,٨١	٢٢٣,١
٢٠٠٨	٢٢١,٤	٢٢,٨	٢٨٢,٣	٢٧,١	٦٠,٨٩	٤٥,٦
٢٠٠٩	٢٨٢,٥	٢٧,٦	٣٥١,٥	٢٤,٥	٦٨,٩٩	١٣,٣
٢٠١٠	٢٦٨,١	٥,٠٩	٣٦٥,٩	٤,١٢	٩٧,٨٧	٤١,٩
٢٠١١	٢٦٥,٢	١,٠٥	٤٠١,٩	٩,٨٠	١٣٦,٦	٣٩,٦
٢٠١٢	٣٠٣,٦	١٤,٥	٤٧٠,٩	١٧,٢	١٦٧,٤	٢٢,٥
٢٠١٣	٣٥٠,٣	١٥,٤	٥٨٨,٢	٢٤,٩	٢٣٧,٩	٤٢,١
٢٠١٤	٤٥٦,٨	٣٠,٤	٧٠١,٥	١٩,٣	٢٤٤,٧	٢,٨٨
٢٠١٥	٤٦٥,٢	١,٨٥	٧٣٣,٤	٤,٥٤	٢٦٨,١	٩,٥٥
٢٠١٦	٤٩١,٥	٥,٦٤	٨١٧,٨	١١,٥	٣٢٦,٤	٢١,٧
٢٠١٧	٦٥٩,٢	٣٤,١	١٠٣١,٩	٢٦,٢	٣٧٢,٨	١٤,٢
٢٠١٨	٨٠٥,٧	٢٢,٢	١٢٢٩,١	١٩,١	٤٢٣,٤	١٣,٦
٢٠١٩	٩٤١,٩	١٦,٩	١٣٦٩,٩	١١,٥	٤٢٧,٩	١,٠٨
٢٠٢٠	٩٧٥,٤	٣,٥٦	١٤٣٤,٧	٤,٧٣	٤٥٩,٢	٧,٣٢
٢٠٢١	١١٠٨,٦	١٣,٧	١٥٧٨,٨	١٠	٤٧٠,١	٢,٣٦
٢٠٢٢	١٠٥٣,٤	٤,٩٨	١٧٠٠,٩	٧,٧٤	٤٨٨,٧	٣,٩٤
٢٠٢٣	١١٠٠,٥	٤,٤٧	١٧٧٤,٨	٤,٣٤	٥١٦,٩	٥,٧٨
المتوسط العام	٤٨٩,٥		٧٢٩,٩		٢٢٠,٢	
الحد الأدني	١٥٩,٣		١٨٩,٣		٥١٦,٩	
الحد الأقصى	١١٠٨,٦		١٧٧٤,٨		٣٣,٩٦	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي المصري، نشرة الموازنة العامة للدولة، أعداد متتالية.

ملاحظات على الجدول رقم (١١) السابق:

نستنتج من الجدول السابق ما يلى :

١- شهد الإنفاق العام فى مصر تزايد مستمراً منذ عام ٢٠٠٢، وهو الأمر الذي أدى الى حدوث اختلال كبير بين العرض والطلب بسبب توفر كتلة نقدية متداولة فى يد المستهلكين لم يقابلها الإنتاج اللازم فى شكل سلع وخدمات ، حيث أوضحت الأرقام الواردة بالجدول رقم (١١) أن النفقات العامة المصرية، قد بلغت حدها الأدني حوالي ١٨٩,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٢.

٢- بسبب برنامج الإصلاح الاقتصادى وتحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦، بلغت معدلات نمو الانفاق في عام ٢٠٢٣ حدها الأقصى حوالي ١٧٧٤,٨ مليار جنيه بنسبة تطور بلغت نحو ٤,٣٤%.

٣- نظراً للسياسات التى اتبعتها الحكومة المصرية لتحقيق عدة أهداف اجتماعية واقتصادية، والتى تعلقت بدعم العديد من السلع والخدمات لوصولها للفئات محدودة الدخل والفقراء، فقد بلغ المتوسط العام لإجمالي النفقات العامة حوالي ٧٢٩,٩ مليار جنيه مصرى، خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠٢٣).

٤- وبالنسبة لعجز الموازنة العامة المصرية: أوضحت البيانات الواردة بالجدول رقم (١١) أن عجز الموازنة العامة المصرية، قد بلغ حده الأدني حوالي ٢٩,٩ مليار جنيه عام ٢٠٠٢، وبلغ نحو٣٠,٧١ مليار جنيه عام ٢٠٠٣، وتدرج في الزيادة حتى بلغ حده الأقصى عام ٢٠٢٣ حوالي ٥١٦,٩ مليار جنيه بنسبة تطور بلغت نحو ٥,٧٨%.

٥- بلغ المتوسط العام لإجمالي عجز الموازنة العامة المصرية حوالي ٢٢٠ مليار جنيه، خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠٢٣).

٦- كما ترتب على الارتفاع في سعر الصرف نتيجة قرار تعويم سعر صرف الجنيه المصري فى عام ٢٠١٦ المتخذ من قبل السلطات المصرية ، زيادة الانفاق العام خلال هذه السنوات نتيجة زيادة مخصصات الدعم للسلع البترولية، حيث ارتفعت معدلات دعم المواد البترولية بحوالي ١٢٥,٥%، ٥,٠٤%، على التوالي، في حين تراجع دعم المواد البترولية في السنوات التالية، نتيجة للإصلاحات المتخذة بشأن خفض دعم الطاقة، ومن آثار زيادة معدلات التضخم زيادة دعم السلع التموينية فى سنة ٢٠١٨/٢٠١٧ بمعدل نمو بلغ نحو ٦٩,٤%، كما انخفض معدل الدعم كنسبة من إجمالي الانفاق العام ، حيث وصلت هذه النسبة إلى ١٤,٩% سنة ٢٠١٩/٢٠١٨ بدلاً من ٢٧,٧% سنة ٢٠١١/٢٠١٠ [(١)] .

٧- وبالنسبة للإيرادات العامة نجد أن التطور الذي حدث فى ميزانية الدولة كان له دور هام فى إحداث التضخم، وتشير الأرقام الواردة بالجدول رقم (١١) أن الإيرادات العامة المصرية، قد بلغت حدها الأدني حوالي ١٥٩,٣ مليار جنيه عام ٢٠٠٢، فى حين بلغت حدها الأقصى حوالي ١١٠٨,٦ مليار جنيه بنسبة تطور بلغت نحو ١٣,٧% عام ٢٠٢١، وتناقصت في عام ٢٠٢٢ الي أن بلغت حوالي ١٠٥٣,٤مليار جنيه ، وبلغت الإيرادات العامة في عام ٢٠٢٣ حوالي ١١٠٠,٥ مليار جنيه. كما بلغ المتوسط العام لإجمالي الإيرادات العامة فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠٢٣) حوالي ٤٨٩,٥ مليار جنيه.

(١) د. الشيماء حامد محمود حجاج، سياسات التقشف المالي وانعكاساتها علي معدلات التضخم في مصر، مرجع سابق، ص ٥٨.

٨- ويجب الإشارة فى هذا المقام إلى أنه كان للأزمات الاقتصادية والمالية العالمية التي شهدها العالم فى الفترة الأخيرة ، والتي أثرت على تزايد حجم المديونية الخارجية وخدمة الدين العام والعجز في الموازنة دورا هاما في تحول دور السياسة الاقتصادية ، وذلك منذ ظهور الفكر الكنزي الذي دعا إلى ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسات الاقتصادية الكلية من أجلب معالجة الركود الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الإقتصادى[١]، حيث تكبد العالم نفقات كبيرة عام ٢٠٢٠ لمواجهة جائحة كورونا بلغت ١٦,٩ تريليون دولار أمريكى حسب بيانات البنك الدولى لمكافحة الجائحة، بلغت نفقات الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ١,٩ تريليون دولار أمريكى ، وتبنت باقى دول العالم العديد من السياسات الاقتصادية والتى قدمت الدعم الكبير لدخول الأفراد ، وتأجيل سداد الديون ، كما استعانت الدول بالبنوك المركزية لتخفيف عبء الديون مؤقتا (٢) . كما أدت الإصلاحات الاقتصادية التى نهجتها السلطات المصرية إلى تحول مصر من مركز إقليمى للطاقة المتجددة أو الطاقة المستدامة[٣] وخاصة الطاقة الشمسية، حيث تجاوزت طاقتها الإنتاجية للكهرباء خمس الطاقة الإجمالية المنتجة في القارة الأفريقية ، وإلى زيادة معدلات تدفقات الاستثمار الأجنبى من القطاع الصناعى[٤]، كما تتمتع

(١) نيفين إبراهيم، أثر عجز الموازنة العامة في مصر ، مجلة البحوث الاقتصادية العربية العدد ٧١، ٢٠١٥، ص٩٦.

(٢) د. مسعد محمد الغايش ،مدى فاعلية سعر الفائدة فى كبح جماح التضخم المستورد فى مصر خلال الفترة (من ١٩٩٠-٢٠٢٢) ، مرجع سابق ، ص٣٨.

(٣) الطاقة المتجددة أو الطاقة المستدامة هى عبارة عن الطاقة التى يتم الحصول عليها من الموارد الطبيعية والتى لا تتعرض للنفاذ .للتفصيل أنظر : هشام محمد عمارة ، أحمد عبدالعليم العجمى، الطاقة المتجددة (الواقع، التحديات، السياسات)، مصر المعاصرة ، يناير ٢٠١٧ العدد ٥٢٥، السنة مائة وثمانية ، ص٢٢.

(٤) د. ممدوح مرغنى محمد، الإصلاحات الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبى المباشر، مرجع سابق، ص ٨٢.

مصر بتوافر الطاقة الخضراء والتى تستخدم في العديد من القطاعات الصناعية والتى تساعد في التغلب على المشكلات التى تتولد نتيجة للتغيرات المناخية . كما أن القرارات التى تم اتخاذها من قبل الدولة لحماية المجتمع من الفقر خلال السنوات ٢٠١٦-٢٠١٨ وخاصة سياسة تحرير سعر الصرف وسياسات ترشيد الدعم السلعى والنقدى كان لها دور هام في في خفض معدلات التضخم المحلى ، وزيادة معدلات النمو الإقتصادى لتصل إلى ٤,٦% خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٨كما زادد الدعم النقدى للفرد بصورة شهرية على بطاقات التموين بنسبة بلغت نحو ١٤٠% وبقيمة بلغت نحو ٨٥ مليار جنيه من الموازنة العامة للدولة في يونيو ٢٠١٧، كما زادت معدلات الدعم النقدى للفرد لمستحقى برنامج تكافل وكرامة نحو ٨,٢٥ مليار جنية من الموازنة العامة للدولة في يونيو ٢٠١٧،والعمل على خفض معدلات البطالة خلال عامى ٢٠١٥، ٢٠١٨ حيث بلغت على الترتيب نحو ١٢,٨%،٩,٩% . كما أدت مساعدات برنامج تكافل وكرامة إلى خروج نحو ١٠% من المستفيدين من تحت دائرة الفقر[١].كما ترتب على استراتيجية التباعد الإجتماعى للحد من انتشار فيروس كورونا تباطؤ عجلة الإنتاج بداية من إنتاج المواد الخام والمستلزمات الإنتاجية المختلفة وما يترتب على ذلك من آثار من ارتفاع في الأسعار لمستلزمات الإنتاج المستوردة . حيث أدت تداعيات انتشار فيروس كورونا إلى تباطؤ معدلات النمو الإقتصادى نتيجة التأثير على معدلات الإنتاج وجانبى العرض والطلب [٢] . ورغم كل هذه المحن

(١) د. إيمان محمد عبداللطيف مصطفى، العلاقة بين الفقر والنمو الإقتصادى بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة ١٩٩-٢٠٠، ٢٠١٧-٢٠١٨، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس – كلية التجارة ، أكتوبر ٢٠٢٠، ص٥٢٧، ص ٥٣٨-٥٣٩.

(٢) د. أحمد عبدالعليم العجمى ، دور جائحة كورونا في تعزيز الشمول المالى في مصر ، مجلة مصر المعاصرة ، أبريل ٢٠٢١، العدد ٥٤٢، السنة المائة وأثنى عشرة ، ص ٣٨ .

فقد تجاوزت مصر كل الصدمات الخارجية والداخلية الناتجة عن الأزمات العالمية أدى إلى استمرار ثقة المؤسسات الدولية خاصة مؤسسات التصنيف الائتماني ، على عكس الواقع الذى شهده الاستثمار الأجنبى فى مصر من انخفاض بعد ثورة يناير بسبب كثرة أحكام فسخ العقود والأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة حيث تدنت الاستثمارات الأجنبية فى عام ٢٠١١/٢٠١٠ إلى ٢,١ مليار دولار بما يمثل ٠,٩% من الناتج المحلى الإجمالى [١] ، حيث أنه لأول مرة في تاريخ مصر وفى ظل أزمة عالمية متمثلة في فيروس كورونا بلغ صافى الاحتياطات الدولية ٤٥,٥ مليار دولار في نهاية فبراير ٢٠٢٠ واستطاع أن يستوعب صدمة الأسواق العالمية فى ظل هذه الأزمة العالمية حيث تمكنت مصر من خلال الإصلاحات الشاملة التى نفذتها والتدابير التى اتخذتها خلال فترة الأزمات بدء من أزمة كورونا ومرورا بالأزمة الروسية الأوكرانية فى الفترة الأخيرة ، حيث زيادة حصة مصر من الاستثمار الأجنبى المباشر عالميا بنسبة ٤% على الرغم من تباطؤ الاقتصاد العالمى [٢] .

(١) هانم محمود فهيم ، أثر الاستثمار الأجنبى المباشر على ميزان المدفوعات خلال الفترة من ٢٠٠١/٢٠٠حتى ٢٠١٤/٢٠١٣، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات العربية جامعة الدول العربية ، ٢٠١٥ .

(٢) ممدوح مرغنى محمد ، الإصلاحات الاقتصادية ودورها فى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر ، مرجع سابق ، ص٧٧.

المطلب الثانى

دور السياسة النقدية في الحد من التضخم المستورد

تتمثل السياسة النقدية في مجموعة الإجراءات والوسائل التي تتخذها السلطات النقدية في الدولة للتحكم في كمية النقود المعروضة في المجتمع والرقابة على حجم الائتمان وتوجيهها بالصورة التي تساهم في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة [١].

وسنوضح دور السياسة النقدية في الحد من التضخم المستورد من خلال عرض أثر سعر الصرف على السلع المستوردة، عن طريق الحد من درجة الانفتاح الإقتصادى. واستخدام أدوات البنك المركزى في الرقابة على الائتمان والتى تساهم في الحد من التضخم المستورد، وذلك فى الفروع التالية :

الفرع الأول : تقييد التضخم المستورد من خلال الحد من درجة الانفتاح الإقتصادى.

الفرع الثانى : دور أدوات البنك المركزى في الحد من التضخم المستورد.

(١) د. السيد عطية عبد الواحد ، التحليل الاقتصادي الكلي ، (دار النهضة العربية) ، ٢٠٠٢ ، ص ٤٠٩ وما بعدها.

الفرع الأول

تقييد التضخم المستورد من خلال الحد من درجة الانفتاح الإقتصادى

تشكل التغيرات فى سعر الصرف أحد أسباب التضخم المستورد فى الاقتصاد المحلى ، حيث أنه إذا كان حجم الواردات يفوق حجم الصادرات فإن ذلك يؤدى إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية وانخفاض الطلب على العملة المحلية، وبالتالى زيادة أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج (١)، كما يؤدى الإفراط فى إصدار النقود بنسبة أكبر من حجم الناتج الحقيقى للدولة إلى زيادة معدل التضخم وبالتبعية خفض قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية الأمر الذى يعرقل الاستثمار ويؤثر على التصنيف الإئتمانى من قبل المؤسسات الدولية ، مما يؤدى إلى رفع سعر الفائدة على القروض الخارجية وكل ذلك ينعكس على زيادة أسعار الواردات وبالتبعية على التضخم المحلى لأن معظم السلع النهائية تحتاج لمستلزمات إنتاج مستوردة ، ويزداد هذا الأثر كلما كان اعتماد الدولة على الاستيراد من الخارج بشكل كبير سواء فى استيراد السلع الأساسية أو الوسيطة والتى يكون فيها نسبة المكون الأجنبى كبيرة [٢] ، ويختلف الدور الذي تلعبه السياسة النقدية من دولة إلى أخري حسب درجة النمو والتطور الإقتصادي ، كما يختلف من نظام إقتصادي إلي نظام إقتصادى آخر [٣] . ويتبنى البنك المركزي المصري السياسة النقدية بهدف تحقيق الاستقرار في الأسعار من خلال استهداف معدل التضخم والتحكم في سعر الصرف ، بما يؤدي إلى العمل على ترشيد الواردات وتنمية الصادرات ، إن

(١) د. محمد منير الطوخى ، د. جلال مفتاح سعد ،عمرو سليمان ، أثر عرض النقود والتضخم المستورد على التضخم المحلى فى ليبيا ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية – جامعة حلوان ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، ٢٠١٤، ص ٤٢٢.

(٢) د. مسعد محمد الغايش ،مدى فاعلية سعر الفائدة فى كبح جماح التضخم المستورد فى مصر خلال الفترة (من ١٩٩٠-٢٠٢٢)، مرجع سابق ، ص٢٩.

(٣) د. عبد الحميد صديق عبد البر ، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة الآثار السلبية لاقتصاد السوق ودور الدولة في ظل اقتصاد السوق ، (مجلة مصر المعاصرة) ، العدد ٤٩٢ السنة المائة ، أكتوبر، ٢٠٠٨، ص١٤٥.

التضخم المحلي يتأثر ويتحدد من خلال تغيرات سعر الصرف ونظم أسعار الصرف المتبعة سواء كانت تلك المصرح بها من طرف السلطات النقدية او تلك التي تتحدد على أساس توجهات السوق، ولما كان المنتج الأجنبي المصدر للسوق المحلية يعتمد في إنتاجه على عملته الوطنية، وحيث تشهد هذه العملة ارتفاعًا مقابل العملة المحلية ، يترتب على ذلك قيام كل من المستورد والمنتج بنقل عبء ارتفاع الأسعار إلي المستهلك النهائي ، وذلك برفع قيمة الواردات من مختلف السلع الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية، ويتعاظم دور تأثير سعر الصرف على التضخم المحلي في الاقتصاديات الأكثر انفتاحًا على الاقتصاد العالمي، وهو ما ينعكس بدوره على نفقات الإنتاج وعلي أسعار السلع النهائية ([1]).

أولا: الحد من التضخم المستورد من خلال تناقص درجة الانفتاح الإقتصادى

يؤدى الانفتاح التجاري إلى زيادة معدل التضخم من خلال ارتفاع أسعار السلع المستوردة بسبب انخفاض مرونة الطلب عليها [٢]، والذي يعنى اندماج الدولة فى المبادلات والتدفقات المالية، وذلك لتأثير البلد المنفتح على الاقتصاد الخارجي بمعدلات التضخم الموجودة خارج حدوده الوطنية، والتى تدخل على شكل تضخم مستورد عن طريق الواردات. حيث تؤدى زيادة الواردات من السلع الأساسية والاستراتيجية بنقل التضخم المستورد من دول المنشأ المستورد منها إلى الاقتصاد المحلى. ويوضح الجدول التالى تطور درجة الانفتاح الإقتصادى المصري خلال الفترة (٢٠٠٢ -٢٠٢٣) على النحو التالى :

(1) Stéphane Dées and other's , import Price dynamics in major advanced economies and heterogeneity in exchange rate Pass-through , working paper series , n 933 . September 2008. European central bank . p 10.

(٢) د. خالد إبراهيم سيد أحمد ، د. محمد محمد السيد راضى ، أثر الانفتاح التجارى على التضخم ، اختبار تحقق فرضية romer فى الاقتصاد المصرى ، بحث منشور بمجلة التجارة والتمويل كلية التجارة جامعة طنطا ، ٢٠٢١، ص ٢٢٦.

جدول رقم (١٢)

يوضح تطور درجة الانفتاح الإقتصادى المصري خلال الفترة (٢٠٠٢ -٢٠٢٣)

السنوات	درجة الإنفتاح الإقتصادى (%)	التطور (%)
٢٠٠٢	٤١	١٠٠
٢٠٠٣	٤٦,٢	١٢,٧
٢٠٠٤	٥٧,٩	٢٥,٣
٢٠٠٥	٦٢,٩	٨,٦٤
٢٠٠٦	٦١,٥	٢,٢٣
٢٠٠٧	٦٥,١	٥,٨٥
٢٠٠٨	٧١,٧	١٠,١٤
٢٠٠٩	٥٦,٦	٢١,١
٢٠١٠	٤٧,٩	١٥,٤
٢٠١١	٤٥,٣	٥,٤٣
٢٠١٢	٤٠,٧	١٠,٢
٢٠١٣	٤٠,٤	٠,٧٤
٢٠١٤	٣٦,٩	٨,٦٦
٢٠١٥	٣٤,٩	٥,٤٢
٢٠١٦	٣٠,٢	١٣,٥
٢٠١٧	٤٥,١	٤٩,٣
٢٠١٨	٤٨,٣	٧,١٠
٢٠١٩	٤٥,٤	٦,٠٠
٢٠٢٠	٤١,٤	٨,٨١
٢٠٢١	٤٦,٤	١٢,١
٢٠٢٢	٣٨,٥	١٦,٩
٢٠٢٣	٣٧,٦	٢,٤١
المتوسط	٤٨,٣	١١٧,٨
الحد الأدني	٣٠,٢	
الحد الأقصى	٧١,٧	

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك الدولى عن السنوات (٢٠٠٢-٢٠٢٣).

ملاحظات على الجدول السابق رقم (١٢) :

١- توضح بيانات الجدول رقم (١٢) أن درجة الانفتاح الإقتصادى المصري، قد بلغت نحو ٦٥,١% بنسبة تطور قدرت بنحو ٥,٨٥% عام ٢٠٠٧، وبلغت حدها الأقصى نحو ٧١,٧% بنسبة تطور قدرت بنحو ١٠,١٤% عام ٢٠٠٨، فى حين بلغت حدها الأدني نحو ٣٠,٢% بنسبة تطور قدرت بنحو ١٣,٥% عام ٢٠١٦، وتزايدت درجة الانفتاح الإقتصادي الي نحو ٤٦,٤% بنسبة تطور بلغت نحو ١٢,١% عام ٢٠٢١، وتراجعت مرة أخرى حتى بلغت نحو ٣٧,٦% بنسبة تطور بلغت نحو ٢,٤١% عام ٢٠٢٣، ويرجع سبب التناقص إلى أن الدولة المصرية اتبعت سياسة الحد من درجة الانفتاح الإقتصادى في محاولة منها للتقليل من حجم الواردات لمعالجة العجز فى الميزان التجاري من سنة لأخرى، وذلك من خلال استيراد السلع الضرورية والحد من استيراد السلع الكمالية.

ثانيا: المحافظة على استقرار سعر صرف الجنيه المصرى أمام العملات الأجنبية

ترجع انخفاض قيمة العملة الوطنية الى إرتفاع الأسعار المحلية، كما تساهم بطريقة غير مباشرة على خلق أوضاع تصبح مصدراً لتوليد عوامل إضافية تؤدى الى إرتفاع الضغوط التضخمية، ولذلك يجب على الحكومة إتباع سياسات تحافظ على استقرار سعر صرف العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية .ويوضح الجدول التالى تطور سعر صرف الدولار مقابل الجنيه خلال الفترة (٢٠٠٢ -٢٠٢٣) وذلك على النحو التالى :

جدول (١٣)

يوضح تطور سعر صرف الدولار مقابل الجنيه خلال الفترة (٢٠٠٢ -٢٠٢٣)

السنوات	سعر صرف الدولار مقابل الجنيه	التطور %
٢٠٠٢	٤,٣١	١٠٠
٢٠٠٣	٥,٠٣	١٦,٧
٢٠٠٤	٦,١٩	٢٣,١
٢٠٠٥	٥,٧٨	٦,٦٢
٢٠٠٦	٥,٧٣	٠,٨٧
٢٠٠٧	٥,٦٤	١,٥٧
٢٠٠٨	٥,٤٣	٣,٧٢
٢٠٠٩	٥,٥٤	٢,٠٣
٢٠١٠	٥,٦٢	١,٤٤
٢٠١١	٥,٩٣	٥,٥٢
٢٠١٢	٦,٠٦	٢,١٩
٢٠١٣	٦,٨٧	١٣,٤
٢٠١٤	٧,٠٨	٣,٠٦
٢٠١٥	٧,٦٩	٨,٦٢
٢٠١٦	١٠,٠	٣٠,٠
٢٠١٧	١٧,٨	٧٧,٤
٢٠١٨	١٧,٨	٠,١١
٢٠١٩	١٦,٤	٧,٨٧
٢٠٢٠	١٥,٨	٣,٦٠
٢٠٢١	١٥,٦	١,٢٧
٢٠٢٢	١٦,٥	٥,٤٥
٢٠٢٣	٢٥,٧	٥٥,٩
المتوسط	**٩,٩٣**	**١٤,٥**
الحد الأدني	**٤,٣١**	
الحد الأقصي	**٢٥,٧**	

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك الدولى عن السنوات (٢٠٠٢-٢٠٢٣).

ملاحظات على الجدول السابق رقم (١٣) :

نستنتج من الجدول رقم (١٣) ما يلى :

١- يلاحظ على بيانات الجدول رقم (١٣) أن الحكومة المصرية قامت بتخفيض قيمة العملة المصرية أمام سعر صرف الدولار، حيث بلغ سعر صرف الدولار مقابل الجنيه المصري حده الأدني حوالى ٤,٣١ جنيه عام ٢٠٠٢، واستمر في الزيادة عام ٢٠٠٣ حتى وصل ٥,٠٣ جنيه ، وتدرج في الزيادة حتى وصل إلى حده الأقصى حوالى ٢٥,٧ جنيه بنسبة تطور بلغت نحو ٥٥,٩% عام ٢٠٢٣، وهذا الانخفاض في قيمة العملة المصرية كان له الأثر البالغ على أسعار المنتجات المستوردة، لارتفاع أسعار هذه المنتجات وهو ما أدى الى انتقال التضخم المستورد إلى الاقتصاد الوطنى .

٢- بلغ المتوسط العام لسعر صرف الدولار مقابل الجنيه المصري حوالى ٩,٩٣ جنيه، بنسبة تطور بلغت نحو ١٤,٥% خلال الفترة (٢٠٠٢–٢٠٢٣).

٣- انخفاض قيمة العملة المحلية يمكن أن يؤثر فى معدل التضخم فى اتجاهين: الاتجاه الأول تشكل أسعار السلع الأجنبية جزءا من التضخم المقاس بالتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، والاتجاه الثاني يتمثل في الزيادة الناشئة عنه في نفقات انتاج الشركات المحلية. وتؤدي معدلات التضخم المتزايدة إلى زيادة المطالبة برفع الأجور، مما يرفع معدل التضخم في الاقتصاد المحلى (١).

(١) د. خالد إبراهيم سيد أحمد ، د. محمد محمد السيد راضى ، أثر الانفتاح التجارى على التضخم ،مرجع سابق ، ص ٢٣٣.

الفرع الثانى

دور أدوات البنك المركزى في الحد من التضخم المستورد

لجأت السلطات النقدية في الدول التى تعانى من مشكلة التضخم المستورد الى مجموعة كبيرة من الأدوات للتحكم فى المعروض النقدى الناتج عن التدفقات المالية المستوردة ، من خلال سياسات التعقيم ، وعليه سوف نوضح في هذا الفرع المقصود بسياسة التقييد (التعقيم) ، وأدوات البنك المركزى في الرقابة على الائتمان للحد من التضخم المستورد.

أولا: المقصود بسياسة التقييد (التعقيم) :

تعرف التقييد (التعقيم) على انها تدخل البنك المركزي بما له من أدوات للرقابة على الائتمان والتحكم فى المعروض النقدى الناتج عن التدفقات الداخلة الصافية لرؤوس الأموال، وبمفهومها الضيق تعبر عن الاستجابة من خلال أدوات البنك المركزى غير المباشرة فى الرقابة على الائتمان (السوق المفتوحة، سعر البنك أو إعادة الخصم ، تغير نسبة الإحتياطى الإلزامى) للحفاظ على ثبات القاعدة النقدية ، وتؤدى سياسات التعقيم دورًا كبيرا في الحد من ظاهرة التضخم المستود ، حيث يشير نموذج "الثلاثي المستحيل" الشامل [١] في الاقتصاد للاقتصاديات المفتوحة إلي أن البلدان التي تواجه تدفقات رأسمالية داخلة كبيرة تحتاج في غياب القيود المباشرة على رأس المال إلي

(١) يقصد بنموذج "الثلاثي المستحيل" الشامل في الاقتصاد للاقتصاديات المفتوحة عدم القدرة علي استهداف سعر الصرف وإدارة سياسة نقدية مستقلة والسماح بالحرية الكاملة لرأس المال في وقت واحد :

Maurice Obstfeld and Alan M. Taylor , globalisation and capital markets , NBER working paper series

(3) NBER, March 2002 . p 08

الاختيار بين رفع سعر الصرف الأسمي أو التضخم، ولكن بعض الدول تتخذ سياسة وسط لإتباع خيارات وسيطة بين رفع سعر الصرف الأسمي أو التضخم ، وذلك نظرًا إلي أن حرية حركة رؤوس الأموال ليست كاملة حتي في غياب القيود المباشرة على رأس المال[١].

ولسياسات التقييد دور كبير في الحد من ظاهرة التضخم المستود عبر القناة غير المباشرة للدخول. حيث تؤدي التدفقات الدولية لرؤوس الأموال الداخلة إلي تحفيز الطلب الكلي سواء كان استثماري أو استهلاكي الذي بدوره يؤدي إلي زيادة الإنتاج وبالتالي النمو الاقتصادي، بالإضافة إلي امتصاص البطالة عن طريق توفي فرص عمل للمشاريع الاستثمارية الجديدة، اكتساب تكنولوجيا من خلال الاستثمارات الأجنبية كما تساهم رؤوس الأموال الأجنبية في تمويل الدين العام عن طريق موارد ضريبية جديدة.

ثانيا: سياسة تقييد أو تعقيم التدفقات الداخلة لرؤوس الأموال الدولية للحد من أثارها التضخمية:

يفرض على البنوك المركزية استعمال ما يسمي تقييد أو تعقيم التدفقات الداخلة لرؤوس الأموال الدولية الصافية" للحد من أثارها التضخمية، ولما كانت التدفقات الداخلة الصافية لرؤوس الأموال أثار بالغة الأهمية علي المعطيات النقدية المحلية كان لابد على صناع السياسة الاقتصادية استعمال ما يسمي بتعقيم التدفقات الداخلة لرؤوس الأموال الصافية. ومن الدول الرائدة التى قامت بنوكها المركزية بإصدار أوراق مالية لغرض

(١) روبورتو كردرايللي، وسليم إيلكداغ، إدارة التدفقات الرأسمالية الكبيرة الداخلة، تقرير أفاق الاقتصاد العالمي، العولمة وعدم المساواة، صندوق النقد الدولي أكتوبر ٢٠٠٧، ص ١١٢

تعقيم التراكمات المعتبرة لاحتياطات الصرف،التشيلي، كوريا و تايلندا [١]، وتتصف سياسة التقييد بعدة خصائص من أهمها :

١- تساهم سياسة التقييد في زيادة أسعار الفائدة المحلية، والتي يمكن بدورها أن تجلب المزيد من التدفقات الداخلية [٢].

٢- تهدف سياسة التقييد إلى الحد من الأثر التضخمي للتدفقات واثرها على الأساس النقدي.

٣- سياسة التعقيم تفترض وجود إحلال غير تام بين الأصول المحلية والأصول الأجنبية من ناحية وبين مختلف الأصول المحلية من ناحية أخرى، وتعتبر هذه السياسة ذات فعالية محدودة[٣] خصوصًا في البلدان المتقدمة حيث يوجد إحلال شبه تام بين الأصول المحلية والأجنبية[٤].

٤- تساهم سياسة التقييد في التحكم في المعروض النقدي بصورة محدودة ، بسبب النفقات التى يتحملها البنك المركزى والحكومات والمتمثلة فى الدين المحلى وأسعار الفائدة .

٥- يمكن أن تتسبب سياسة التقييد في ارتفاع دين الحكومة، خاصة إذا كانت الفائدة المدفوعة في الأصول المباعة أكبر من تلك التي تجنيها الحكومة من الأصول الأجنبية التي تحوزها.

---

(1) simon gray and runchana pongsaparn, issuance of central bank securities: international experiences and guidelines , IMF working paper , may 2015.page 15.

(٢) أحمد طلفاح، التدفقات المالية الدولية، سلسلة البرامج التدريبية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ٢٠٠٥- ص ٥٧

(3) Maurice Obstfeld and Alan M. Taylor , globalisation and capital markets , NBER working paper series.3 NBER, March 2002. p04.

(4) D O NA L D M AT H I E S O N and other's , Causes of Capital Inflows and Policy Responses to Them , Finance & Development / March 1997 . IMF . p06.

ثالثا: أدوات البنك المركزى في الحد من التضخم المستورد

١- التحكم فى سعر اعادة الخصم او (سعر البنك) للحد من التضخم المستورد:

بداية يجب ان نفرق بين مفهوم سعر الخصم، وسعر إعادة الخصم ، حيث يقصد بالأول هو الفائدة التى يحصل عليها البنك التجارى لقاء خصم الأوراق التجارية لعملائه من الأشخاص الاقتصادية (أفرادا أو مشروعات) . وهذه الفائدة تعادل سعر الفائدة السائدة فى السوق وقت عملية خصم الأوراق التجارية . أما سعر إعادة الخصم فهو عبارة عن الفائدة التى يحصل عليها البنك المركزى من البنوك التجارية ، حيث أنه فى حالة إذا أراد البنك التجارى الحصول على النقود فإنه يلجأ إلى البنك المركزى باعتباره بنك البنوك ، وفى حالة تلبية البنك المركزى لطلب البنك التجارى ومنح النقود للأخير فإنه لا يقوم بمنح هذه النقود فى صورة تبرع أو هبة ولكنه يمنح هذه النقود مقابل فائدة محددة يتلقها البنك المركزى وتسمى هذه العملية الأخيرة بعملية إعادة الخصم أو سعر البنك أو السعر الرسمى ، مع ملاحظة أن هذا السعر يقل عادة عن الفائدة التى يحصل عليه البنك التجارى لقاء خصم الأوراق التجارية لعملائه من الأشخاص الإقتصادية. وسياسة التحكم فى سعر اعادة الخصم أو (سعر البنك) فعالة نسبيًا للتأثير على المعروض النقدي عن طريق زيادة النفقات أو القيود للجوء إلى البنك المركزي بهدف طلب التمويل لها أثر إيجابي مقارنة بسابقتها وهو انخفاض النفقات المالية [1] . ويستطيع البنك المركزى ان يؤثر فى الائتمان فى السوق من خلال التاثير على الثمن الذى يتقاضاه مقابل الذى يقدمة للبنوك التجارية سواء بالزيادة او بالنقصان. ويوضح الجدول التالى تطور معدل سعر إعادة الخصم خلال الفترة (٢٠٠٢ -٢٠٢٣) وذلك على النحو التالى :

(1) Jang yung lee, sterilizing capital inflow, economic issue, IMF,1112. p 5.

جدول رقم (١٤)

يوضح تطور معدل سعر إعادة الخصم خلال الفترة (٢٠٠٢ -٢٠٢٣)

السنوات	معدل إعادة الخصم	%	سعر الفائدة على الودائع	%	سعر الفائدة على الاقراض	%
٢٠٠٢	١٠	١٠٠	٩,٣٣	١٠٠	١٣,٢	١٠٠
٢٠٠٣	١٠	٠	٨,٢٠	١٢,١-	١٣,٢	٠
٢٠٠٤	١٠	٠	٧,٧٠	٦,١٠-	١٣,٣	٠,٧٦
٢٠٠٥	١٠	٠	٧,٢٠	٦,٤٩-	١٣,١	١,٢٠-
٢٠٠٦	٩	١٠-	٦,٠٠	١٦,٧-	١٢,٦	٤,١١-
٢٠٠٧	٩	٠	٦,١٠	١,٦٧	١٢,٥	٠,٧٩-
٢٠٠٨	٩	٠	٦,٦٠	٨,٢٠	١٢,٣	١,٤٤-
٢٠٠٩	٩	٠	٦,٥٠	١,٥٢-	١١,٩	٢,٨٤-
٢٠١٠	٨,٥	٥,٦-	٦,٢٠	٤,٦٢-	١١,٠	٨,١٠-
٢٠١١	٨,٥	٠	٦,٧٠	٨,٠٦	١١,٠	٠,٢٧
٢٠١٢	٩,٥	١١,٨	٧,٦٠	١٣,٤	١٢,٠	٨,٧٩
٢٠١٣	١٠,٣	٧,٩	٧,٧٠	١,٣٢	١٢,٣	٢,٥٠
٢٠١٤	٨,٧٥	١٤,٦-	٦,٩٠	١٠,٤-	١١,٧	٤,٨٨-
٢٠١٥	٩,٢٥	٥,٧	٦,٩٠	٠	١١,٦	٠,٦٨-
٢٠١٦	١٢,٣	٣٢,٤	٧,٩٠	١٤,٥	١٣,٦	١٧,٠
٢٠١٧	١٧,٢٥	٤٠,٨	١٢,١	٥٣,٢	١٨,١	٣٣,١
٢٠١٨	١٧,٣	٠	١٢,٣	١,٦٥	١٨,٣	١,١٦
٢٠١٩	١٦,٣	٥,٨-	١٠,٩	١١,٤-	١٦,١	١٢,٠-
٢٠٢٠	١٦,٣	٠	٧,٨٠	٢٨,٤-	١١,٣	٢٩,٩-
٢٠٢١	٨,٧٥	٤٦,٢-	٧,٤٠	٥,١٣-	٩,٤٢	١٦,٦-
٢٠٢٢	١٤,١	٦٠,٩	٩,٢٠	٢٤,٢	١٧,٧	٨٨,٢
٢٠٢٣	١٤,٤	٢,١٠	٩,٣٠	١,٣٤	١٧,٩	١,٤٤
المتوسط	١١,٢٤	٨,١٦	٨,٠٢	٥,٦٧	١٣,٤	٧,٧٦
الحد الأدني	٨,٥		٦,٠٠		٩,٤٢	
الحد الأقصى	١٧,٣		١٢,٣		١٨,٣	

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك المركزى ، نشرة الموازنة العامة للدولة ، عن السنوات (٢٠٠٢-٢٠٢٣).

ملاحظات على الجدول السابق رقم (١٤) :

١- أوضحت البيانات الواردة بالجدول رقم (١٤) أن معدل سعر إعادة الخصم المصري، بلغ حده الأقصى نحو ١٧,٢٥%، بنسبة تطور بلغت نحو ٤٠,٨% عام ٢٠١٧، وتناقص معدل سعر إعادة الخصم الي أن بلغ نحو ١٤,١% عام ٢٠٢٢، وبلغ نحو ١٤,٤% عام ٢٠٢٣.

٢- بلغ المتوسط العام لمعدل سعر إعادة الخصم المصري نحو ١١,٢٤%، خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢٣).

٣- كما توضح الأرقام الواردة بالجدول رقم (١٤) أن سعر الفائدة على الودائع المصرية، قد بلغ حده الأدني نحو ٦% عام ٢٠٠٦، فى حين بلغ حده الأقصى نحو ١٢,٣% عام ٢٠١٨، وتناقص هذا المعدل الي أن بلغ نحو ٩,٢% عام ٢٠٢٢. وبلغ نحو ٩,٣% عام ٢٠٢٣.

٤- بلغ المتوسط العام لسعر الفائدة على الودائع المصرية نحو ٨,٠٢%، خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢٣).

٥- توضح الأرقام الواردة بالجدول رقم (١٤) أن سعر الفائدة على الإقراض المصري، قد بلغ حده الأدني نحو ٩,٤٢% عام ٢٠٢١، ووصل إلى ١٧,٧% عام ٢٠٢٢، وبلغ عام ٢٠٢٣ حده الأقصى حيث بلغ نحو ١٧,٩%.

٦- بلغ المتوسط العام لسعر الفائدة على الودائع المصرية نحو ١٣,٤%، خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢٣).

وتتمثل مهمة البنك المركزي فى سعر اعادة الخصم برفع او تخفيض هذا السعر او زيادة او تخفيض سعر الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي على المصارف التجارية عندما تقوم بإعادة خصم الأوراق المالية والتجارية العائدة لها لدى البنك المركزي ، حيث أنه إذا أراد البنك المركزي زيادة المعروض النقدي من اجل تحريك الفعاليات الاقتصادية في فترات الركود فانه يقوم بتخفيض سعر اعادة الخصم أي تخفيض سعر الفائدة ونتيجة لهذا التخفيض لسعر الفائدة فان نفقة حصول المصارف التجارية على الاحتياطات النقدية اوالائتمان ستنخفض وهذا يؤدي بالمصارف التجارية الى ان تتبع سياسة تخفيض اسعار الفوائد على القروض التي تمنحها للأشخاص الاقتصادية (الأفراد أو المشروعات) ، وبالتالي زيادة الطلب على الائتمان، ومن ثم ارتفاع حجم الانفاق الكلي ، وعلى العكس من ذلك إذا أراد البنك المركزى تقييد حجم الائتمان ومحاولة البنك المركزي الحد من التوسع في المعروض النقدي، ويكون ذلك في فترات التضخم [١].

٣- الحد من التضخم المستورد من خلال آلية تعديل نسبة الاحتياطى النقدى الإلزامى ، وألية استرجاع السيولة، وطرح شهادات الاستثمار :

تمثل نسبة الاحتياطى النقدى الإلزامى الحد الأدنى من النقود التي يتوجب على المصارف الاحتفاظ بها ، وعادة ما يتم حسابها كنسبة مئوية من ودائع الأشخاص الاقتصادية وتودع هذه الاموال لدى المصارف التجارية ولا يمكن استثمار أو اقراض هذه الاموال، وتعد هذه الاداة من أكثر الادوات فاعلية اذ يستخدمها البنك المركزي في التأثير على قدرة الجهاز المصرفي على خلق الائتمان وذلك من خلال التأثير على كمية

(١) د. صادق راشد الشمرى، إدارة العمليات المصرفية ، ماخل وتطبيقات ، دار اليازورى العلمية للنشر والتوزيع ، ٢٠١٩، ص ١٦٦

الائتمان المصرفي الذي تقدمه المصارف التجارية ، فعندما يستهدف البنك المركزي تخفيض كمية المعروض النقدي يقوم برفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني مما يدفع المصارف التجارية إلى تخفيض حجم الائتمان الذي تمنحه للأشخاص الاقتصادية(الأفراد والمشروعات الاقتصادية) مما يسهم في الحد من حالات التضخم الاقتصادي وما يتبعه من ارتفاع مستويات الأسعار، ويحدث العكس عندما يرغب البنك المركزي في زيادة المعروض النقدي ومن ثم التوسع في الائتمان المصرفي بهدف انعاش النشاط الاقتصادي ويكون ذلك في حالة الكساد ، وهنا يقوم البنك المركزي بتخفيض النسبة القانونية للاحتياطي القانوني مما يزيد من حجم السيولة لدى المصارف التجارية وبالتالي زيادة قدرتها على التوسع في منح الائتمان وخلق الودائع[1] . ويوضح الجدول التالى تطور معدل العائد على استرجاع السيولة لثلاث أشهر ، وشهادات الاستثمار فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢٣) ، وذلك على النحو التالى :

(١) د. نبيل ذنون الصائغ، الائتمان المصرفي، دار الكتب العلمية،٢٠١٨،ص٤٥.

جدول رقم (١٥) يوضح تطور معدل العائد على استرجاع السيولة لثلاث أشهر ، وشهادات الاستثمار فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢٣)

السنوات	معدل العائد على استرجاع السيولة لثلاث أشهر	%	شهادات الاستثمار ذات العائد الدوري لمدة ثلاث سنوات	%	شهادات الاستثمار ذات العائد المجمع	%
٢٠٠٢	٧,٤٠	١٠٠	١٠,٢٥	١٠٠	١٠,٢٥	١٠٠
٢٠٠٣	٧,٥٠	١,٣٥	١٠,٥	٢,٤٤	١٠,٥	٢,٤٤
٢٠٠٤	٧,٦٨	٢,٤٠	١٠,٥	٠,٠٠	١٠	٤,٧٦-
٢٠٠٥	٧,٦١	٠,٩١-	١٠,٥	٠,٠٠	١٠	٠,٠٠
٢٠٠٦	٥,٩٠	٢٢,٥-	٩,٥	٩,٥٢-	٩	١٠,٠-
٢٠٠٧	٦,١٠	٣,٣٩	١٠	٥,٢٦	٩,٥	٥,٥٦
٢٠٠٨	٦,٥٠	٦,٥٦	١٠	٠,٠٠	٩,٥	٠,٠٠
٢٠٠٩	٦,٥٠	٠,٠٠	١٠	٠,٠٠	٩,٥	٠,٠٠
٢٠١٠	٦,٣٠	٣,٠٨-	٩,٥	٥,٠٠-	٩	٥,٢٦-
٢٠١١	٦,٦٠	٤,٧٦	٩,٥	٠,٠٠	٩	٠,٠٠
٢٠١٢	٧,٧٠	١٦,٧	١١,٥	٢١,١	١١	٢٢,٢
٢٠١٣	٨,٠٠	٣,٩٠	١٢,٥	٨,٧٠	١٢	٩,٠٩
٢٠١٤	٦,٧٠	١٦,٣-	٩,٧٥	٢٢,٠-	٩,٢٥	٢٢,٩-
٢٠١٥	٦,٨٠	١,٤٩	١٠,٢٥	٥,١٣	٩,٧٥	٥,٤١
٢٠١٦	٧,٥٠	١٠,٣	١٢,٧٥	٢٤,٤	١٠,٧٥	١٠,٣
٢٠١٧	١١,٢	٤٩,٣	١٦,٢٥	٢٧,٥	١٠,٧٥	٠,٠٠
٢٠١٨	١١,٧	٤,٤٦	١٥	٧,٦٩-	١٠,٧٥	٠,٠٠
٢٠١٩	١١,٣٠	٣,٤٢-	١٥	٠,٠٠	١٠,٧٥	٠,٠٠
٢٠٢٠	١١,٣٠	٠,٠٠	١٥	٠,٠٠	١٠,٧٥	٠,٠٠
٢٠٢١	٧,٤٠	٣٤,٥-	٩	٤٠,٠-	٩,٥	١١,٦-
٢٠٢٢	٩,٨٨	٣٣,٦	١٣,٦٣٦	٥١,٥	١٠,٤٩٧	١٠,٥
٢٠٢٣	١٠,٠١	١,٩٢	١٣,٨٥٤	١,٦٠	١٠,٥٣٧	٠,٣٨
المتوسط	٨,٠٧	٧,٢٥	١١,٥٨	٧,٤٢	١٠,١٢	٥,٠٦
الحد الأدني	٥,٩٠		٩,٠٠		٩,٠٠	
الحد الأقصى	١١,٧٠		١٦,٢٥		١٢,٠٠	

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك المركزى ، نشرة الموازنة العامة للدولة ، عن السنوات (٢٠٠٢-٢٠٢٣).

ملاحظات على الجدول السابق رقم (١٥) :

أ- توضح بيانات الجدول رقم (١٥) إلى أن معدل العائد على شهادات الاستثمار ذات العائد الدوري لمدة ثلاث سنوات، قد بلغ حده الأقصى نحو ١٦,٢٥% عام ٢٠١٧، في حين بلغ حده الأدني نحو ٩% عام ٢٠٢١، وتزايد هذا المعدل الي أن بلغ نحو **١٣,٦٣%** عام ٢٠٢٢، واستمر في التزايد هذا المعدل الي أن بلغ نحو ١٣,٨٥% عام ٢٠٢٣.

ب- بلغ المتوسط العام لمعدل العائد على شهادات الاستثمار ذات العائد الدوري لمدة ثلاث سنوات نحو ١١,٥٨%، خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢٣).

ت- كما توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (١٥) إلى أن معدل العائد على استرجاع السيولة لثلاث أشهر، قد بلغ حده الأدني نحو ٥,٩٠% عام ٢٠٠٦، فى حين بلغ حده الأقصى نحو ١١,٧% عام ٢٠١٨، وتناقص هذا المعدل الي ان بلغ نحو ١٠,٠١% عام ٢٠٢٣.

ث- بلغ المتوسط العام لمعدل العائد على استرجاع السيولة لثلاث أشهر نحو ٨,٠٧%، خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢٣).

ج- أوضحت البيانات الواردة بالجدول رقم (١٥) أن معدل العائد على شهادات الاستثمار ذات العائد المجمع، قد بلغ حده الأدني نحو ٩% عام ٢٠١٠، فى حين بلغ حده الأقصى نحو ١٢% عام ٢٠١٣، ثم تناقص هذا المعدل الي ان بلغ نحو ١٠,٤٩% عام ٢٠٢٢، وبلغ عام ٢٠٢٣ نحو ١٠,٥٣%.

ح- بلغ المتوسط العام لمعدل العائد على شهادات الاستثمار ذات العائد المجمع نحو ١٠,١٢%، خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢٣).

ويلجأ البنك المركزي إلى رفع معدلات الاحتياطى النقدى الإلزامى للودائع من أجل الحد من توسع البنوك التجارية في منح الائتمان والحد من خلق النقود عن طريق خفض معامل المضاعف النقدي، كما يخفض من حجم العوائد على الودائع المصرفية من خلال انخفاض الاحتياطات البنكية الفائضة، فعل سبيل المثال طبقت في كولومبيا عام ١٩٩١ بهدف تقييد التدفقات الداخلة على رؤوس الأموال الدولية. وفى حالة الكساد ، فان البنك المركزى يخفض من نسبة الاحتياطى النقدى للودائع حيث يؤدى ذلك الى زيادة كمية الاحتياطيات الفائضة لدى البنوك التجارية مما يدفعها الى التوسع فى الائتمان [1] . وتعتبر ألية استرجاع السيولة أكثر مرونة من آلية تعديل نسبة الاحتياطى النقدى الإلزامى ، ويظهر ذلك فى الحرية التى يمنحها البنك المركزي فى تحديد سعر الفائدة المتفاوض عليه، وحجم السيولة التى يرغب فى سحبها من السوق والتى لم يتم تحقيقها عبر سياسة الاحتياطى الإلزامى .

وبعد عرض أدوات البنك المركزى في الحد من التضخم المستورد من خلال إتباع سياسة التقييد ، نوضح تطور أدوات السياسة النقدية والموجات التضخمية في جمهورية مصر العربية خلال الفترة من (٢٠١١-٢٠٢٢) وذلك من خلال الجدول التالى رقم (١٦) :

(1) Peter j. montiel, the capital inflow problem, economic development institute , the world bank. 1998. page 25

جدول رقم (١٦)

يوضح تطور أدوات السياسة النقدية ، والموجات التضخمية في جمهورية مصر العربية خلال الفترة من (٢٠١١-٢٠٢٢)

السنوات	سعر الصرف (الدولار مقابل الحنية المصري)	سعر الخصم (سعر الفائدة)	سعر الفائدة على الودائع%	سعر الفائدة على الإقراض %	سعر الفائدة الحقيقي	معدل الخصم
٢٠١١	٥,٩٣	١١,٠٣	٧,٦٠	١١,٠٣	٠,٦-	١٠,٨
٢٠١٢	٦,٠٥	١٢,٠١	٧,٧٠	١٢	٦,٣-	٨,٦
٢٠١٣	٦,٨٧	١٢,٢٩	٦,٩٠	١٢,٣٠	٣,٣	٦,٣
٢٠١٤	٧,٠٧	١١,٧١	٦,٩٠	١١,٧٠	٠,٤	١١,٤
٢٠١٥	٧,٦٩	١١,٦٣	٧,٩٠	١١,٦٢	١,٥	٩,٧
٢٠١٦	١٠,٠٢	١٣,٦	١٢,١٠	١٣,٦٠	٦,٣	١٠,١
٢٠١٧	١٧,٧٨	١٨,١٨	١٢,٣٠	١٨,١٠	٣,٩-	٢٨,٢
٢٠١٨	١٧,٧٧	١٨,٣٢	١٠,٩٠	١٨,٣١	٢,٦-	١٧,٢
٢٠١٩	١٦,٧٧	١٦,٢٥	٧,٨٠	١٦,١١	٢,٢	١٢,٧
٢٠٢٠	١٥,٧٦	٩,٧٥	٧,٤٠	١١,٣٦	٤,٩	٧,٢
٢٠٢١	١٥,٦٤	٨,٧٥	٨,٤٠	٩,٤٢	٤,٤	٤,٣
٢٠٢٢	١٩,١٦	١١,٧٥	٨,٤	١٠,٥٨	٠,١٤	٧,٣

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي على الموقع:

https://data.albankaldawli.org/indicator/FI.RES.TOTL.CD?locations=EG

http//Data.worldbank.org/indicator/CM.MKT.LCAP.GD.ZS?locations=EG&VIEW=chat

مشار إليه لدى : د. محمد أحمد عيد ، السياسات الاقتصادية ودورها في معالجة مشكلة التضخم في مصر ، المرجع السابق ، ص ٣٤٨.

ملاحظات على الجدول السابق :

نستنتج من بيانات الجدول السابق رقم (١٦) ما يلى :

أولا: شهدت الفترة من ٢٠١١-٢٠١٥ بسبب آثار الأزمة السياسية لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وما أعقبها من عدم الاستقرار السياسي والأمنى وهروب رؤوس الأموال الأجنبية وحدوث تراجع كبير في تدفق الاستثمار الأجنبي وتأثر قطاع السياحة بشكل كبير، حيث توجد علاقة تكامل بين كلا من الاستقرار السياسى والاستقرار الاقتصادي ، فالاستقرار السياسى والأمني عامل من عوامل الازدهار والرخاء الاقتصادي ، ففي عام ٢٠١٢ انخفضت التدفقات العالمية الوافدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة ١٨% مسجلة ١،٣٥ تريليون دولار تراجعت في الدول المتقدمة تراجعاً ملحوظاً في حين حازت البلدان النامية السبق في مجال اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر لأول مرة على الاطلاق تنال الاقتصاديات النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر ما تناله البلدان المتقدمة حيث شكل نصيبها ٥٢% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي[١]. وقد اتسمت تلك الفترة بالتراجع الشديد في معدلات النمو الاقتصاد حيث تحقق معدل نمو سالب (-٣,٨)، وبسبب الإصلاحات الاقتصادية التى نهجتها السلطات المصرية من خلال تبنى مصر لأجندة وطنية تعكس الخطة الاستراتيجية طويلة المدى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في كل المجالات من خلال إطلاق رؤيتها ٢٠٣٠ [٢]، فقد تمكن الاقتصاد المصري من تعويض تلك النتائج السلبية في

(١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرر الاستثمار العالمي ٢٠١٣ بعنوان (سلاسل القيمة العالمية ، الاستثمار والتجارة من أجل التنمية)، ص٥٦.

(٢) د. أحمد عبدالعليم العجمى ، دور جائحة كورونا في تعزيز الشمول المالى في مصر ، مجلة مصر المعاصرة ، أبريل ٢٠٢١، العدد ٥٤٢، السنة المائة وأثنى عشرة ، ص ٩.

نهاية ٢٠١١، حيث ارتفع معدل النمو إلى ٠,٣٠٪ واتساع عجز الموازنة العامة للدولة ، كما تسبب الارتفاع فى المعروض النقدى لدى البنوك فى معالجة نقص العملة المحلية، وخفض نسبة الاحتياطي القانوني من ١٤٪ إلى ١٠٪ لتوفير السيولة البنوك، ومنح الائتمان [١] وقد استخدم البنك المركزى المصرى سياسة رفع سعر الفائدة على الجنيه المصرى لمجابهة معدل التضخم المرتفع ودعم سياسة سعر الصرف ، حيث تم رفع سعر الفائدة عام ٢٠٢١على الجنيه من ١٢% إلى ١٩,٧% [٢] .

وبعد الهبوط الحاد في عام ٢٠١٢ تعافت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ٣٩ اقتصاداً عالمياً عام ٢٠١٣ وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي الأونكتاد عام ٢٠١٤ حيث بلغت التدفقات ٥٦٦ بليون دولار وارتفع بنسبة ٩% مقارنة معا عام ٢٠١٢[٣].

ثانيا: شهد عام ٢٠١٥ زيادة في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر قدرها ٤٠% تقريباً لتصل إلى ١،٨ تريليون دولا ر وهو أعلى مستوى لها منذ نشوب الأزمة الاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨[٤]. وفى عام ٢٠١٦ انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بنسبة بلغت نحو ٢% لتصل إلى ١،٧٥

(١) البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة .

(٢) د. مسعد محمد الغايش ،مدى فاعلية سعر الفائدة فى كبح جماح التضخم المستورد فى مصر خلال الفترة (من ١٩٩٠-٢٠٢٢) ، مرجع سابق ، ص٢٩.

(٣) مركز أبناء الأمم المتحدة، تقرير الأونكتاد بعنوان "انتعاش التدفقات الاستثمارية إلى البلدان المتقدمة في عام ٢٠١٣، ص١٣.

(٤) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٦، بعنوان "جنسية المستثمر: التحديات المتعلقة بالسياسات"، نيويورك وجنيف ٢٠١٦، ص٣٠.

تريليون دولار كذلك تراجع الاستثمار في البلدان النامية بنسبة أكبر بلغت ١٤%[١].

ثالثا: نتيجة للإجراءات التصحيحية التي اتخذتها الدولة المصرية ، وقرار تحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦. وسياسات ترشيد الدعم السلعى والنقدى ، دورا هاما فى انخفاض قيمة الجنيه المصرى بنحو ٥٠٪ ، حيث بلغ سعر الدولار مقابل الجنية المصري نحو ١٠,٠٢ جنيه مصري مقابل ٨,٦٥ ثم ارتفع إلى نحو ١٧,٧٨ جنية عام ٢٠١٧ [٢] .

رابعا: نتيجة للموجة التضخمية قام البنك المركزي باتخاذ مجموعة من الإجراءات منها، رفع الفائدة للإيداع لتبلغ نحو٧,٩٪ والإقراض ١٣,٦٠٪ عام ٢٠١٦. وكان الهدف الرئيس في تلك الفترة هو ضبط منظومة أسعار الصرف التي تمثل إحدى أهم إجراءات عملية الإصلاح الاقتصادى في عام ٢٠١٦[٣] ، وقد تحقق العديد من الفوائد في ظل الإصلاح الاقتصاد مثل القضاء على السوق الموازية للعملات الأجنبية ، وتراجع معدلات التضخم إلى أدني مستوى والذي بلغ نحو ٢٨,١٧٪ في عام ٢٠١٧. ثم بدأ الاقتصاد المصري فى التطور والتحول الحقيقي نحو النمو فى عام ٢٠١٩، حيث بلغ معدل النمو في عام ٢٠١٩ نحو ٥,٦٪ مقارنة ٥,٣٪ في عام ٢٠١٨، ووصل سعر الدولار في عام ٢٠١٩ إلى ١٦,٧٧جنيه [٤]،ونتيجة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى استمر التحسن في أداء

(١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقر الاستثمار العالمي ٢٠١٧، بعنوان "الاستثمار والاقتصاد الرقمي"، نيويورك وجنيف ٢٠١٧، ص١.

(٢) البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، ٢٠١٧/٢٠١٦.

(٣) د. محمد أحمد عيد ، السياسات الاقتصادية ودورها في معالجة مشكلة التضخم في مصر ، مرجع سابق ، ص ٣٥٠.

(٤) البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، ٢٠٢٠/٢٠١٩ .

الاقتصاد المصري في عام ٢٠٢٠ ليبلغ سعر الدولار نحو ١٥,٧٦ جنيه، ولكن حدوث أزمة فيروس كورونا مارس ٢٠٢٠ أدى إلى تدهور حاد وانتشار حالة من الركود العالمي والمصري، ثم تراجع سعر الدولار مقابل الجنية حيث أصبح ١٥,٦٤ جنية عام ٢٠٢١، ثم ارتفع سعر الدولار مقابل الجنية المصري حيث أصبح ١٩,١٦ جنيه مقابل الدولار عام ٢٠٢٢ [١] ، ويعود هذا التراجع إلى أن معظم المشاريع الاستثمارية القائمة توقفت بسبب أزمة كورونا والتدابير الإحترازية من إغلاق لبعض الأنشطة وتقليل ساعات العمل كل ذلك أثر على حجم الإنتاج الإجمالى ، وترتب على ذلك حدوث ركود شديد في الاقتصاد القومى ، وقد كان للتراجع في الاستثمار الأجنبى المباشر أثرا كبيرا في الاقتصادات التى تعتمد على الموارد بسبب انخفاض أسعار سلع الطاقة وانخفاض الطلب عليها [٢] ، وبصفة عامة فإن أسباب التضخم يمكن إرجاعها إلى التضخم بسبب الطلب وتوقعات التضخم وصدمات جانب العرض والتي تمثلت في زيادة أسعار الغذاء واللحوم وأسعار البترول المحلي بسبب الأزمات العالمية السياسية ، ومنها اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية والتي أدت إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ، وقد ترتب على هذه الأحداث عدم تحقق الاستقرار الاقتصادي للمجتمعات[٣] ، ومفهوم الاستقرار الاقتصادي

(١) أشرف صلاح الدين صالح ، تطور السياسة النقدية في مصر خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٠٢، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، القاهرة. ٢٠٢٢. مشار إليه لدى : د. محمد أحمد عيد ، السياسات الاقتصادية ودورها في معالجة مشكلة التضخم في مصر ، المرجع السابق ، ص ٣٥١.

(٢) د. خلف مهدى السيد ،التطور التشريعى وأثره على جذب الاستثمار فى مصر ، بحث مقدم للمؤتمر القانونى السنوى السادس للجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع حول الإصلاح التشريعى والعدالة الناجزة ، فى الفترة من ١٢-١٣ ديسمبر ٢٠٢٠ ، ص ٣٢٢.

(٣) يعرف الاستقرار الاقتصادي، بأنه الحالة التي يكون فيها الاقتصاد المحلي قادراً على امتصاص أثر الصدمات التي يتعرض لها من خلال التصدي لمواطن الضعف ومن ثم ضمان تعافي الاقتصاد منها بسرعة"، كما يعرف أيضاً بأنه تحقيق التشغيل الكامل لموارد الاقتصادية المتاحة وتفادي التغييرات =

يتضمن هدفين أساسيين تسعى السياسة النقدية وغيرها من السياسات لتحقيقها[١]:-

١- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.

٢- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

ويمكن القول بأن الاستقرار الاقتصادي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على المعدلات المرتفعة لها من خلال التشغيل الرشيد للموارد البشرية والمادية والمالية مع تحقيق الاستقرار السعري والنقدي الملائم لاستمرار دفع عجلات التنمية"[٢].ومن أهم أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي هو التغييرات في المستوى العام للأسعار والتقلبات المفرطة في معدلات الفائدة وسعر الصرف ، ومن أهم الوظائف الأساسية لاستقرار المستوى العام للأسعار تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن ثم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وهو يعني تجنب التضخم لما له من آثار سلبية منها[٣]:-

---

=

الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل هو حقيقي مناسب في الناتج القومي . أنظر : هبة عبد المنعم، أداء الاقتصاديات العربية خلال العقدين الماضيين ، ملامح وسياسات الاستقرار، بحث مقدم لصندوق النقد العربي، يناير ٢٠١٢، ص٣.

(١) مهدي رضوان ، نوال غادري، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ١٩٩٠-٢٠١٤ في الجزائر – دراسة قياسي ، مذكرة مقمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العام الدراسي ٢٠١٦ – ٢٠١٧، ص٢٧.

(٢) إبراهيم متولي حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار السياسية في تعجيل النمو الاقتصادي ، (دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١١، ص٣٧٣، كما يعرف الاستقرار الإقتصادى بأنه : "التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغييرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي في الناتج القومي أنظر : مسعود درواسي، السياسية المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر ١٩٩٠-٢٠٠٤ ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (غير منشورة) جامعة الجزائر، ٢٠٠٦، ص٧٧ وما بعدها.

(٣) محمد أمين بدر الدين، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (حالة الجزائر ١٩٩٠-٢٠٠٩)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة، الماجستير، جامعة دالى إبراهيم، العام الدراسى ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ص٧٣ وما بعدها.

أ- زيادة الاستهلاك على حساب الادخار: حيث تزداد كمية النقود اللازمة لاقتناء القدر نفسه من السلع والخدمات وهذا على حساب الادخار.

ب - يزيد من سوء توزيع الدخول حيث يتأثر أصحاب الدخول الثابتة والدائنون بانخفاض قيمة النقود وفي ذلك ظلم كبير لفئة واسعة من المجتمع.

ج - يؤدي الانخفاض في مستوى الأسعار أو انعدامه إلى انعدام ثقة المستثمرين الاقتصاديين في السلطة النقدية وبالتالي عرقلة النمو الاقتصادي، كما أن معدل التضخم الصفري لا يسمح لمعدلات الفائدة الحقيقية بالانخفاض بما يكفي لتنشيط الطلب الكلي وبالتالي حدوث ركود اقتصادي باستطاعته إلحاق أضرار بالغة على النظام المالي ككل.

وعليه فإن استقرار المستوى العام للأسعار للحد من التضخم المستورد أصبح من بين أهم الأهداف التي تسعى السلطات النقدية والحكومات لتحقيقه. ويستلزم الاستقرار الاقتصادي تحقيق الاستقرار السعري الذي يقوم على استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار أسعار الصرف وتواجد هيكل أسعار فائدة ينسجم مع التطورات الاقتصادية المحلية والدولية[١]، ويساعد الاستقرار السعري على اتخاذ قرارات انتاجية واستمرارية كفئة لا تتأثر بشمل كبير بالتقلبات الحادة في معدلات التضخم والصرف والفائدة وهو ما يعزز النمو الاقتصادي[٢]، أما فيما يختص بدوره السياسة النقدية في مواجهة التقلبات الاقتصادية في الأجل القصير فإن ذلك يتوقف بشكل كبير على سياسة

(١) أمينة طوقان، دور البنوك المركزية في ارساء السياسة النقدية ، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية ، ٢٠٠٥، ص٥١.

(2) Khan, M. & Abdel S., "Threshold Effects in the Relation between Inflation and Growth International Monetary Fund Working Paper 00/78, Washington. 2000.

سعر الصرف المتبعة ومدى حساسية الاستثمار للتغيرات في أسعار الفائدة وبالتالي فإن السياسات النقدية المعززة للاستقرار الاقتصادي تعمل على[١]:-

أ- استخدام أدوات السياسة النقدية لمواجهة التقلبات في النمو الاقتصادي في الأجل القصير

ب- تحقيق الاستقرار فى الأثمان.

ج- تنظيم الائتمان المحلي بما يدعم النمو ويقلل من تراكم مخاطر الائتمان.

د- خفض تقلبات أسعار الصرف لتعزيز قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات ودعم التنافسية الدولية[٢].

خلاصة المبحث الثالث:

تعرضنا في هذا المبحث إلى توضيح مختلف السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية) في معالجة الفجوة التضخمية في مصر، للحد من التضخم المستورد خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢٣) من خلال:

أولا: السياسة المالية ودورها في الحد من التضخم المستورد ، عن طريق سياسة دعم الأسعار سواء الدعم العيني أو النقدي ، ومن أهم السلع المدعومة السلع الغذائية، والمنتجات البترولية التي يتم استيرادها من الخارج ، ودعم أسعار الطاقة .

(١)هبة عبد المنعم، أداء الاقتصاديات العربية خلال العقدين الماضيين ، مرجع سابق، ص٩ وما بعدها.

(٢) هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري ، الهيئة الهامة السورية لكتاب ، دمشق ، ٢٠١٠، ص١٩ وما بعدها .

ثانيا: الحد من من التضخم المستورد من خلال نقصان درجة الانفتاح الإقتصادى: حيث تساعد هذه السياسة في التقليل من حجم الواردات من استيراد السلع التى تساهم فى نقل التضخم المستورد من دول المنشأ المستورد منها إلى الاقتصاد المحلى ، كما أن تقليل درجة الانفتاح الإقتصادى تساهم في معالجة العجز فى الميزان التجاري من سنة لأخرى، وذلك من خلال استيراد السلع الضرورية والحد من استيراد السلع الكمالية.

ثالثا: المحافظة على استقرار سعر صرف الجنيه المصرى أمام العملات الأجنبية حيث تؤدى انخفاض أو تدهور قيمة العملة الوطنية الى إرتفاع الأسعار المحلية، كما يساعد بطريقة غير مباشرة على توليد عوامل إضافية تؤدى الى إرتفاع الضغوط التضخمية.

رابعا: السياسة النقدية ودورها في الحد من التضخم المستورد، بإتباع سياسة التقييد أو التعقيم ، والتى يمارسها البنك المركزى من خلال أدواته في الرقابة على الائتمان عن طريق سعر إعادة الخصم، تعديل نسبة الاحتياطى النقدى الإلزامى ، وطرح شهادات الاستثمار.

الخاتمة

تناولنا موضوع دور السياسات الاقتصادية في الحد من التضخم المستورد (دراسة حالة على جمهورية مصر العربية) في الفترة ٢٠٠٠٢- ٢٠٢٣، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث تحدثنا في المبحث الأول عن ماهية التضخم المستورد ، وتم تقسيمه إلى مطلبين تناولنا فى المطلب الأول مفهوم التضخم المستورد ، وفى المطلب الثانى أسباب التضخم المستورد ، ثم انتقلنا للحديث عن تطور معدل التضخم فى مصر وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية خلال الفترة محل البحث ، وذلك في المبحث الثانى ، وتم تقسيمه إلى مطلبين تحدثنا فى المطلب الأول عن تطور معدل التضخم فى مصر خلال الفترة محل البحث ، وفي المطلب الثانى تحدثنا عن تطور أهم المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة بالتضخم فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠٢٣) . وأخيرا تحدثنا عن دور السياسات الاقتصادية في معالجة الفجوة التضخمية في مصر للحد من التضخم المستورد خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢٣)، وذلك في المبحث الثالث ، وتم تقسيمه إلى مطلبين تحدثنا فى المطلب الأول عن اثر الإصلاحات المالية في الحد من التضخم المستورد في ظل الموجة التضخمية في مصر خلال الفترة محل البحث ، عن طريق سياسة دعم الأسعار سواء من خلال الدعم العيني أو النقدي. وأخيرا تحدثنا فى المطلب الثانى عن دور السياسة النقدية في الحد من التضخم المستورد من خلال الحد من درجة الانفتاح الإقتصادى ، وإتباع سياسة التقييد التى يمارسها البنك المركزى المصرى من خلال أدواته في الرقابة على الائتمان سواء من خلال سعر إعادة الخصم(سعر البنك)، تعديل نسبة الاحتياطى النقدى الإلزامى ،وطرح شهادات الاستثمار.

وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات وذلك على النحو التالى :

أولا : النتائج

١- ظاهرة التضخم المستورد هي تلك الظاهرة التي تؤدي إلي الارتفاع فى المستوى العام للأسعار والمستمر بسبب الانفتاح على الأسواق العالمية ، وانعكاس ذلك على أسعار الواردات، نتيجة الفائض في الطلب الكلي أو الزيادة في النفقات اللذان مصدرهما عوامل خارجية ، وكل ذلك له آثار سلبية على زيادة معدلات الضغوط التضخمية المحلية.

٢- ارتفعت معدلات التضخم المستورد إلى الاقتصاد المصرى نتيجة الزيادة فى الأسعار العالمية بسبب الانفتاح الاقتصادي على الأسواق الدولية ، كما أثرت الأزمات العالمية الحديثة على معدلات التضخم، حيث أحدثت هذه الأزمات تأثير متفاوت على كافة الدول ليست الدول المسئولة عن اندلاع هذه الأزمة فقط، بل تأثرت الدول النامية بصورة أكثر شدة، فالجميع تحمل ثمن هذه الأزمات ، نتيجة ارتفاع أسعار السلع والخدمات وخاصة السلع الغذائية والاستراتيجية ، وبالتبعية نقل هذا الارتفاع في الأسعار من الأسواق العالمية إلى الأسواق المحلية ، وزيادة معدلات الضغوط التضخمية المحلية.

٣- تلعب السياسات النقدية من خلال البنك المركزي والبنوك التجارية دورا بارزا في الحد من ظاهرة التضخم المستورد عن طريق أدوات السياسات النقدية سواء الأدوات المباشرة أو غير المباشرة والمتمثلة في السوق المفتوحة أو سعر الخصم أو الاحتياطي النقدى أو تحويل الودائع الحكومية من البنوك التجارية الى البنك المركزي أو تلك الأدوات غير المباشرة التي تخص القيود على رأس المال. حيث يستطيع البنك المركزي التحكم في أسعار التضخم عن

طريق التحكم في السيولة النقدية في حالة تقييد الائتمان لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

٤- تلعب السياسات المالية دورا بارزا في الحد من ظاهرة التضخم المستورد من خلال الدعم النقدى لمواجهة غلاء أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية ومدى تأثيرها على المستهلك المحلي .

٥- وجود السوق الموازية(السوداء) للتجارة بالعملات الأجنبية له أكبر الأثر على زيادة معدلات التضخم المستورد.

٦- تلعب وسائل الإعلام المختلفة دورا هاما فى ترغيب الأفراد على شراء المنتج الوطنى وتحسين جودته ، وما يترتب على ذلك من آثار من انخفاض أسعار السلع والخدمات المستوردة ، وانخفاض معدلات الضغوط التضخمية المحلية .

٧- إذا أرادت الدولة تحقيق معدلات عالية فى التنمية الاقتصادية فعليها الاهتمام بالعنصر البشرى وتطويره ، وهو ما اهتم به الدستور المصرى لعام ٢٠١٤ فى الباب الثالث منه بعنوان الحقوق والحريات والواجبات العامة حيث نص على أن " تكفل الدولة رعاية الشباب والنشىء ، وتعمل على اكتشاف مواهبهم ، وتنمية قدراتهم الثقافية والعلمية والنفسية والبدنية والإبداعية ، وتشجيعهم على العمل الجماعى والتطوعى وتمكينهم من المشاركة فى الحياة العامة "

٨- من أهم أليات الحد من التضخم المستورد دعم الصناعة الوطنية وجذب الاستثمار الأجنبى .

ثانيا: التوصيات

بناء علي ما سبق عرضه من دراسة لموضوع دور السياسات الاقتصادية في الحد من التضخم المستورد (دراسة حالة على جمهورية مصر العربية **خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠٢٣))** واستنادا إلى ما تقدم من نتائج إنتهى الباحث إلى عدد من التوصيات التالية :

١- نوصى الحكومة المصرية بإتباع آلية للتحكم فى الأسعار وخاصة أسعار الواردات للحد من معدلات التضخم المستورد ، والتحكم فى الرقابة على الأسعار في الأسواق المحلية من خلال الحد من قيمة الواردات التى تساهم فى نقل التضخم المستورد من دول المنشأ المستورد منها إلى الاقتصاد الوطنى، وذلك عن طريق زيادة الإنتاج من السلع محلية الصنع ، والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة وتوفير البدائل المتاحة للسلع المستوردة بما يسهم في تبني سياسة إحلال الواردات .

٢- للحد من درجة الانفتاح الإقتصادى ، وعدم الاعتماد على الخارج في كل القطاعات الإنتاجية والخدمية ، نوصى بتقليل الاعتماد على السلع والخدمات الترفيهية من الأسواق الخارجية والاقتصار على استيراد السلع الهامة والاستراتيجية ، والاهتمام بجودة المنتج الوطنى وتشجيع المواطنين على شراء هذه المنتجات الوطنية ، وتطبيق أحدث آليات التكنولوجيا للارتقاء بجودة المنتج المحلي للمساهمة فى إشباع احتياجات الأفراد الأساسية.

٤- نوصى بتعاون الجهاز المصرفى مع الحكومة من خلال تفعيل أدوات الرقابة على حجم الائتمان سواء المباشرة منها أو غير المباشرة عن طريق أدوات

السياسة المالية و السياسة النقدية ، للحد من معدلات التضخم المستورد ، وخفض الضغط الكلي على السلع والخدمات المستوردة.

٥- نوصى بزيادة الدعم الحكومى النقدى للسلع المستوردة خاصة السلع الأساسية منها ، وتخفيض الرسوم والضرائب الجمركية التي تفرضها الموانئ على السلع التي يتم استيرادها من الخارج .

٦- نوصى بتوفير العملات الأجنبية للأشخاص الاقتصادية (الأفراد والمشروعات الاقتصادية) من خلال الجهاز المصرفى ، لمنع وجود السوق الموازية(السوداء) للتجارة بالعملات الأجنبية، ولقد اتخذت الجهات المختصة المصرية سواء كان البنك المركزى أو السلطة التنفيذية قرارات فى غاية الأهمية لمواجهة هذه الأزمة من تحرير لسعر الصرف، وزيادة معدلات الفائدة على الودائع لتشجيع الأفراد على الادخار خاصة بعد أن انتشرت ظاهرة الإتجار بالعملة ، وقام العملاء بسحب مدخراتهم من المصارف وصندوق التوفير بالبريد المصرى من أجل شراء العملات الأجنبية وبيعها فى السوق السوداء .

٧- نوصى بتوعية الأفراد بأهمية جودة المنتجات الوطنية وأثرها على النمو الإقتصادى من خلال وسائل الإعلام المختلفة ، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال قيام المنتج بتطبيق معايير الجودة العالمية للمنتجات الوطنية حتى يستطيع ان ينافس المنتجات الأجنبية وتصدير الفائض للخارج ، وهذا من شأنه أن يؤثر على ميزان المدفوعات بالإيجاب ، كما يجب مساهمة الوسائل المختلفة للتواصل الإجتماعى المشاركة في توعية وترشيد السلوك الاستهلاكى للأشخاص الاقتصادية (سواء الأفراد أو المشروعات الاقتصادية) .

٨- بتشجيع الصناعات الوطنية و ذلك عن طريق تدريب العمال وأصحاب الأعمال على تنميه واستغلال الموارد المحلية أفضل استغلال وتوفير الحافز علي العمل والإنتاج وامدد الشباب بأحدث الأجهزة والتقنيات المستجدة ومواكبة التطور العلمى فى مجال الصناعات الحديثة .

٩- نوصى بتوفير الدولة لاحتياجات الأفراد المحلية من خلال تشجيع الصناعة الوطنية، وتقديم حوافز متعددة لدعم الاستثمار الأجنبى منها :

أ- منح حوافز ضريبية للمستثمرين لتشجيع المنتج المحلى بما يسهم بشكل إيجابي في رفع معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الضرورية والأساسية ووضع آلية للتعاون بين كل من القطاعين العام والخاص .

ب- تعمير المناطق النائية والحدودية وذلك عن طريق إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتوسع في في المشروعات القائمة في شتى المجلات والصناعات ، وبالتبعية خلق روح المشاركة فى توفير المنتجات المحلية وتقليل الاعتماد على السلع المستوردة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية العامة

١- إبراهيم العيسوى، الاقتصاد المصرى فى ثلاثين عاما، المكتبة الأكاديمية ، ٢٠٠٧.

٢- حسين بن سالم جابر الزبيدي، التضخم والكساد، مؤسسة أوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولي ٢٠١١.

٣- سعيد سامي الحلاق - محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، اليازوري ،٢٠١٦، ص ١٤٥.

٤- سلام عبد الكريم مهدي آل سميسم، التوازن الاقتصادي العام في النظام الاقتصادي الوعي والنظام الاقتصادي الاسلامي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠١١.

٥- علي سعيد علي، طريقك للعمل في القطاع المصرفي، ببلومانيا للنشر والتوزيع، ٢٠٢١.

٦- فايز بن ابراهيم الحبيب، مبادئ الاقتصاد الكلي، العبيكان للنشر، ٢٠٢٢.

٧- محمد بن عبد الله، الأحكام الفقهية المتعلقة بخلو البلاد من الحاكم وتطبيقاتها المعاصرة - النوازل الفقهية في مناطق الصراع، دار الكتب العلمية، ٢٠٢٠.

٨- محمد بوزان، عبدالحميد الخديمى، تغيرات سعر النفط والاستقرار العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية الجزائر، ٢٠١٢.

٩- مجدى الشوربجى، آثار السياسات الاقتصادية الكلية على الناتج والاسعار في مصر، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية٢٠١٣.

ثانيا- المراجع العربية المتخصصة :

١- أحمد البهائي، السياسة النقدية في مصر بين التضخم وقياس الفجوة التضخمية، الحوار المتمدن-العدد: ٧٢٠٠ ، متاح على الرابط https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid٧٥٠٩٣٤

٢- أحمد عبدالعليم العجمى، دور جائحة كورونا في تعزيز الشمول المالى في مصر، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٥٤٢، السنة المائة وأثنى عشرة ، أبريل ٢٠٢١.

٣- آزاد أحمد سعدون الدوسكي، سمير فخري نعمة الوائلي، عبدالرازق عزيز حسين، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد ٧٠،العدد ٢٠١١،٢٣.

٤- إيمان محمد عبداللطيف مصطفى، العلاقة بين الفقر والنمو الإقتصادى بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة ١٩٩-٢٠٠، ٢٠١٧-٢٠١٨، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس – كلية التجارة ، أكتوبر ٢٠٢٠.

٥- إيناس محمد الجعفراوى،أهم محددات الاستثمار للصناعات التحويلية فى مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، السنة ٢٧العدد ٨٢- نوفمبر ٢٠٢٠.

٦- جميل سالم العريقى، العوامل البيئية وأثرها على الصادرات العربية غير النفطية ، بالتطبيق على اليمن – مصر – الأردن، للفترة من (٢٠٠٩- ٢٠١٧) بحث منشور بمجلة بحوث اقتصادية عربية، مجلة علمية فصلية تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، السنة ٢٨، العدد ٨٤-سبتمبر/أيلول٢٠٢١.

٧- خالد إبراهيم سيد أحمد ، محمد محمد السيد راضى ، أثر الانفتاح التجارى على التضخم ، اختبار تحقق فرضية romer فى الاقتصاد المصرى ، بحث منشور بمجلة التجارة والتمويل كلية التجارة جامعة طنطا ، ٢٠٢١.

٨- خالد بن نهار الرويس، ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي. ندوة الأمن الغذائي العربي، جامعة الخرطوم، السودان، مارس٢٠٠٩.

٩- خالد عبدالرحمن البسام، المصادر الداخلية والخارجية للتضخم في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز للاقتصاد والإدارة، المجلد ١٣، العدد ١ ،١٩٩٩م/١٤١٩ه.

١٠ - سهى المغاورى جوهرى، التكامل التشريعي والإصلاح الاقتصادي في ضوء القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ بشأن تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي، بحث مقدم إلى المؤتمر القانوني السنوي السادس للجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع حول الإصلاح التشريعي والعدالة الناجزة، القاهرة، ١٢-١٣ ديسمبر ٢٠٢٠.

١١- الشيماء حامد محمود حجاج، سياسات التقشف المالي وانعكاساتها علي معدلات التضخم في مصر، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد الثالث والعشرون، العدد الرابع، أكتوبر ٢٠٢٢.

١٢- طارق توفيق الخطيب، التضخم المستورد في المملكة العربية السعودية، بحث منشور بالمجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، ٢٠١٤، ص ٥٣.

١٣- عبدالسلام أبوزيد أحمد عبدالغنى ، العلاقة بين معدلات التضخم المحلى و التضخم المستورد ، دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبى خلال الفترة ٢٠٠- ٢٠١٦ ، جامعة أفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية ، مجلة البحوث العلمية ، العدد ١٢من النصف الثانى من السنة السادسة ٢٠٢١م، ٢٠٢١ .

١٤- عدنان غانم، لبنى حسين صالح المسيبلى، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، مجلة جامعة دمشق، المجلد ١٩، سنة ٢٠٠٣م.

١٥- علا الخواجة، الآثار الاجتماعية للعولمة مع التطبيق على دول الخليج ، بحث منشور في ندوة العولمة والوطن العربى تحرير د/ صلاح سالم زرنوفة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، قضايا التنمية، العدد ٢٣ القاهرة ٢٠٠٢.

١٦- على رمضان رمضان الخضرجى، أثر الشمول المالي على المعاملات النقدية فى النظام المصرفي المصري "دراسة تطبيقية على البنك الزراعي المصري "، بحث مقدم كأحد متطلبات للحصول على درجة الماجستير المهني في إدارة الأعمال تخصص (إدارة المصارف)، كلية التجارة ، جامعة طنطا ٢٠٢١.

١٧- علي عبد السلام الجروشي، علي محمد الأخطل، صلاح علي الجعيدي، تحليل ظاهرة التضخم المستورد ومؤشراته في الاقتصاد الليبي خلال الفترة ١٩٧٠- ٢٠١٣،مجلة البحوث الأكاديمية (العلوم الإنسانية)، الأكاديمية الليبية فرع مصراتة، العدد١٩، يوليو٢٠٢١، ص٢٦٢.

١٨- على مكيد، علاء الدين عشيط ، أثر السياستين النقدية والمالية في التضخم: حالة الاقتصاد الجزائري (١٩٩٠ - ٢٠١٥)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة،، المجلد٢٧، العددان٧٩-٢٠١٧،٧٨.

١٩- سليمة فضل ، فاطمة دحمانى ، التضخم المستورد والتبعية للخارج ، دراسة قياسية لأثر العوامل الخارجية فى إحداث الظاهرة التضخمية فى الاقتصاد الجزائرى ، مجلة الإبداع ، مجلد ١٢، العدد ١، ٢٠٢٢. ص ٣٧٤.

٢٠- ماجدة شلبى، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٥١٠ السنة مائة وأربعة، أبريل، ٢٠١٣.

٢١- محمد صالح الكبيسى ، تحسين محمود مثنى ، قياس العلاقة بين التضخم المستورد والتجارة الخارجية في الاقتصاد العراقى للمدة (١٩٩٠- ٢٠١٥) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد ١٠٧ المجلد ٢٤لسنة ٢٠١٨.

٢٢- محرم صالح الحداد، ظريف توفيق جيد، دور الدولة في معالجة التداعيات الاقتصادية لأزمة كورونا، مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد٢٩،العدد٨٢،السنة ٢٧، نوفمبر ٢٠٢٠.

٢٣- محمد أحمد عيد ، السياسات الاقتصادية ودورها في معالجة مشكلة التضخم في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠٢٢، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الحادي والعشرون، يناير ٢٠٢٤.

٢٤- محمد دعمي، أمال تباني، واقع التضخم في الجزائر من خلال معامل الاستقرار النقدي ومعيار فائض الطلب الكلي الداخلي خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٠٠، مجلة الميادين الاقتصادية، جامعة الجزائر، المجلد رقم ٣، العدد١، الجزائر،٢٠٢٠.

٢٥- محمد منير الطوخى ، جلال مفتاح سعد ،عمرو سليمان ، أثر عرض النقود والتضخم المستورد على التضخم المحلى فى ليبيا ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية – جامعة حلوان ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، ٢٠١٤ .

٢٦- مسعد محمد الغايش، مدى فاعلية سعر الفائدة في كبح جماح التضخم المستورد في مصر(خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٢٢)،مجلة كلية السياسة والاقتصاد، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بنى سويف، العدد الثامن عشر، ابريل ٢٠٢٣.

٢٧- ياسر محمود أحمد، دور السياسة الضريبية في تحقيق معدلات النمو الاقتصاد في مصر" بالتطبيق على الإيرادات الضريبية خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٠٠، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة دمياط، العدد٧،يناير٢٠٢٣.

ثالثا: الرسائل العلمية

١- جمال الدين أبوبكر محمد حامد، دور السياسة الضريبية في التوزيع القطاعي للاستثمارات في مصر ، رسالة دكتوراه ،كلية الحقوق، جامعة القاهرة ، العام الجامعي ٢٠٠٨/٢٠٠٩م.

٢- جمال بلخباط ، "جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي – دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب"، رسالة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، العام الدراسي ٢٠١٤، ٢٠١٥.

٣- طيبة عبدالعزيز، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير بعنوان سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية دراسة حالة الجزائر لفترة ١٩٩٤-٢٠٠٣، جامعة حسيبة بن بر على الشلف.

٤- ممدوح مرغنى محمد، الإصلاحات الاقتصادية ودورها فى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر، حالة مصر، رسالة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان ، ٢٠٢١.

٥- منى أبو العطا حليم، المعايير البيئية والتنمية المستدامة والقدرة التنافسية للصادرات المصرية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٣.

٦- هانم محمود فهيم، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات خلال الفترة من ٢٠٠١/٢٠٠حتى ٢٠١٤/٢٠١٣، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية جامعة الدول العربية، ٢٠١٥.

رابعا: مواقع الانترنت

١- مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، ٢٠١٣، ص ١٦ متاح على الرابط التالي: www.adhwaa.org

٢- الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري على الانترنت https://www.cbe.org.eg/

خامسا: المراجع الاجنبية

1-Company. 2. Boylan, T.A. and Cuddy, M.P. (1987). Elasticities of Import demand Economic Development. Journal of Development Economic 26. .

2-Frank Mayerlen and others , THE MONETARY PRESENTATION OF THE EURO AREA BALANCE OF PAYMENTS , occasional paper series no 96, September 2008. European central bank.

3-Henri mercillon – l'inflation importée l'inflation a facteur externes dominants et son développement .revue économique. 1985 vol09. no03.

4-HOJ J., GIASO V., NICOLEPPE N., et DANG T., Analyse empirique des facteurs d'économie politique influant sur les réformes structurelles dans L' OCDE, Revue économique de L'OCDE, Nº 42, 2006/1.

5- Fredrick Reuss, Fiscal Policy for Growth without Inflation: The General Experment (Baltimore, MA: Johns Hopkins University, 1963), p. 188.

6-Kenneth Boulding, Economy of Love and Fear (California: Wadsworth Publishing Publishing Company, 1973)

7-Jonjmoo, J.C.(1985). International Trade and Transmission of Inflation, University Press of America .

8-LALIMET., Croissance économique et Instabilité politique en Haïti (1970-2008), Rapport de recherche, Université de Montréal, Juillet 2010.

9- Peter j. montiel, the capital inflow problem, economic development institute , the world bank. 1998

10- Regional economic outlook, middle east and central assia , October 2011

11-Sanjaya lall, "Employment and Foreign Investment ; Policy Options forDeveloping Countries", International Labour Review, Vol. (134), n (4 – 5), 1995.

12-Sara Bahaa Hamed Alnashar, Fatma Ibrahim Mohamed Elashmawy, Jala Emad Youssef Erian, Egypt Economic Monitor : From Crisis to Economic Transformation Unlocking Egypt's Productivity and Job Creation Potential, World Bank, Working Paper No. 154207, 2020.

13- Stéphane Dées and other's , import Price dynamics in major advanced economies and heterogeneity in exchange rate Pass-through , working paper series , n 933 . September 2008. European central bank

14- Stéphane Dées and other's , import Price dynamics in major advanced economies and heterogeneity in exchange rate Pass-through , working paper series , n 933 . September 2008. European central bank

15- D O NA L D M AT H I E S O N and other's , Causes of Capital Inflows and Policy Responses to Them , Finance & Development / March 1997

16- Report of the joint UNECE/OECD/Eurostat Working Group on Statistics for Sustainable Development " Measuring Sustainable Development " United Nation, New York and Geneva, 2008

17- Richard Stone, Definition, Measurement of National Income and Construction of Social Accounts (Geneva: United Nation, 1947)

18- simon gray and runchana pongsaparn, issuance of central bank securities: international experiences and guidelines , IMF working paper , may 2015.

19-Maurice Obstfeld and Alan M. Taylor , globalisation and capital markets , NBER working paper series.3 NBER, March 2002.

20- Khan, M. & Abdel S., "Threshold Effects in the Relation between Inflation and Growth International Monetary Fund Working Paper 00/78, Washington. 2000.

21-UNDP (2016), "Arab Human Development Report" (AITDR) Reterieved 14/6/2019, Edited by:www.arabstates.undp.org/.../report/AHDR%20Reports.